وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس ـ المدية ـ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم : علوم إنسانية

الشعبة : تاريخ

دور الامتيازات الأوروبية في سقوط الخلافة العثمانية

1535م/ 1924م.

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الدولة العثمانية **1453- 1924م.**

إعداد :

- حياة نادية سالمي.
- أمال كرّاش .

إشراف الأستاذ :

د/ قريتلي حميد.

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
د/ عبد الرزاق توميات	رئيساً
د / حميد قريتلي	مشرفاً ومقرراً
أ / ضيف الله شلالي	عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية (1442هـ/1443هـ -2021م/2022م)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس ـ المدية ـ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم : علوم إنسانية

الشعبة : تاريخ

دور الامتيازات الأوروبية في سقوط الخلافة العثمانية

1535م/ 1924م

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الدولة العثمانية **1453- 1924م.**

إعداد :

- حياة نادية سالمي.
- أمال كرّاش .

إشراف الأستاذ :

د/ قريتلي حميد.

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
د/ عبد الرزاق توميات	رئيساً
د / حميد قريتلي	مشرفاً ومقرراً
أ / ضيف الله شلالي	عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية (1442هـ/1443هـ -2021م/2022م)


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل على أن من علينا بإتمام هذا البحث ونسأله

مزيدا من التوفيق والنجاح في أعمال مقبلة بإذن الله تعالى.

ثم نتوجه بالشكر والعرفان والامتنان إلى الأستاذ المشرف

الدكتور قريتلي حميد لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من

صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا

له حتى تروا أنكم قد كافأتموه " الذي تفضل علينا بالإشراف

على هذا البحث ولم يبخل علينا بتوجيهاته وأرائه القيمة كما

نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم طيلة

مشوارنا الدراسي.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بابتسامة.

الإهداء

إلى الغالي الحبيب وطـــــــــــــــــــنـــــــــــــــــــي الجـــــــــــــزائـــــــــــــــــــر.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

إلى قدوتي محمد صلى الله عليه وسلم محبة وإتباعاً.

إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى : وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا . الإسراء 24

إلى أغلى ما في الوجود إلى نبع العطاء والجود.. إلى من سهرت وناضلت وضحت من أجل سعادتي ونجاحي .. **أمي الغالية** أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ..إلى من علمني العطاء دون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. راجية من الله أن يمد عمره **أبي الغالي**.

إلى أختي الغالية وتوأم روحي **"حليمة"**

إلى أخي **"إلياس"** و زوجته **"سمية"** وابنتهما **"مرام"**

إلى أخي العزيز **"محمد"**

إلى رفيقتي التي شاركتني في إنجاز هذا العمل **كراش أمال**

إلى كل من حفظهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

أهدي عملي إلى الأمة الإسلامية.

حياة نادية سالمي

الإهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ....إلى من سهرت الليالي تنير دربي.

إلى من شاركتني أفراحي ومأساتي....إلى نبع العطف والحنان ،إلى أجمل ابتسامة في حياتي إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية .

إلى من علمني ان الدنيا كفاح ....وسلاحها العلم والمعرفة .

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء .....إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي إلى أعظم واعز رجل في الكون أبي العزيز .

إلى من تقاسمت معهم ظلمة الرحم أخواتي ،حبيبا قلبي وليد ومحمد ،وأختي الحبيبة ونصفي الثاني أمينة،وأختي الصغيرة أسيل حفظهم الله وأدام النعم عليهم .

إلى رفيقاتي الغاليات اللواتي جمعتني معهم أجمل أيامي يحلوها ومرها :نهيدة ،لامية ،سهام ،أمال،سعدية، سهام، دعاء، لمياء، كريمة ،احبكن جميعا .

إلى رفيقتي وصديقتي وشريكتي الغالية بهذا العمل حياة سالمي حفظها الله ورعاها وأدام تألقها .

إلى روح صديقتي وأختي الثانية لامية مسعودي ،كان رحيلك بمثابة طعنت خنجر غادرة ،رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه، سوف تظل ذكراك حية في قلوبنا .

إلى خالي وحبيب قلبي سمير حمادي ،وابن عمي سليم كراش ،وصديقي العزيز عبد الرحيم براهمي ،اللذين كانوا بمثابة سند لي كلما احتجتهم وجدتهم في أوقاتي الصعبة ،بارك الله فيكم.

إلى جدي العزيز،وجدتاي الغاليتان ،أطال الله في عمرهم ،إلى عماتي العزيزات ،وخالتي الحبيبة رانية،وأعمامي وأخوالي ،وكل من يحمل لقب كراش.

أمال كراش

قائمة المختصرات

- تر : ترجمة.
- د ط : دون طبعة.
- د ت ن: دون تاريخ نشر.
- د. م. ن : دون مكان نشر.
- مج : مجلد.
- ج : جزء.
- ط : طبعة.
- ص : صفحة.
- ص ص : صفحات متعددة.
- م : ميلادي.
- هـ : هجري.

المقدمة

المقدمة

لقد جعل الله للدول أعمارا كما للمخلوقات حيث أنها تشيخ وتهرم ثم تموت مع مرور الزمن، وكذلك الحال مع الدولة العثمانية التي ظهرت كإمارة صغيرة ثم ما لبثت أن أصبحت إمبراطورية عظيمة يمتد اتساعها على مدى ثلاث قارات هي أسيا وإفريقيا وأوروبا خلال القرن السادس عشر، واستطاعت بسط سلطتها على معظم بلدان العالم الإسلامي وبعض الدول الأوروبية، وارتفعت فيها النظم الإدارية على نحو يثير الإعجاب والتقدير، وسنت القوانين التي تنظم الحياة بكل دقة وعدالة، كل هذا التفوق الذي شهدته الدولة العثمانية خلال هذه الفترة جعل الدول الأوروبية تتنافس لإقامة علاقات معها تقوم على التحالفات وإبرام المعاهدات تحت ما يسمى "بالامتيازات الأجنبية"، هذه الامتيازات التي راح السلاطين العثمانيون يقدمونها بسخاء في عهد قوة الدولة دون أن يعلموا بأنها آخر مسمار سيدق في نعش هذه الإمبراطورية أيام ضعفها، كونها كانت أحد أبرز عوامل سقوط الإمبراطورية العثمانية وانهيارها بعد عمر دام حوالي ستة قرون ونيف.

- **ب ـ دواعي اختيار الموضوع :**

انقسمت أهم الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار موضوع " دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الخلافة العثمانية " إلى قسمين : أسباب ذاتية تمثلت في قابلية دراسة الموضوع لوفرة المادة العلمية فيه، إضافة إلى الرغبة في الإفادة والاستفادة من الموضوع ورغبتنا في إثراء التاريخ العثماني و البحث العلمي ككل في هذا المجال.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في تسليط الضوء على الامتيازات الأجنبية وأثارها، والسعي إلى معرفة تطورها بعد منحها لعدد من الدول الأوروبية بين القرن السادس عشر والتاسع عشر ميلادي، وتأثير تلك الامتيازات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا في الدولة العثمانية.

- **ج ـ أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع الذي بين أيدينا في محاولتنا الإلمام بالأسباب التي أدت إلى التحول في سياق وكيفية وأهداف توظيف الامتيازات العثمانية، وذلك من خلال تتبع مسار تطور الامتيازات الأجنبية، وكيفية حصول الدول الأوروبية على هذه الامتيازات وظروف إبرام هذه الاتفاقيات، ودوافع منحها من طرف السلاطين العثمانيين للحكام الأوروبيين.

- **د ـ الإشكالية :**

لقد لعبت الامتيازات الأجنبية دورا بارزا في سقوط الدولة العثمانية، حين تحولت من عامل بناء خلال سنوات قوة الدولة العثمانية خاصة القرن السادس عشر إلى معول هدم في سنوات ضعفها واضمحلالها، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول ماهية هذه الامتيازات ؟ والى أي مدى ساهمت في سقوط وانهيار الخلافة العثمانية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية كان لزاما علينا الإجابة أولا عن جملة من التساؤلات الفرعية بداية من عوامل ضعف الدولة العثمانية ومفهوم الامتيازات الأجنبية ؟ وفيما تمثلت الإرهاصات الأولى لقيام هذه الامتيازات ؟ وكيف حدث التقارب العثماني الأوروبي وما هو دوره في تثبيت نظام الامتيازات؟ وأخيرا ما هي انعكاسات هذا النظام على الدولة العثمانية ؟

- **هـ ـ الدراسات السابقة :**

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا من طرف الباحثين والمؤرخين سواء كانوا عرب أو عجم بدراسة موضوع العلاقات الخارجية للدولة العثمانية وكانت حصيلة هذا الاهتمام عدد من والبحوث والدراسات و الرسائل الجامعية، و من بين هذه الدراسات التي أولت اهتماما بموضوع الامتيازات الأجنبية وأثرها على الدولة العثمانية نجد كتاب آق أحمد كوندز و أوزتورك سعيد الذي يحمل عنوان " **الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية)**" إلى جانب أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث لصاحبها محمود ياسر بن عبد العزيز قاري والموسومة بعنوان " **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية**" مقدمة في جزأين، إضافة إلى رسالة أخرى مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث لفاطمة بوجلطي بعنوان " **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر ميلادي**" وغير ذلك من الدراسات المختلفة.

- **و ـ المنهج المتبع في الدراسة:**

استندنا في دراستنا لموضوعنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي ثم التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع قيد الدراسة، فالمنهج التاريخي الوصفي يُمكننا من تتبع الأحداث التاريخية وسردها من خلال مختلف المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في الدراسة دون الإخلال في الواقعة التاريخية، أما المنهج التحليلي فقد ساعدنا في مناقشة وتحليل مختلف البنود الموقعة في اتفاقيات الامتيازات بين الدولة عثمانية وغيرها من الدول.

- **ز ـ خطة البحث :**

لقد ارتأينا في دراستنا هذه الاعتماد على خطة تتألف في الأساس من مقدمة، مدخل تمهيدي وثلاثة مباحث وخاتمة، تتبعها بعض الملاحق الوظيفية التي تخدم الموضوع ثم قائمة المصادر المراجع التي اعتمدنا عليها في موضوعنا هذا وأخيرا فهرس للموضوعات.

وقد تناولنا في المدخل التمهيدي أسباب انهيار الدولة العثمانية انطلاقا من عوامل ضعفها إلى مفهوم الامتيازات الأجنبية باعتبارها موضوع الدراسة ومن أبرز العوامل التي أدت إلى انهيار الدولة العثمانية.

أما المبحث الأول المعنون بـ "بوادر قيام نظام الامتيازات الأجنبية" فقد تطرقنا فيه إلى الإرهاصات الأولى لقيام العلاقات المنظمة بين الدولة العثمانية وغيرها، وتضمن ثلاثة

مطالب : أولها ظروف إبرام اتفاقية الامتيازات الأجنبية ثم دوافع منح الامتيازات في الدولةة العثمانية في الطلب الثاني وأخيرا طبيعة هذه الامتيازات الأجنبية.

وجاء في المبحث الثاني من هذه الدراسة والموسوم بـ " التقارب العثماني الأوروبي ودوره في تثبيت نظام الامتيازات" كيفية حدوث تقارب بين الدولة العثمانية وباقي الدول الأوروبية ومنه الحصول على معاهدات واتفاقيات تحت مسمى الامتيازات، مع إبراز الضوء على أهم الدول التي عقدت تحالفات مع العثمانيين وتحليل بنود تلك المعاهدات، وتناولنا في هذا المبحث كذلك أربعة مطالب، عُنوِنَ الأول منها بالتعاون العثماني الفرنسي أما الثاني "التعاون العثماني البريطاني" والثالث كان "التعاون العثماني الروسي والهولندي" وجاء المطلب الرابع بعنوان "التعاون العثماني الألماني".

أما بالنسبة للمبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان "انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية" فقد تطرقنا فيه إلى الآثار المترتبة عن تلك الامتيازات وذلك من خلال ثلاثة مطالب كالأتي : "التحول في توظيف الامتيازات الأجنبية" ثم "الآثار الناجمة عن الامتيازات الأجنبية" وأخيرا "محاولة الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية".

- **ح ـ عرض أهم المصادر والمراجع :**

كأي بحث علمي أخر فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المصادر والمراجع بداية بالقرآن الكريم لشرح مصطلح الامتيازات ومن ثمة ساعدتنا جملة من المصادر رغم قلتها، من بينها تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك المحامي الذي يعتبر من أهم

المصادر التي تناولت تاريخ الدولة العثمانية من البداية والى النهاية إضافة لموضوع الامتيازات وأهم المعاهدات التي أبرهما العثمانيون مع الدول الأوروبية عبر تاريخها، أما فيما يخص المراجع فقد اعتمدنا على كتاب الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية) لأحمد آق كوندز و سعيد أوزتورك الذي تناول هو الآخر الأجوبة لعدة أسئلة أُثيرت حول الدولة العثمانية من بينها ماهية الامتيازات وحكمها من الشريعة، وكتاب نادية محمود مصطفى الذي يحمل عنوان "العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية" والذي درست فيه تاريخ الدولة العثمانية وهي في أوج قوتها إلى غاية مرحلة ضعفها واضمحلالها مستعينة أكثر بالمنهج التحليلي، كما استعنا ببعض المقالات التي تناولت الموضوع منها تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها لوليد العريض الذي تناول بدوره موضوع الامتيازات من مختلف جوانبه.

- **ط ـ صعوبات الدراسة :**

تنطوي دراستنا لهذا الموضوع كغيرها من الدراسات على بعض الصعوبات التي تأتي في مقدمتها عدم تمكننا من اللغات الأجنبية وتقنيات الترجمة ما جعل بحثنا خاليا من المصادر أو المراجع الأجنبية، إلا أنها لم تحد من عزيمتنا وإصرارنا على الخوض في الموضوع المقدم.

مدخل تمهيدي :

أسباب انهيار الدولة العثمانية.

- أولا :عوامل ضعف الدولة العثمانية.
- ثانيا: مفهوم الامتيازات الأجنبية.

أولا :عوامل ضعف الدولة العثمانية : لقد وصلت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر إلى أوج قوتها وازدهارها ما جعلها محط أنظار العالم أجمع إلا أن هذا العصر الذهبي سرعان ما تلاشى نتيجة وقوعها فريسة للأطماع الداخلية والخارجية، لتنتكس هذه الإمبراطورية فيما بعد بفعل عدة عوامل أدت في النهاية إلى انهيارها وسقوطها بعد عمر دام حوالي ستة قرون ونيف، ومن مجمل هذه العوامل نذكر:

أ ـ العوامل الداخلية :

01 ـ الابتعاد عن شرع الله تعالى :

لقد تعرضت روحية " إعلاء كلمة الله " (التي كانت شعار العثمانيين المتحفزين من نصر إلى نصر) إلى الضعف، ووهن التمسك بأهداب الشريعة بطلب المال والمقام بدلا عن رضا الله تعالى وبالركون إلى الدنيا، فتمزقت الدولة العثمانية العظيمة إلى دول وممالك في مدة قصيرة، وعليه فإن الابتعاد عما يسمى في المصطلحات العثمانية " بالشرع الشريف والقانون المنيف" قد خلف تدهورا وخللا في كل ساحة وميدان[1].

02 ـ اتساع مساحة الدولة العثمانية : وصلت الدولة العثمانية إلى أقصى اتساع لها في القرن السادس عشر ميلادي، وامتدت رقعتها على أراضٍ في ثلاث قارات هي آسيا و إفريقيا و أوروبا، فوصلت حدودها إلى أسوار فيينا في أوروبا وبحر قزوين شمالا، وشمالي إفريقيا عدا مراكش، وجميع المناطق العربية في آسيا، ورومانيا والمجر وبلغاريا واليونان، وأصبح البحر المتوسط بحرا عثمانيا[2].

---

(1) أحمد آق كوندز وسعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية)**، ط01، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008م، ص ص 490.489.

(2) أنظر ملحق الخرائط رقم 01 و 02.

لم تستطع الدولة العثمانية حماية هذه الرقعة الواسعة ولم تستطع حماية حدودها من الأخطار الخارجية كخطر روسيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، كما أن عدم ربط الولايات بوسائل المواصلات السريعة شجع المناطق البعيدة على الثورة، وأدى إلى عجز الدولة العثمانية في فرض سيطرتها على ولاياتها ومقاطعاتها البعيدة[1].

03 ـ ضعف السلاطين : احتجاب السلاطين وعدم ممارستهم السلطة بأنفسهم والاتكال على وزراء جهال، فبعد أن كان سلاطين آل عثمان حتى القرن السادس عشر ميلادي يتولون قيادة الجيش بأنفسهم، فيبعثون الحماسة والحمية في صدور الجنود، صار هؤلاء السلاطين يعهدون بالقيادة إلى الضباط فصار الجنود يتقاعسون ويتهاونون تبعا للمثل القائل " الناس على دين ملوكهم " ، كما أصبح سلاطين وأمراء الدولة العثمانية غارقين في الترف و الملذات لدرجة تبذير ثلث واردات الدولة على نفقات القصور فقط ، إضافة إلى زواجهم بالأجنبيات اللاتي صرن يتصرفن في سياسة بلادهن الأصلية ويتحكمن بمقدرات الدولة، ونظرا لكثرة الزوجات والمحظيات اللواتي كان الأجانب والحكام يقدمنهن هدية للسلطان كان من البديهي أن يحصل بين أولاد الأمهات وأمهات الأولاد، سواء كانت الأمهات زوجات أو محظيات، تحاسد وتباغض يؤديان بالسلاطين إلى قتل أولادهم أو إخوانهم الأمر الذي أدى إلى تفكك روابط الأسرة السلطانية بالكامل[2].

04 ـ **ضعف الجيش العثماني** : لقد كانت مؤسسة الجيش عمود الدولة العثمانية ولكنها وصلت إلى مرحلة متقدمة من التفسخ والانحلال مع مرور الزمن، فبعد أن كانت هذه المؤسسة تمثل قوة الدولة باتت أحد أكبر عوامل ضعفها، ومن المعروف أن الجيش أو القوى العسكرية التي كانت تعتمد عليها الدولة العثمانية هي ثلاث قوى : الجنود الإقطاعيون

---

(1) تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280.1924م**، ط1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015م،ص 179.

(2) محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط01، دار النفائس، لبنان،1981م، ص ص 732.733.

(السباهية)[1] والجيش الانكشاري[2]، والجند الخاص أو المرتزقة، وعندما بدأ السباهي في الارتباط بالأرض وحصوله على إقطاع من الدولة خفت عنده الروح العسكرية، فقد جعله هذا الارتباط بالأرض غير كفؤ لمواجهة الجيوش الأوروبية المدربة على الأسلحة الحديثة الفتاكة.

كما فقد الجيش الانكشاري قدرته العسكرية القتالية عندما دخل صفوف الانكشارية أفراد محليون غير مدربين على القتال، وتمرد الجيش الانكشاري مرارا على الولاة والسلاطين حتى أنهم تدخلوا في عزلهم واشتركوا في المنازعات المحلية في الولايات وتخلى الجيش عن واجباته العسكرية وعجز عن الحفاظ على الأمن والتصدي للغزوات الخارجية فتحول الانكشاري إلى قوة هدم بعد أن كان قوة بناء.

وقد اعتمد الولاة على الجيش الخاص (المرتزقة) بعد أن ضعف الجيش الانكشاري، إلا أنه ورغم الدور الذي لعبه في بعض الولايات خاصة العربية منها، إضافة لمحاربته الانكشاريين لم يكن قادرا على صد الأخطار الخارجية، كل هذه العوامل ساهمت بدرجة كبيرة في إضعاف الدولة العثمانية وإسقاطها[3].

---

(1) السباهية : هم الجنود الذين تم منحهم اقطاعات جديدة مقابل منحهم فارس مجهز للحرب، وهم من أقدم الجنود في الدولة العثمانية، للمزيد أنظر : عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون**، 1516 ـ 1916م، ط01، مطابع ألف باء، دمشق، 1974م، ص 121.

(2) الانكشاري : تحريف لكلمة يني تشري التي تعني الجيش الجديد، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص123.

(3) تيسير جبارة، المرجع السابق، ص ص178.179.

ب ـ عوامل خارجية :

01 ـ التآمر على الدولة العثمانية : إن ضعف الدولة العثمانية في أواخر عهدها جعل الدول الأوروبية تتآمر عليها فأثاروا ضدها الحركات الانفصالية السياسة والدينية، كما استغل أعداء الدولة هذا الضعف مما جعلهم يقومون بحركات لتقويضها وتحطيمها[1].

فقد حصلت ثورات داخلية في الدولة العثمانية لكن جاء الدعم لهذه الثورات من الخارج، فثورة الصرب مثلا كانت مدعومة من النمسا عام 1804م، وقد قضى السلطان على هذه الثورة عام 1813م، لكن قام الصرب مرة أخرى بثورة عام 1815م ودعمتها هذه المرة روسيا، مما أجبر السلطان هنا أن يعترف باستقلال الصرب عام 1815م وقس على ذلك تدخلات أخرى في مناطق مختلفة في الدولة العثمانية.

وهناك ثورة اليونان ضد الدولة العثمانية التي أجبر السلطان فيها على طلب العون من الوالي محمد علي باشا[2] عام 1827م وحصلت معركة نافرين، لكن الدول الأوروبية ساعدت اليونان وقضت على الأسطول المصري والأسطول العثماني وحصلت اليونان على الاستقلال عام 1829م، وكذلك استقلت رومانيا في 1878م نتيجة الثورة التي قامت بها، واستقلت بلغاريا عام1912م، كما دعمت روسيا ظاهر العمر[3] الذي سبب لدولة العثمانية مشاكل داخلية وخارجية[4].

---

(1) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط01، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م، ص 258.

(2) محمد علي باشا : ولد في مدينة قوله بمقدونية باليونان سنة 1769م، اشتغل بتجارة الدخان جاء إلى مصر إثر الكتيبة التي بعث بها والي اليونان لمحاربة الفرنسيين بمصر، ثم عين واليا بها سنة 1805م وهو مؤسس العائلة الخديوية، توفي بالقاهرة سنة 1849م عن عمر يناهز 80 سنة، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 390.

(3) ظاهر العمر: ينسب إلى حمولة الزيدانية نسبة إلى عمر بن زيدان الذين هم من أعقاب الحسين بن علي، خلف ظاهر العمر أباه في صفد وضم عدة مناطق واتخذ عكا مقرا له، للمزيد أنظر: جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط01، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، 1992م، ص 74.

(4) تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 195.

02 ـ الحركة الصليبية اليهودية : أن الحروب الصليبية التي شنت على الدولة العثمانية ولم تنقطع منذ ظهورها إلى يوم انهيارها[1]، كانت ترغب بالدرجة الأولى في القضاء على الدين الإسلامي ولهذا رأت أن الدولة العثمانية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها باعتبار أن الأخيرة كانت تمثل حامية للإسلام، فراح دعاتها يستغلون ما عرفته الدولة العثمانية في أواخر عهدها من ضعف وتأخر عن ركب الحضارة المدنية لتمزيق كيانها والقضاء عليها.

ولكي تحقق هذا الانتصار كان لابد لها من التحالف مع اليهود الذين كانت لهم نفس الأهداف في القضاء على الخلافة العثمانية، وخاصة ما يعرف بيهود الدونمة الذين كانوا يتظاهرون بالإسلام لكسب ود الدولة العثمانية، في حين يكيدون لها في الخفاء لإسقاطها والقضاء عليها، وقد شهدت الدولة العثمانية في عهدهم العديد من الفتن والصراعات فكان شغلهم الشاغل حياكة الدسائس والمؤامرات ونشر الإشاعات التي تشوه الدين الإسلامي والدولة العثمانية وسلاطينها بغرض تضليل المسلمين[2].

03 ـ زحف الاستعمار على أراضي الدولة العثمانية : كان التبشير (الذي هو مقدمة للاستعمار) قد ازداد في بداية القرن التاسع عشر، فبدأ التدخل الأوروبي تدريجيا في شؤون الدولة العثمانية وهذا أدى في النهاية إلى احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، ثم لتونس في عام 1881م، ولمراكش في سنة 1911م ولسوريا ولبنان في عام 1920م، في حين استولت انجلترا على عدن في سنة 1839م و مصر عام 1882م وفلسطين في سنة 1917م، وهكذا سلخت أراضٍ كثيرة من الدولة العثمانية المسلمة حتى لم يبقى لها سوى تركيا الحالية.[3]

04 ـ نظام الامتيازات الأجنبية : يؤكد العديد من الباحثين على الدور الفعال الذي لعبته الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، هذه الامتيازات التي لم يجد سلاطين الدولة

---

(1) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 732.

(2) جريبي نسيبة و مانع عائشة، **مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية (1881ـ1938م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2017/2016م، ص ص 15-16.

(3) تيسير جبارة، المرجع السابق، ص ص 195 .196.

العثمانية أي ضير في منحها لبعض الدول الأوروبية ـ خاصة في عهد قوة وفتوة الدولة ـ حيث كان بمقدورهم آنذاك إلغائها أو التقليل من بنودها أو تخفيف مزاياها متى أرادوا، ولم ينظروا إلى المستقبل البعيد ولم يخطر ببالهم أن الدولة العثمانية قد يعتريها الاضمحلال فتصبح غير قادرة على إلغاء هذه الامتيازات أو التخفيف من شروطها والتزاماتها، خاصة وأن هذه الدول التي منحت الامتيازات، ستعتبرها مع مرور الزمن من صميم حقوقها التي لا يمكن التفريط فيها، كما أن هذه الدول ستحاول بمرور الأيام المطالبة بالمزيد منها أو توسيع مجال الامتيازات القديمة.. وهذا ما حدث بالفعل، [1] وسنتناول في بحثنا هذا موضوع الامتيازات الأجنبية من مختلف جوانبه، بدءا من مفهومه.

ثانيا: مفهوم الامتيازات الأجنبية :

أ . لغة : الامتيازات جمع امتياز من الفعل امتاز ويقال : امتاز الشيء إذا بدا فضله على مثله، كما يطلق بمعنى انفصل عن غيره وانعزل، ومنه قوله تعالى : {**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**} [2] أي تميزوا وقيل أي انفردوا عن المؤمنين، فأصل الكلمة يدل على تزيل شيء وانفصاله عنه ومنه قوله تعالى : {**لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**} [3]، فالامتياز يدل على التمييز بين الأشياء بعزل بعضها عن بعض أو بتفضيل بعضها عن بعض.[4]

ب . اصطلاحا : عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية ب كابوت "Caput" وكابتال "Capital" ،وكابتوليتو "Captulito" وتعني هذه المصطلحات لغويا الأساسيات في

---

(1) أحمد فؤاد متولي، **تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي**، ط01، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2002م، ص ص 267،268.

(2) القرآن الكريم، **سورة يس**، الآية 59.

(3) القرآن الكريم، **سورة الأنفال**، الآية 37.

(4) أحلام تركي، **الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018م، ص 10.

الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات وقد يتسع هذا المعنى أو يضيف حسب المصلحة أو قد يستعمل بمفاهيم مختلفة من مكان إلى آخر.

فهي مجموعة الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى، بناءً على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينها وقد أفاد مصطلح "امتياز" أو "Kapitulasyon" في اللغة العثمانية نفس المعنى، واشغل حيزا في قاموس السياسة الدولية، فالامتياز يكون أحيانا تخصيصا أو منح إذن خاص أو استثناء من مجتمع ما أو دولة ما إلى شركة واحدة أو مجموعة من الشركات، كحق خاص بها دون غيرها للعمل في حقل ما ، كامتياز استخراج البوتاس، الكبريت، الفوسفات أو تنقيب عن البترول والمعادن ومد خطوط سكك الحديد... الخ[1] .

ومعنى كلمة Capitulation التي تترجم إلى العربية هنا بكلمة " الامتيازات " هي اتفاقية لوقف الحرب بشروط معينة مثل التنازل عن أرض للدولة المعادية، أو هو امتياز بصلاحيات قضائية لرعايا دولة أخرى.[3]

والامتيازات هي تلك الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها،[4] أو هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول وسريان هذه المبادئ عليهم.

---

(1) وليد العريض، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج24، العدد الأول، الأردن،1997م، ص ص145-174، ص 145

(3) أحمد آق كوندز وسعيد أوزتورك، المرجع السابق، ص 488.

(4) سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط01، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 36.

وتأتي هذه الحقوق الخاصة الممنوحة إلى الأجانب على شكل هبة أو إحسان من قبل السلطان أو الحاكم، بموجب إرادة أو فرمان[1] أو معاهدة دولية يتحمل أعبائها ونتائجها الأطراف المشتركة فيها[2].

إن تاريخ الامتيازات قديم جدا، فقد كانت الامتيازات من الشروط الرئيسية لتبادل التجارة الدولية، وكانت إحدى الوسائل الضرورية للإمبراطوريات القوية لتحقيق مصالحها المختلفة في مجالات الزراعة والصناعة، والتجارة، كما كانت تمثل حصانة للأشخاص العاملين حماية لأرواحهم وأموالهم فالأمن شرط أساسي لتحقيق هذه المصالح والامتيازات.

تنوعت الامتيازات في التاريخ القديم والحديث منها الامتيازات التجارية التي تمنح حرية التجارة وحرية الاستيراد والتصدير، والإعفاء من أصناف الضرائب والرسوم الجمركية، وحرية سير السفن لصاحب الامتياز وهناك الامتيازات الدينية وسياسة كحرية العبادة و ممارسة الشعائر الدينية المختلفة وحرية انتخاب المجالس الدينية ورؤسائها كذلك شملت حرية الاستيطان الأجنبي ، وحرية تعيين الحاكم المدني[3].

---

(1) الفرمان (Farman) الامر السلطاني الرسمي المكتوب، يماثله في المعنى حكم، ومنشور كان يتم تدوينه بالخط الديواني، للمزيد أنظر : سهيل صابان، المرجع السابق، ص 164.

(2) وليد العريض، المرجع السابق، ص 145.

(3) وليد العريض، نفس المرجع، ص 145.

المبحث الأول :

بوادر قيام نظام الامتيازات الأجنبية.

- المطلب الأول : ظروف إبرام نظام الامتيازات الأجنبية.
- المطلب الثاني : دوافع منح الامتيازات في الإمبراطورية العثمانية.
- المطلب الثالث : طبيعة الامتيازات الأجنبية.

لقد بلغت الدولة العثمانية أوج عظمتها وقوتها خلال القرن السادس عشر ميلادي، هذا القرن الذي ارتبط باسم السلطان سليمان القانوني (974/901هـ - 1566/1495م) والذي شهد عصره توسعا لم يسبق له مثيل، حيث امتدت أقاليم الدولة العثمانية على ثلاث قارات هي : آسيا وإفريقيا و أوروبا، وقد دانت لها معظم أقطار العالم الإسلامي، واستكملت فتوحاتها في آسيا الصغرى والبلقان، ووصلت إلى دول شمال إفريقيا التي أصبحت تابعة لها ماعدا المغرب الأقصى الذي لم ينضو تحت لوائها.

فكان من الطبيعي أن تتطلع الدول الأوروبية في ذلك الوقت إلى أمرين : إما مقاومة هذه الدولة - وهذا غير وارد نظرا لعدم تكافئ القوى آنذاك - وإما التودد إليها وكسب صداقتها، وهو ما يتماشى مع سياسة الانفتاح التي انتهجها سليمان القانوني في ذلك الحين والتي اصطلح عليها باسم " نظام الامتيازات الأجنبية " الذي كان يتم عن طريق عقد المعاهدات والاتفاقيات.

المطلب الأول : ظروف إبرام اتفاقية الامتيازات الأجنبية.

لقد وصلت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي إلى أوج قوتها وعظمتها وتحولت إلى إمبراطورية واسعة ضمت عدة شعوب من ثلاث قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا اختلفت في القومية والدين واللغة والعرق، كل هذه التحولات أكسبت الدولة العثمانية موقعا استراتيجيا هاما مكنها من أن تقود تلك التطورات التي شهدها العالم بصفة عامة وأوروبا على وجه الخصوص، وان تفرض هيمنتها حتى تستطيع أن تحقق الإمبراطورية العالمية، ولكي تصل إلى تحقيق هذا الهدف أصبح من الضروري أن تغير من طريقة توسعاتها التي كانت تعتمد على القوة العسكرية وتجد وسيلة أخرى تكون أكثر فائدة واقل تكليفا، خاصة وان الدولة العثمانية كانت عبارة عن خليط من الأجناس فوجدت سياسة عقد المعاهدات ومنح الامتيازات أحسن طريقة لكي تبقي محافظة على كل تلك الشعوب التي أصبحت تابعة لها، وعلى هذا الأساس عقدت الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها الطويل عدة معاهدات مع بعض الدول الأوروبية اشتهرت باسم الامتيازات الأجنبية منحت بعضها وهي في أوج قوتها وبإرادتها في حين انتزعت منها الأخرى مرغمة خلال مراحل ضعفها، لتشكل بذلك تلك الامتيازات الوثائق التي استندت عليها الدولة العثمانية في ربط علاقاتها مع الدول الأوروبية والأسلوب المناسب لتنظيم الحياة للجاليات الأوروبية على الأراضي العثمانية .[1]

بدأ العمل بنظام الامتيازات الأجنبية عام 1536م، على إثر تحالف عقده السلطان سليمان القانوني[2] مع نائب ملك فرنسا ووالدة فرانسوا الأول[1] وقد تم هذا التحالف في

---

[1] إياد ناظم جاسم، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، www.uoanbar.edu.iq ، د ت ن، 05/06/2022م.

[2] سليمان القانوني (1495. 1566م) : هو عاشر سلاطين آل عثمان، في عهده بلغت الدولة ذروة القوة والعظمة، اعتلى عرش السلطنة سنة 1520م، حاصر فيينا أكثر من مرة، استولى على المجر، لقب بالقانوني لكثرة التشريعات القانونية في عهده، اشتهر بقيادة المعارك بنفسه كما اشتهر بصداقته مع الفرنسيين وتوقيع معاهدة الامتيازات الشهيرة بلغت فتوحات الدولة في عهده أوجها. للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 251.198. أنظر ملحق الصور رقم01.

ظروف خاصة جدا [2] حيث كان شارل الخامس [3] ملك الإمبراطورية الرومانية المقدسة ينافس فرانسوا الأول على كرسي الحكم للإمبراطورية الرومانية وقام شارل الخامس بمحاصرة ملك فرنسا بعد أن تمكن من إلحاق الهزيمة به وأسره، وفي هذه الأثناء سارعت والدته لويزسافو إلى الإرسال للسلطان سليمان القانوني للتدخل وتخليص ابنها الملك، ومنذ هذه الحادثة بدأت بوادر الاتصال بين الأستانة وفرنسا، لأن فرانسوا الأول أراد أن يستغل مكانة وقوة الدولة العثمانية وكسبها صديقا له، فوقف منها موقف الرغبة في الوفاق معتقدا أن الدولة العثمانية ستحد من طموحات شارل الخامس وتوقفه عند حده .[4]

توج هذا التحالف بهبة سلطانية جديدة بعد عشر سنوات من التحالف العسكري والسياسي العثماني الفرنسي، وبعد العمل العثماني الدؤوب لحماية فرنسا من عمليات التوسع التي سعى لها شارل الخامس وضربه من قبل السلطان في جبهتين : أوروبا الوسطى التي تولاها هو، والبحر المتوسط، حيث أوكل مهمتها إلى خير الدين بربروس، فبدل أن يحصل السلطان من

---

[1] فرانسوا الأول : ولد هذا الملك سنه 1494م وتولى سنة 1515م، بدأت حروبه مع شارل الخامس سنة 1520م بسبب إدعاء كل منهما الأحقية في ولاية ميلان، وكانت الدائرة فيها في فرنسا فانتصر عليها شارلكان عدة مرات وأخيرا في بافيا سنة 1525م؛ حيث أُخذ فرانسوا أسيرا وسيق إلى اسبانيا ولم يفرج عنه إلا بعد أن أمضى معاهدة بكل ما طلبه منه شارلكان، لكنه لم يفي بما تعهد به عند خروجه بل عاد إلى المحاربة، فاستمرت الحرب بينهما دون انقطاع إلى 1544م، اشتهر بالتعصب الديني واضطهاد البروتستانت، توفي في 1547م. للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص203.

[2] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط 02، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2003م، ص 18.

[3] شارل الخامس شارلكان : ولد هذا الملك سنة 1500م، وورث ملك اسبانيا عن والدته جان ابنه فاردينان وإيزابيلا من ملوك اسبانيا، وانتخب أميرا لألمانيا بعد موت جده لأبيه مكسيمليان، وقضى أيامه في محاربة فرانسوا الأول وفي سنة 1556م سئم الملك فتنازل عن اسبانيا لابنه فليب الثاني وعن ألمانيا ومن بها لأخيه فرديناند، واعتزل في احد الأديرة حتى توفي في 1558م. للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص204.

[4] فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر ميلادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر02، 2010.2011م، ص14.

فرنسا على امتيازات لقاء ما قدمه من خدمات لها، حدث العكس عندما وافق على منحها امتيازات تجارية كان لها آثار سياسية وقانونية كبيرة، وفق معاهدة وقعها سفير فرنسا في الأستانة آنذاك المسيو جان دي لافين مع سرعسكر السلطان سليمان القانوني في شباط (فبراير) 1536م، وسميت منذ ذلك الوقت بـ" نظام الامتيازات الأجنبية ".[1]

وقد ارجع المؤرخ يوسف الثقفي الأسباب التي أدت إلى عقد الاتفاقية إلى ثلاثة أسباب رئيسية سواء الجانب الفرنسي أو العثماني شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية معا، ففي الجانب السياسي أراد السلطان سليمان القانوني تحييد مملكة فرنسا في الصراع الدائر بينه وبين أوروبا النصرانية، بينما فرنسا رأت في قوة ومكانة السلطان سندا لها ضد أسرة الهابسبورغ [2] التي أسرت ملكها فرانسوا الأول من قبل، أما البعد الاقتصادي فإنه تجلى في رغبة الدولة العثمانية في تنويع البضائع المستوردة ومصادرها، وكذلك زيادة وارداتها الضريبية بالإضافة إلى تقليص النفوذ الاقتصادي القوي لتجار إمارة البندقية[3] في الوقت الذي تطلعت فيه فرنسا إلى تعويض عجز قوتها البحرية عن مجاراة نظيرتها الأوروبية، وبالتالي التميز والانفراد عن الممالك الأوروبية بالتجارة مع الدولة العثمانية،

---

[1] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص ص 18.19.

[2] أسرة الهابسبورغ : هي عائلة ملكية أوروبية، تولى أفراد هذه العائلة الحكم في الإمبراطورية الرومانية والحكم على عروش مختلفة في أوروبا في القرن الثالث عشر ميلادي إلى غاية أوائل القرن العشرين ميلادي، و اسم العائلة هذا من اسم إحدى القلاع التي امتلكتها وهي قلعه هابسبورغ أو قلعة الصقر التي بنيت في سويسرا عام 1020م، وبعدها أصبحت النمسا الوطن الجديد للعائلة، ينظر إلى : أحمد مهدي محمد الشويخات وأخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، ج26، ط02، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ، الرياض، 1999م، ص06.

[3] البندقية : مدينة في ايطاليا تقع على الجهة الشمالية للبحر الادرياتيكي، وقد ساعدها موقعها على البحر أن تكون مركزا تجاريا مهما، لتصل بذلك خلال القرن الخامس عشر ميلادي إلى أوج قوتها وأصبحت تسيطر على التجارة في الجانب الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط، عرفت تراجعا بعد تغير طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 163.

وإسهام ذلك في تحسين وضعها الاقتصادي الضعيف، بينما تمثل الجانب الديني في اهتمام مملكة فرنسا وحمايتها للتنصير والمنصرين وإمدادها للحملات الصليبية قديما وحديثا.[1]

وكان من نتائج هذه المعاهدة زيادة التعاون بين الأسطولين الفرنسي والعثماني، كما استفادت فرنسا من تقاربها مع الدولة العثمانية عسكريا واقتصاديا وسياسيا واتخذت من المعاهدة السابقة وسيلة لفتح أبواب التجارة مع المشرق دون الخضوع للاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح[2]، كما حصلت بموجبها على الحق الكامل في الحماية تحت علمها رعايا الدول الغربية الأخرى، مما جعل لها مكانة مرموقة بين الدول الغرب الأوروبي، هذه المعاهدة بكل أسف لم يستفيد منها رعايا الدولة العثمانية وكأنها عقدت فقط لتلبية المطالب الغربية، وتحقيق مصالح الأعداء دون مقابل يذكر.[3]

ولم يلبث أن حصل التجار الانجليز والهولنديون وغيرهم من تجار الدول الأخرى على امتيازات مشابهة للامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون، فحصل الانجليز على امتيازاتهم في 1580م [4] والهولنديون عام 1622م، وقبل هذا التاريخ كانت العلاقات الانجليزية العثمانية من ناحية التجارة مستمرة رغم عدم عقد معاهدة تجارية بينهما عكس فرنسا التي كانت قد وقعت معاهدة الامتيازات مع العثمانيين، وترجع بداية العلاقات التجارية

---

(1) فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص ص 15.14.

(2) طريق رأس الرجاء الصالح : اكتشفه فاسكو دي جاما في سنة 1497م للوصول إلى الهند، ويدور حول إفريقيا ويقع جنوبها، اتخذته الدول الأوروبية ليكون طريقا تجاريا بديلا للبحر المتوسط، للمزيد أنظر: سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية 13.10هـ/ 19.16م** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015/2014م،ص 20.

(3) علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط01، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م، ص ص 205.204.

(4) إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط01، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 181.

الانجليزية العثمانية الحسنة منذ أن قابل انطوني جنكسين[1] الانجليزي الجنسية قابل السلطان العثماني عام 1553م في حلب، وسمح السلطان له بالمتاجرة بحرية مع الدولة العثمانية، كما استقبلت السلطات العثمانية بعثة انجليزية عام 1578م واستطاعت أن تضع الحجر الأساسي للتجارة الانجليزية في الدولة العثمانية عندما أرسل السلطان مراد الثالث[2] رسالة لملكة بريطانيا عام 1579م قال فيها : إن البلاد العثمانية ستبقى دائما مفتوحة للتجار الانجليز، واصدر السلطان (براءة إرادة سلطانية عام 1580م تضمن للتجار الانجليز امتيازات واسعة النطاق. [3]

ولقد اعتقد بعض الكتاب أن نظام الامتيازات يستمد أصوله من التاريخ البيزنطي، أو بقول آخر أن هذا النظام ليس سوى تقليد ورثته الدولة العثمانية عن الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام 1453م حين كانت تمنح البنادقة امتيازات من هذا القبيل داخل ممتلكاتها، وهذا الاعتقاد يرفضه فريق آخر من الباحثين ويرى أن روح المعاهدات التي عقدها العثمانيون مع البنادقة ثم مع الفرنسيين فالانجليز فالهولنديين إنما كانت مستقاة من الشريعة الإسلامية التي تقسم العالم إلى قسمين : دار الإسلام ودار الحرب، أما دار الإسلام فتشمل البلاد التي يكون للمسلمين ولاية عليها، وأما دار الحرب فتشمل البلاد التي ليس للمسلمين ولاية عليها ولا تقام فيها شعائر الإسلام

---

[1] انطوني جينكسين : هو تاجر بريطاني سعى لإقامة علاقات مع الدولة العثمانية نظرا لاتساع النشاط التجاري في الأقاليم العثمانية، للمزيد أنظر: سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص25.

[2] السلطان مراد الثالث : ولد بالقسطنطينية في 4 يوليو 1546م، افتتح أعماله بتحريم الخمر الذي شاع استخدامه آنذاك، قام بقتل إخوته خوفا على ملكه كانت له علاقات حسنة مع فرنسا والبندقية إذ جدد لها الامتيازات القنصلية، كذلك هو أول من منح الامتيازات لانجلترا وهو الذي فتح باب التقارب السياسي العثماني الانجليزي، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 259.

[3] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 144.

وفي الفترات التي لا تقوم فيها حرب بين القسمين يحضر إلى دار الإسلام أناس من دار الحرب يقيمون فيها لأغراض سلمية، ويطلق عليهم المستأمنون . أي الذين منحوا أمانا . و تعمل سلطات دار الإسلام على المحافظة على حياة هؤلاء الوافدين وأحوالهم ليتسنى لهم مباشرة نشاطهم السلمي

وعلى ذلك فإن منح هذه الامتيازات من جانب السلاطين العثمانيين للتجار الأجانب كان الهدف منه تنشيط التجارة ورواجها بين الدولة العثمانية وممتلكاتها وبين الدول الأوروبية، ولم تكن هذه الامتيازات تعطي للتجار الأجانب أي حق للاستعلاء على الرعايا المحليين كما حدث وفسرت بعد ذلك في القرن التاسع عشر ولذلك كان الأجدر أن تسمى هذه الامتيازات " قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية " لأنها لم تصبح امتيازات حقا إلا عندما تغيرت ظروف إقامة الأجانب في البلاد الخاضعة للدولة العثمانية إبان القرن التاسع عشر، حينما أصبحوا يعدون بالآلاف، وحينما صاروا يقيمون أينما شاءوا، وحينما صاروا يباشرون ما يشاءون من الأعمال عندئذ أصبحت هذه "القواعد" امتيازات حقا للأجانب ونقمة على أبناء البلاد [1] .

المطلب الثاني : دوافع منح الامتيازات في الدولة العثمانية.

إن دخول الامتيازات إلى الدولة العثمانية كان امتدادا لتاريخ الامتيازات في التاريخين القديم والإسلامي وقد ارتبط استمرارها لفترات تاريخية طويلة بعدة عوامل سياسية واقتصادية وتجارية ودينية،[2] أهمها :

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص ص 181،182.

[2] وليد العريض، المرجع السابق، ص 147.

01 . الدوافع السياسية

كان غرض الدولة العثمانية من منح الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية يصب في صالحها بالدرجة الأولى من خلال بعث الفرقة بين مختلف هذه الدول لتبقى مقسمة ومشتتة ليتسنى للعثمانيين تحقيق أهدافهم في الفتح وخاصة على الجبهة الشرقية، لأن أوروبا موحدة ستكون بمثابة حاجز منيع أمام السلطنة العثمانية في تحقيق طموحاتها الأوروبية أو الغرب أوسطية[1] .

وبذلك أخضع السلطان سليمان القانوني كسياسي كبير ذو بعد عالمي، أخضع لأغراضه الإستراتيجية ما تعاني منه أوروبا من تمزق وفرقة وتنافس كبير على زعامتها بين أسرتي آل ڤالو[2] الفرنسية التي كان يمثلها الملك الفرنسي فرانسوا الأول وأسرة آل هابسبورغ التي كان يقودها شارل الخامس، وأيضا ذلك التمزق الديني الذي نتج عن ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر[3])، هذه الأخيرة التي أدت إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية[4])، وهنا برز دور الدولة العثمانية، أين عملت على تقديم المساعدات لتلك

---

[1] إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ط 01، دار الهادي، لبنان، 2007م، ص 265.

[2] أسرة آل ڤالو : هي أسرة فرنسية تولت الحكم ما بين 1589.1388 م، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مقاطعة ڤالو الواقعة في شمال فرنسا، للمزيد أنظر: صونية غول وياسمين دريزي، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية1535. 1671م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017م، ص22.

[3]) مارتن لوثر : راهب كاثوليكي المذهب ألماني الجنسية، أراد إصلاح المذهب الكاثوليكي فحرمه الباب وحكم عليه بمروقه عن الدين بعد أن حثه على التوبة والرجوع عن طريقته، وحرم مطالعة مؤلفاته ولكن لم يكترث لوثر بهذه الإجراءات، بل استمر بنشر مذهبه مؤيدا إياه بالبراهين حتى انتشر في جميع الإطراف وتبعه كثير من أمراء ألمانيا، وتوفي سنة 1546م وهو مؤسس المذهب البروتستانتي المشتق من لفظة بروتستو أي إقامة الحجة، والذي نشبت بسببه عدة حروب في ألمانيا وفرنسا أهمها الحرب المعروفة بحرب الثلاثين سنة 1618. 1648م والتي انتهت بحصول البروتستانت على الحرية الدينية، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 205.204.

[4]) الكاثوليكية : الروم الكاثوليك تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة الانشقاقات في الكنائس الشرقية الأرثوذكسية والأرمينية والسريانية اليعقوبية، فقد استطاع المنشقون عن الكنيسة الأرثوذكسية أن يشكلوا طائفة جديدة عرفت باسم الروم

الاتجاهات المذهبية المنشقة منها كأصحاب المذهب البروتستانتي[1]، الذين أقامت معهم علاقات سلمية مبينة لهم ذلك التشابه بين مذهبهم والدين الإسلامي، ليكون هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك إضعاف قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتفكيك وحدتها، وإبقاء أوروبا مقسمة والحيلولة دون اتحاد القوى الأوروبية التي لو كانت متحدة لكانت وجهت جهودها للقضاء على الدولة العثمانية، فاستغل السلطان سليمان القانوني هذا الانقسام وقرب منه الملك الفرنسي فرانسوا الأول عن طريق منحه امتيازات سنة 1536م، ليكون وسيلة استخدمها لتحقيق غايته وهي عرقلة الحلف المقدس، كما كانت تلك الصراعات الأوروبية بمثابة العامل المساعد على إنجاح الفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا الوسطى.[2]

02 . الدوافع الاقتصادية

لقد كان الوضع السياسي المعقد الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية في علاقاتها مع الدول الأوروبية من جهة والدولة الصفوية من جهة أخرى أثر كبير انعكس بدوره على الجانب الاقتصادي للسلطنة، خاصة أن قوة السلطنة العثمانية وغناها قد ارتبط إلى حد كبير (بالتوسع الذي يجلب المال (الخراج والجزية) والموارد البشرية للجند لرفد الانكشارية، وكذلك السيطرة على الطرق التجارية سواء كانت برية أو بحرية لإنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي، غير أن القرن السادس عشر ميلادي شهد تحولا لمواقع القوى الحضارية

الكاثوليك وتم في عام 1724م انتخاب بطريرك خاص بها ، واعترفوا برئاسة البابا عليهم، وبرز في القرن التاسع عشر البطريرك مكسيميوس مظلوم1823.1855م قضى فترة كبيرة من حياته في أوروبا وتنقل بين حلب ودمشق وبيروت والقدس واهتم بتجديد الكنائس الكاثوليكية، للمزيد أنظر : غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839.1876م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008م، ص60.

[1] البروتستانتية : هي العقيدة التي أتى بها المصلح الألماني مارتن لوثر، وتسمى كنيستهم أيضا بالإنجيلية، ويقصد بهذه التسمية أن أتباع هذه الكنيسة يتبعون الإنجيل دون غيره، ويفهمونه بأنفسهم، ولا يخضعون لفهم سواهم له، ولا تختص بفهمه طائفة دون الأخرى، فلكل الحق في فهمه والجميع متساوون أمامه، وبهذا الاتجاه يعارضون الكنائس الأخرى التي تعتبر فهم الإنجيل يقتصر على رجال الكنيسة، للمزيد أنظر: أحمد شلبي، **مقارنة الأديان المسيحية**، ج02، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م، ص 242.

[2] سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص ص 13.14.

المختلفة حيث عرفت الدولة العثمانية تراجعا لمدا خيلها، وبذلك سعت هذه الأخيرة لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه، وكذلك مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلف الذي استهدف المحيط الهندي وتحويل التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح وبالتالي تضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند في اتجاه المشرق العربي ومن ثم إلى أوروبا، وفي نفس الوقت مقاومة أخطار الاستنزاف الصفوي من البر الشرقي وإحباط التحالفات الصفوية البرتغالية، كما عرفت الدولة العثمانية انخفاضا في حركة التجارة البحرية بين المرافئ الإفريقية القائمة على الساحل الشرقي لجزيرة العرب الأمر الذي نتج عنه تناقص فاضح في النقد الذهبي في العالم الإسلامي المتوسطي.[1]

وبالتالي فإن ما قدمه السلاطين العثمانيين من امتيازات أو عقد معاهدات مع مختلف الدول الأوروبية يخدم بالدرجة الأولى مصلحة السلطنة العثمانية التي حاولت من خلالها العمل على تنشيط الدورة الاقتصادية في أراضيها خاصة بعد الكشوفات الأوروبية التي أدت إلى تحول طريق التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادي في المناطق العثمانية اثر بدوره على الحالة الاجتماعية في المشرق الإسلامي وكذلك على واردات الخزينة العثمانية التي هي في حاجة ماسة إلى موارد مالية لتنفيذ مخططاتها.[2]

03 . الدوافع العسكرية

وفي سياق البحث عن مبررات لإبرام الامتيازات يرى احد الدارسين بأن الدولة العثمانية قد استفادت بتقديم الامتيازات للدول الأوروبية خاصة فرنسا؛ إذ أن العلاقات الوطيدة مع فرنسا سوف يترتب عليها المزيد من التأثير في شؤون أوروبا الغربية وبوجه خاص في ايطاليا، إضافة إلى رغبة الدولة العثمانية في استخدام تحالفها مع فرنسا كورقة رسمية تسمح لها بصورة شرعية بالتدخل العسكري لمحاربة شارل الخامس[3] ، كما أن منح الامتيازات لفرنسا

(1) إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص ص 258.259.

(2) إدريس الناصر رائسي، نفس المرجع ، ص ص 264.265.

(3) قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 22.

من الممكن رؤيته كمحاولة لحث فرنسا على عدم الاشتراك في العمليات البحرية المسيحية التي يقودها شارل الخامس ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط.[1]

04 . الدوافع الدينية

أولا : تطبيق الشريعة الإسلامية في حق أهل الذمة

من المعروف أن الدين الإسلامي ممثلا بالقرآن الكريم قد منح حقوقا وامتيازات لغير المسلمين كما ورد في كثير من الآيات التي نصت على حقوق عرفية مرتبطة بالعادات والتقاليد، وبالحياة السياسية والأخلاقية والمدنية، وبما أن الدولة العثمانية ولدت إسلامية النشأة، واعتمدت القرآن والسنة مصدرين للتشريع فقد توجب الحفاظ على مثل هذه الحقوق القطعية وعدم تغييرها؛ لأنها حقوق شرعية مرتبطة بالدين بشكل وثيق فالأحكام القرآنية شكلت الأساس في علاقات المسلمين بغيرهم.[2]

وعليه فان معاهدات الامتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية كأنها مذكرة توضيحية لقوانين متعلقة بكيفية معاملة الأجانب في الأراضي العثمانية، إذ نجد مثلا معاهدة الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية إلى فرنسا تنص على بعض البنود التي تهدف إلى حماية هؤلاء الأجانب مثل تحرير أسرى الحرب، عدم القيام بأعمال السخرة، وبهذا فإن معظم تلك البنود كانت حقوقا كفلتها الشريعة لأهل الذمة سواء تجارية أو غيرها، وعليه ما يمكن قوله في هذا الجانب هو أن سياسة السلاطين قد كانت تخضع لرقابة المفتي ومن ورائه طائفة الانكشارية المتصوفة وفي ذلك ضمانة ضد مخالفة الأحكام الشرعية.[3]

---

(1) يوسف علي رابع الثقفي، **معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ . 1535م**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 06، جامعة أم القرى، السعودية، 1986م، ص ص145 ـ 177، ص152.

(2) وليد العريض، المرجع السابق، ص 147.

(3) صليحة بغزو، **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين بغداد أنموذجا 1817ـ1914م**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018ـ2019م، ص 18.

ثانيا : نشر الإسلام في أوروبا

من المعروف أن السياسة التي دأب عليها سلاطين بني عثمان منذ نشأتهم كانت تصب في خدمة الإسلام، وذلك استرشادا بما جاء في وصية مؤسس الدولة لأولاده بعدم ترك الجهاد في سبيل الله وإعلاء راية التوحيد.

فالجهاد في سبيل الله كان الدافع الرئيس للحروب التي خاضها العثمانيون ضد دول أوروبا النصرانية منذ أيامهم الأولى، أما الدعوة بمفهومها المعاصر فإنها لم تكن سائدة في ذلك الوقت؛ إذ أن الفتح الإسلامي كان الأداة الوحيدة المعتمدة في لغة تلك الحقبة، أما أن يلجأ السلاطين إلى نشر الإسلام بالطرق السلمية فإن ذلك مما كانت ترفضه أوروبا المتعصبة لمذهب الكنيسة الكاثوليكية، ولم يكن أمام الدولة خيار آخر سوى امتشاق الحسام.

ثم إن النفوس قد جبلت على حب الإحسان عموما والمال بصفة خاصة، كما أن تطبيق الشريعة الإسلامية في حق أهل الكتاب أفضل لهم بكثير مما كانت تفرضه عليهم الكنائس وبدنتها من ضرائب باهظة، وانتهاكات صارخة لأبسط حقوق الإنسان الفطرية في تلك الحقبة المظلمة في التاريخ الأوروبي، فلما رأوا سياسة الحكومة العثمانية والمستمدة من الشريعة الإسلامية ومعاملتها لهم رغم أنهم على غير ملتها دخلوا في دين الله أفواجا.[1]

المطلب الثالث : طبيعة الامتيازات الأجنبية.

اشتهرت هذه المجموعة من المعاهدات باسم La Capitulations باللغة الفرنسية ومعاهدات الامتيازات الأجنبية باللغة العربية، وإذا تركنا جانبا الترجمة العربية التي أطلقت عليها وهي " معاهدات الامتيازات الأجنبية " ولجأنا إلى ترجمة متحررة بدلا من الترجمة

---

[1] محمود قاري ياسر بن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية،** ج01، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، السعودية، 2001م، ص ص113.114.

الحرفية، ألفينا الترجمة المتحررة المفصلة والشاملة هي كما نراها المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية وممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم، وعليه نتساءل هل كانت بنود هذه المعاهدة سابقة من نوعها ؟ وهل كانت تعني . في هذه المرحلة على الأقل القرن السادس عشر. خضوعا من جانب السلطان العثماني للقوى الأجنبية لأن السلطان منح الأجانب تيسيرات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم، وهي بالتالي لم تكن تحقق مصالح إسلامية وعثمانية عليا ؟

إن الاتفاقات بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر، والتي أطلق عليها اسم "الامتيازات" قد مثلت في الواقع العمود الفقري في التواصل بين الشرق والغرب في أي بقعة من بقاع السلطنة العثمانية . ما عدا الحجاز. لأنها في الحقيقة مثلت المستندات والأصول التي اعتمدت عليها الدول الأوروبية في إقامة جالياتها والمتاجرة في إرجائها.[1]

لقد نصت تلك المواثيق بصورة عامة على السماح للأوروبيين الأجانب بدخول الأراضي العثمانية والاستقرار في أي جزء من أجزائها دونما ضغط أو إكراه والمتاجرة في مدنها وموانئها والتنقل بين جنباتها، كما نظمت ظروف تلك التجارة.

وعلى الصعيد الشخصي ضمنت الدولة للمقيمين على أرضها من هؤلاء الأجانب الحرية الشخصية، فأعفتهم من دفع الجزية ومنحتهم حرية ممارسة الشعائر الدينية، وقد أذنت هذه الاتفاقيات للدولة المتعاقد معها أن تقيم في اسطنبول وفي المدن التي تختارها ممثلين عنها

[1] إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 268.

تحت اسم سفير أو بيل في العاصمة، وقناصل في المدن الأخرى وأجازت لهؤلاء أن يشرفوا على مواطنيهم ويحلوا النزاعات والخصومات التي قد تنجم بينهم، وان يدافعوا عنهم.[1]

وهكذا وجد التمثيل الدبلوماسي بين السلطنة العثمانية الإسلامية وبين الدول الغربية المسيحية، ولقد اتخذ هذا التمثيل في بدئه طابعا تجاريا لأن العلاقات بين الطرفين كانت تحمل هذا المضمون، ولأنه كان مرتبطا إلى حد كبير بالشركات والمؤسسات التجارية، إلا انه تطور مع الزمن حتى اخذ مفهومه السياسي البحث.[2]

وفي هذا الشأن يقول المؤرخ إكمال الدين إحسان أوغلي : أن هناك صلة وثيقة بين المصالح التجارية وبين الدبلوماسية فقد كان للامتيازات الأجنبية Capitulation قوتها المؤثرة دائما على الدبلوماسية الدولية، وقد لوحظ أن المصالح الاقتصادية والتجارية كانت تأتي في المقام الأول في تشكيل الدبلوماسية الأوروبية وتوجيهها، وعلى الرغم من صعوبة القول بأن هذا الأمر كان هو المحرك بنفس القدر في توجيه سياسة الدولة العثمانية الخارجية؛ إلا أنها كانت تعرف هذا الاتجاه الأوروبي ومن ثم سعت للاستفادة منه وتشكيل دبلوماسيتها بما يجاريه، وهذه الامتيازات قد منحتها في البداية لفرنسا عام 1536م ومن ثم شملت باقي الدول الأوروبية.[3]

إن هذه الامتيازات قد منحتها الدولة العثمانية في بداية الأمر كرما منها ونظرت إليها كلفتة عطف من سيد كبير وكريم نحو أمير غربي صغير، ومهما يكن من أمر فلا شك أن التجارة كانت هي الدافع الرئيس لإنشاء علاقات سلم وود وصداقة بين الأمم والشعوب في

---

[1] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط 03، دار النفائس، بيروت، 2013م، ص 580.

[2] إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 268.

[3] إكمال الدين إحسان اوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي،ج1، ط1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة باسطنبول الإسلامية إرسيكا، استانبول، 1999م، ص 226.

القرن السادس عشر على الأقل، كما كانت الحافز لوضع أسس لهذه العلاقات، ولمعاملات الأطراف فيما بينها ومن ثم كانت مهدا للقانون الدولي.

كما أن هذه العهود والمواثيق (الامتيازات التي منحتها السلطنة العثمانية للدول الأوروبية في معظم بنودها وفقراتها حتى بما فيها قضية القضاء الخاص ليست شيئا جديدا أو مبتدعا في تاريخ العلاقات الدولية، وإنما هي استمرار لتقليد دولي وأعراف تجارية سارت عليها الأمم المختلفة في العصور القديمة والوسطى.[1]

ولعل أخرها تلك المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع جمهورية راجوسا [2] الايطالية عام 1365م والرامية إلى إحياء تجارة الشرق، بالإضافة إلى ما تحصلت عليه جنوة [3] الايطالية من امتيازات لها نفس الطبيعة التجارية من طرف الدولة العثمانية سنة 1387م، و عندما تمكن السلطان محمد الفاتح [4] من فتح القسطنطينية سنة 1453م أبقى على تلك الامتيازات التجارية التي كانت قد حصلت عليها البندقية وجنوة وفلورنسا في العهد البيزنطي، كما وقع معاهدة مع جمهورية البندقية عام 1454م منحهم فيها حق حرية التجارة، كما سمح لباقي المدن الايطالية بالاستفادة من نفس الامتيازات بهدف تشجيع وتنشيط التجارة

---

[1] إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص ص 270.271.

[2] جمهورية راجوسا : شبه جزيرة على الساحل الشرقي للبحر الادرياتيكي، دفعت الجزية للدولة العثمانية وأبرمت معها عدة معاهدات تجارية مشابهة لما أبرم مع جمهوريتي البندقية وجينوة، واستمرت متمتعة بالحرية مستقلة تمام الاستقلال حتى احتلها نابليون الأول سنة 1806م، وظلت تابعة لفرنسا إلى أن سقطت حكومة نابليون سنة 1815م، فأضافها مؤتمر فيينا الذي انعقد بعد سقوطها لتسوية أوروبا إلى مملكة النمسا ولم تزل تابعة لها حتى الآن، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 202.

[3] جنوة : مدينة تقع شمال غرب ايطاليا، من أكثر الموانئ الايطالية ازدحاما، كانت تمثل مركزا تجاريا هاما، عرفت بتبادلها التجاري مع الدولة العثمانية، للمزيد أنظر : محمد فريد بيك المحامي، نفس المصدر، ص 162.

[4] محمد الفاتح : (1429.1481م هو سابع سلاطين الدولة العثمانية، لقب بالفاتح لأنه قام بفتح القسطنطينية عام1453م واتخذها عاصمة لدولته، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص ص160.162.

الخارجية مع أوروبا والشرق عموما، وحينما تمكن السلطان سليم الأول [1] من ضم الشام ومصر فإنه أبقى على تلك الامتيازات التي منحها المماليك للتجار الفرنسيين والايطاليين.[2]

وبذلك يمكن تقسيم طبيعة هذه المعاهدات إلى قسمين سياسي بدرجة أولى ومن ثم اقتصادي :

أولا : الجانب السياسي

تعد هذه الاتفاقيات أو المعاهدات أو الامتيازات الأجنبية التي حدثت بشكل يثير الانتباه وخاصة اثر التحولات التي شهدها العالم اثر موجة الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ميلاديين بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين الشرق الإسلامي الممثل في السلطنة العثمانية (دار الإسلام والغرب المسيحي الممثل في الدول الأوروبية (ديار الحرب، وما تتضمنه هذه الامتيازات من تجديدات في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين من صبغة سياسية وتجارية وقانونية وفي بعض قواعد الشرع الإسلامي المنظم لهذه العلاقات، وبذلك بدت هذه المعاهدات فرصة مواتية لإتباع نهج سلمي للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية والإسلام.

ورغم أن الأسباب السياسية التي حفزت الدولتين على عقد هذه المعاهدات لم تكن تظهر في بنودها الاقتصادية التجارية إلا أن الدافع الاقتصادي يأتي في المرحلة الثانية، كون أن الأسباب السياسية التي أظهرت هذه المعاهدات إلى الواقع لم تكن لها صلة بالعلاقات السلمية التجارية ولكن برغبة العثمانيين في خلق الشقاق والتفرقة بين الأمراء المسيحيين.

---

[1] سليم الأول : 1467.1520م سليم بن بايزيد الثاني، تاسع سلاطين الدولة العثمانية، اهتم بتجديد معاهدات الصلح والهدنة مع الدول الأوروبية وتوجهت سياساته نحو المشرق، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 188.189.

[2] سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 12.

ولكنها كانت تعبيرا عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة فكانت تلك البنود التجارية في هذه المعاهدات مغرية للتجار الغربيين وبذلك استطاعت السلطنة عبر تكتيكها الدبلوماسي أن تتحرك في كل الاتجاهات ولا تقتصر في تحركها هذا من حسابات سياستها الأوروبية فقط، ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعي لطبيعة المرحلة وما مثلته من منافسات محتدمة بين مختلف القوى الأوروبية، ولذا فلم تكن هذه الامتيازات تخلٍ عن الجهاد ولم تكن تنازلاً عن حقٍ ولكن كانت نهجًاً سياسيًاً لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقا لظروف العدو وللظروف الذاتية وصولا للأهداف التي تحقق مصالح المسلمين، فضلا عن تحقيق أهدافها السياسية الخفية أو العلنية أي تقسيم المعارضة المسيحية واستنزاف جهودها في مواجهات داخلية بين الهابسبورغ والبوربون[1] وبين الكاثوليك والبروتستانت، إلا أن هذه المعاهدات لم تخلو في طياتها من الإشارة إلى التعاون الوثيق في جميع المجالات ولاسيما العسكرية منها فضلا عن أن بعضها قد نظم الترتيبات الدبلوماسية وبين بعض أوجه البروتوكولات الدبلوماسية.[2]

ثانيا : الجانب الاقتصادي

بما أن الامتيازات كانت تمثل تعبيرا عن نمط مغاير في العلاقات يسعى لأهداف مختلفة كان العنصر الاقتصادي يطغى على معظم بنودها.

ومن ثم فإنه بالنظر إلى الإطار السياسي التاريخي للمعاهدات يمكن القول أن الامتيازات أو المعاهدات لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة تهدف إلى تعبئة ومساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية وغير إسلامية أخرى بقدر ما كانت تخدم مصالح

---

[1] البوربون : أسرة ملكية حكمت فرنسا واسبانيا والصقليتين، اتخذت اسمها من قلعة بإقليم بوربونيا ويعد هنري الرابع 1553-1610م اول ملوكها، حكمت ذريته فرنسا ماعدا الفترة مابين (1791-1814م لتعود حتى عام 1830م عندما تم الإطاحة بآخر ملوكها شارل العاشر من نفس السنة، للمزيد أنظر : أحمد مهدي محمد الشويخات وأخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، ج 05، ط 02، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص ص 233-234.

[2] إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص ص 273،278.

وأهداف اقتصادية على ضوء الأوضاع القائمة، ولعل هذه المصالح والأهداف هي التي تبرر طبيعة البنود التجارية القانونية وهي ترتبط بطبيعة الاقتصاد العثماني وطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن السادس عشر ميلادي وفي ظل طبيعة الأوضاع الاقتصادية العالمية القائمة.

فمع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيط الهندي والأطلسي، كان من الضروري بالنسبة للسلطنة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارتها، و أن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضي العثمانية (وخاصة عبر الأراضي الغربية بعد ضمها وذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة والتي تمثل المصدر الأساسي للخزانة العثمانية وذلك لمواجهة أثار الأزمة الناتجة من بداية هذا التحول والتي أخذت تتفاقم ابتداء من منتصف القرن السادس عشر ميلادي.

ولقد حققت السلطنة العثمانية هذا الهدف بعدة طرق كان من أهمها تقديم التسهيلات التجارية عبر منحها الامتيازات للتجار الأوروبيين لتشجيع التجارة في أرجاء السلطنة العثمانية ولجعل مصر وبلاد الشام وشرق المتوسط (الشرق الأدنى[1] حلقة اتصال من جديد للتجارة بين الشرق والغرب بدلا من استخدام طريق رأس الرجاء الصالح، وعليه فقد حصلت الدول الأوروبية على عدة فرمانات تمنحها فوائد قيمة لتجارتها في أراضي السلطنة العثمانية يتم تجديدها وتطويرها بين الحين والآخر أو عند استلام السلطان جديد للحكم في السلطنة العثمانية.

---

[1] الشرق الأدنى : ظهر هذا المصطلح أواخر القرن التاسع عشر ليدل على المناطق الواقعة جنوب شرقي أوروبا، والتي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني، وتعني كلمة (الأدنى مناطق الشرق الأكثر قربا إلى أوروبا قياسا إلى المناطق البعيدة وسميت شرقا لكونها لا تزال تحت الحكم العثماني، للمزيد أنظر : باهرة عادل هادي الجبوري، **البعثات التبشيرية البروتستانتية ودورها الثقافي في جبل لبنان (1831.1861م)**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 75، حزيران 2020م، ص ص 199.208، ص 206.

وبذلك فقد وظفت السلطنة العثمانية وخاصة في عهد سليمان القانوني علاقاتها الأوروبية لحل بعض وجوه الأزمة المالية في داخل السلطنة وذلك عن طريق سياسة حرية التجارة، ولم تكن السلطنة العثمانية في تحركها هذا تنطلق من حسابات سياسية في علاقاتها الأوروبية فحسب بل كانت لديها حسابات مصالحها الاقتصادية إضافة إلى إدراك وعيها لطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية، فلقد كانت المنافسة على التجارة ضمن أولويات أوروبا التي رأت في الامتيازات العثمانية دعما لنفوذها التنافسي في هذه المنطقة [1] .

[1] إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص ص 278،282.

تعتبر الامتيازات الأجنبية توضيحا للقواعد التي تضبط إقامة الأجانب ومعاملاتهم الدينية والتجارية في الدولة العثمانية وفق أحكام أهل الذمة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، أي بمثابة عهود أمان لغير المسلمين، وهي تعبير عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة بما يتوافق ومعطيات العصر آنذاك، وبالتالي لم تكن هذه الامتيازات بدعة عثمانية بقدر ما كانت امتدادا لتاريخ سياسي وعالمي عتيق، وقد أكدت الدراسات أن الاتفاقيات كانت اختيارية في بداياتها، وأنها خدمت أهداف الدولة الحيوية ولبت مصالحها.

المبحث الثاني :

التقارب العثماني الأوروبي ودوره في تثبيت الامتيازات.

- المطلب الأول : التعاون العثماني الفرنسي.
- المطلب الثاني: التعاون العثماني البريطاني.
- المطلب الثالث: التعاون العثماني الروسي والهولندي.
- المطلب الرابع : التعاون العثماني الألماني.

تسابقت الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا وروسيا للحصول على امتيازات، من الدولة العثمانية وكان ذلك في مرحلة القوة في القرن 16 م.

وهي الفترة التي وصلت فيها الدول العثمانية إلى أوج عظمتها و قوتها مقارنة بالدول الأوروبية المقسمة كما أنها مثلت المرحلة التي بدأ فيها منح الامتيازات من قبل السلاطين العثمانيين إلى الدولة فرنسا من خلال السنة 942 هـ/1536م بين السلطان "سليمان القانوني" والملك فرانسوا الأول.

أول معاهدة عقدتها الدولة العثمانية العلية... في هذا الشأن التي وقع عليها السلطان "سليمان القانوني" و"فرنسوا الأول 1535م"، ثم تلتها معاهدة أخرى بين دولة إنجلترا في سنة 1579م، وبينها وبين هولندا في سنة 1598م، وتبعتها المجر في سنة 1615م، وروسيا في سنة 1700م، ومملكة نابولي سنة 1740م، ومملكة الدانمرك في سنة 1756م، واسبانيا في سنة 1786م، وأمريكا في سنة 1730م ومعاهدات أخرى مع فرنسا في سنة 1740م، ومن هذا المنطق بدأ ما يسمى بنظام الامتيازات أو بصورة أخرى إتباع سياسة منح الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية في ربط علاقتها مع الدولة الأوروبية والأسلوب المناسب لتنظيم الحياة للجاليات الأوروبية على الأراضي العثمانية.

المطلب الأول : التعاون العثماني الفرنسي

بدأت المراسلات بين الدولة العلية وملك فرنسا وذلك بعد أن كان شاركان ملك النمسا كان في آن واحد ملكا لإسبانيا والمنطقة المنخفضة (هولندا) وإمبراطورا لألمانيا وحاكما لجزء من إيطاليا الجنوبية وكانت جمهوريتا جنوا وفلورنسا تابعين إليه وجمهورية البنادقة طوع أمره ومدينة وهران بإقليم الجزائر الغرب تابعة له، كذلك جزيرة "مينورقة"[1] وجزيرة صقلية، فكانت أملاكه محيطة بمملكة فرنسا من جميع الجهات إلى جهة البحر[3] .

ولذلك سعى "فرنسيين الأول" ملك فرنسا في التحالف مع الدولة آل عثمان والإتحاد معها على محاربة شارلكان لتحاربه الدولة العلية من جهة المجر والنمسا وتشغله عن جيوش فرنسا من جهة الغرب فيتمكن ملك فرنسا بذلك أخذ بثأر واقعة "بافيا"[2] بإيطاليا التي أخذت فيها فرنسيس الأول أسيرا[4].

01 ـ طبيعة المعاهدة :

قرب التحالف العثماني الفرنسي عام 1532م، العلاقات سياسة بينها إذ أعطى ذلك التحالف لفرنسا حق حماية الرعايا الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية، مما أكسبها بذلك الحق بصفة تنفرد بها عن بقية الدول الأوروبية، ومركزا مميزا لها في بلاد الشام التي كانت تضم أعددا كبيرة من النصارى فضلا عن موقعها الجغرافي الحيوي في مجال التجارة للفرنسيين بين الشرق والغرب

---

(1) مينورقة "minorca": وهي إحدى الجزر التي تؤلف جزر الباليار الواقعة إلى المشرق من إسبانيا، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 208.

(2) بافيا "pavia" : مدينة في الشمال الغربي من ايطاليا تقع جنوب ميلانو، للمزيد أنظر محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 209.

(3) محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص ص 208-209.

(4) محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 80.

حيث كانت تمثل الدولة العثمانية التعايش الطائفي والتسامح الديني الذين يقتضيان باحترام المعتقدات والشعائر الدينية لغير المسلمين ومن أبرز البنود التي تضمنت هذه الاتفاقية أو المعاهدة المنعقدة في سنة 1535 م بين الباب العالي "سليمان القانوني" وفرنسا والتي تضمنت ستة عشرا بندا [1]

02 ـ أسباب المعاهدة :

فعندما طلب الملك "فرنسوا الأول" 1532م بعثه إلى استانبول برئاسة سفيرها في استانبول (جان دي لافين)[2] وحمله تعليمات سرية خاصة للسلطان سليمان القانوني، لكونه بحاجة ماسة لمساعدته وتخليص بلاده من الملك اسبانيا شارل الخامس، أجابه السلطان سليمان القانوني بالموافقة على طلبه من خلال عبارة " عرضت مطالبهم على أقدام عرشنا فنظرنا فيها بعطف"[3].

أعربت هذه الصداقة عن ترصيص قواعد أساسية لنظام الامتيازات الأجنبية على الرغم أن الدولة العثمانية سبق لها وأن منحت امتيازات تجارية كما سبق لنا ذكرها من قبل وقد أطلق عليها بمعاهدة "الامتيازات الأجنبية"[4]

بمساعدة بإعادة بعث رسالة من طرفه، وبعد اقتناع الملك الفرنسي بفكرة التحالف مع العثمانيين بعث بعثة متمثلة في شخص "جون دولافوري" الذي أعطيت له صلاحيات

---

[1] أنظر ملحق الوثائق رقم 01 و 02.

[2] جان دي لافين : رجل من أصل هنغاري ،وكان راهبا من فرسان القديس يوحنا، وكانت تربطه علاقة حميمة بالملك فرانسوا الأول وله صلة وثيقة بالعائلة الفرنسية المالكة تم اختياره من قبل الملك الفرنسي للقيام بمهمة لأجل عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ،انظر صونية غول و ياسمين دريزي، المرجع السابق، ص 37.

[3] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص ص 18،19.

[4] يوسف الثقفي، المرجع السابق، ص95.

التفاوض مع السلطان سليمان القانوني في إسلام بول طالبا منه المحافظة على تلك الامتيازات التي منحتها الدولة لفرنسا[1].

وبذلك تم توقيع على معاهدة الأولى "1535م" منحت أو تضمنت من منح حق التجارة لفرنسا في الشرق وحق حماية رعاياها وحق حماية المسحيين في جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية [2] وخاصة بلاد الشام[3]

وبعدها ظهرت فرنسا بامتياز جديد والمتمثل في رفع العلم الفرنسي في السفن العابرة للبحر الأبيض المتوسط سنة 1569م ماعدا سفن البندقية [4].

بعد خمسة عشر سنة من عقد الامتيازات مع البندقية تم التحالف مع فرنسا وتم التوصل إلى المعاهدة المعروفة باسم "معاهدة الامتيازات الأجنبية سنة 1536م [5]سياسة الدولة العثمانية الخارجية مع الغرب وفي قرن السادس عشر بادر المجتمع العثماني بتعيين نسخة من المرسوم الجمركية التي قصد منها حماية الأملاك الدولة، وقد استغلت ثرواتها في مساعدة الدول الأوروبية فالامتيازات الممنوحة لفرنسا سنة 1536 م استفادت منها فرنسا أكثر من الدولة العثمانية[6].

---

(1) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص ص18،19

(2) يوسف الثقفي ، المرجع السابق ص 96

(3) بلاد الشام: بلاد الشام أو سوريا الكبرى تضم شمال العراق وسوريا الحالية والأردن ولبنان وفلسطين وأجزاء من جنوب تركيا، للمزيد أنظر: وجيه الكوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط03، بيروت، 2013م، ص 18

(4) فريد محمد بك المحامي، المصدر السابق، ص 218.

(5) معاهدة الامتيازات: هي معاهدة وقعت بين فرانسوا الأول والسلطان سليمان القانوني في عام 1535م، بتعيين قناصل لهم في سائر أنحاء الدولة العثمانية وهذا ما يعرف في التاريخ الحديث بالامتيازات "les capitulations"ويقصد بالامتيازات تلك المعاهدات المنظمة لمبادئ القانونية لإقامة المستأمنين، للمزيد أنظر: يوسف الثقفي، نفس المرجع، ص 15.

(6) فريد محمد بك المحامي، نفس المصدر، ص 218.

ومن أهم ما ورد في تلك المعاهدات حرية التجارة والملاحة للأجانب وحرية الدين والعبادة في الكنائس والمحلات المقدسة واحترام مساكن الأجانب وغير ذلك من الامتيازات التي جعلت الأجنبي في بلاد الدولة العثمانية ممتازا عن العثمانيين أنفسهم[1].

03 ـ المعاهدة العثمانية الفرنسية (معاهدة 1535م) :

عقد هذه المعاهدة كما ذكرنا سابقا نتيجة التحالفات والصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا، واستجابة ودعما للسلطان لتوسلات ملك فرنسا الذي أراد أن تكون له مساعدة ومساندة من طرف الدولة العثمانية ، التي كانت في أوج قوتها حيث كانت ضاربة للقارات الثلاث، ووضع حد لشاركان ولأوضاع التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك، حيث تعددت الأسباب والأوضاع لعقد هذه المعاهدة (942هـ/1535م) نلخصها في نقاط تحدد أسباب هذه عقد هذه المعاهدة [2].

- الصراع السياسي والديني الذي كانت تمر به أوروبا على الحكم بين "شارل" و"فرانسوا" حول من يسد سدة الحكم للإمبراطورية الرومانية المقدسة[3]
- الصراع الجغرافي على كل من الولايات الإيطالية (البندقية جنوة، راغوزة، بيزا، فلورنسا) بين "شارل"و "فرانسوا".
- كانت هذه الأوضاع بمثابة فرصة للسلطان سليمان القانوني لتغلل في أوروبا والتوسع فيها[4].

---

(1) عمر لطفي بك ، **تاريخ الامتيازات الأجنبية**، ط1، مطبعة الشعب، مصر، 1322هـ، ص 43.

(2) فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 37

(3) الإمبراطورية الرومانية المقدسة : قامت هذه الإمبراطورية عام 962م ،غربي ووسط أوروبا واتخذت من ألمانيا قاعدة لها واستمرت حتى عام 1806م وقد كانت متصلة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية إلا أنها عانت كثيرا بسبب النزاعات بين أباطرتها والباباوات وقد حكمت أسرة هامبورغ هذه الإمبراطورية حوالي 400سنة، للمزيد انظر: صونية غول وياسمين دريزي، المرجع السابق ص 9.

(4) فاطمة بوجلطي، نفس المرجع، ص 37.

- تحالف السلطانية جديدة بعد عشر سنوات من التحالف العسكري والسياسي العثماني الفرنسي في إطار استمرارية العلاقات الخارجية التي تهدف إلى استمرار العلاقات مع الغرب [1].
- هيمنة الكنيسة في أوروبا وتفاقم الأوضاع الدينية بين الأطياف والمذاهب الدينية بين " ليبو العاشر" و " الراهب الألماني"[2]
- اكتشاف طرق بحرية جديدة كرأس الرجاء الصالح ومن خلال علاقتها بفرنسا ستستعيد النشاط الحيوي لتجارة البحر الأبيض المتوسط[3].
- نشر الدين الإسلامي في أوروبا وحماية البلاد الإسلامية من الحملات الصليبية التي كانت يشنها شارل [4].

04 ـ مضامين البنود :

من أهم بنود تلك المعاهدات هي تلك الخاصة بالإدارة القضائية خاصة البنود المتعلقة بالقضايا المدنية والجنايات للرعايا الفرنسيين القاطنين بأراضي الدولة العثمانية[5] .

فقد ذكرت البنود الخاصة بالتطبيق القضائي في البنود 3-4-5-7-9-10-14 .في هذه البنود يحق للرعايا الفرنسيين الذين يقطنون في الدولة العثمانية المحاكمة طبقا لقوانينهم وذلك في القنصليات المخصصة لهم، أما في القضايا الجنايات فقد حددت المادة "05" الوسائل والطرق التي يجب أن يعال على أساسها التجار الفرنسيين وغيرهم من الرعايا فهي تنص على أن الفرد من الرعايا الملك سوف تتم محاكمته بواسطة الباب العالي، أو مكتب

---

(1) وليد العريض، المرجع السابق، ص 143.

(2) الراهب الألماني: زعيم الحركة الإصلاح الديني البروتستاني في ألمانيا هاجم الكنيسة بصكوك الغفران، حيث حرمه البابا ليو العاشر من شركة المؤمنين أنظر: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد** . موسوعة التراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت، 1992م، ص 389.

(3) عمر لطفي، المرجع السابق، ص 47-48.

(4) وليد العريض، نفس المرجع، ص 143.

(5) أنظر ملحق الوثائق رقم 01 و 02.

رئيس الوزراء بدلا من المحاكم المحلية وقد يثار الجدل لماذا لا يتم تقديم هذه القضايا أمام المحاكم المحلية ؟ [1]

وقد تكون الإجابة والسبب المحتمل قد يكون أن القضايا الجنائية أهم من القضايا المدنية والاحتمال الثاني أو السبب هو أن المعاهدة تعطي امتيازات خاصة للفرنسيين وذلك بإحالتهم مباشرة للباب العالي. [2]

الإسلامية الحق الشرعي في ممارسة قوانينها بلغتها، ولها تطوير ديانتها وثقافتها ومؤسساتها التعليمية، وتعتبر هذه المادة تأكيدا للرعايا المسحيين الذين ينتمون للملك الفرنسي بأن حقوقهم الدينية سوف يتم حمايتها بنفس الطريقة.

فيما تتعلق بالبنود 6-8-11-12-13 فتشمل مجالات الاقتصادية هذه البنود تعالج بشكل واسع المشاكل التي تعلق بالبحرية و التجارة مثل : عبور السفن، حماية الملكية ونظام الضرائب [3].

وفي بنود أخرى مثل البند 10 و14، فقد اهتمت بشروط تختص بالرق والأمان، فالبند العاشر يتضمن الحقوق القانونية الخاصة بالعبيد وأسرى الحرب، كما تضمن أيضا اهتمامات سياسية حيث اعترف بحسن نية في هذا الخصوص من جانب الطرفين في الفترة الواقعة بين التفاوض حول المعاهدة والتصديق عليها فتشير هذه المادة إلى تحرير الفوري لجميع العبيد الذين تم شرائهم وأسرى الحرب أو الرعايا الموقوفين في أيدي أي من الدولتين كذلك هناك أوامر محددة عن كيفية تعويض أي من الأطراف إذا أصيب بضرر [4]

---

[1] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص ص 38-19.

[2] إدريس الناصر رائيسي، المرجع السابق، ص ص 195-196.

[3] علي محمد محمد الصلابي، نفس المرجع، ص 40.

[4] إدريس الناصر رائيسي، نفس المرجع ، ص ص 195-196

ومن ما يثير الاستغراب في هذه البنود نجد البند الرابع والبند الحادي عشر والبند الثاني عشر، حيث جاء في البند الرابع، أنه لا يمكن حجز السفن الفرنسية التي تحمل المؤن حتى وإن كانت معبئة أو محملة بالمؤن حتى وإن كانت معبئة من بلاد العدو أو العكس[1]

البند الحادي عشر نجد فيه عتاب ولوم للجزائريين الذين يأخذون الفرنسيين رقيقا، وسلب الأموال التجارة منهم، فإنهم لم ينصاعوا إلى تلك الأوامر والبنود التي تنص على منع ذلك [2].

أما البند الثاني عشر الذي جاء مكملا للمعاهدات السابقة يمنح أو يخول للفرنسيين اصطياد الأسماك واستخراج المرجان من الجزائر وتونس تحت شرعية المعاهدات السابقة.

فكل تلك البنود جاء لصالح الفرنسيين فهي عبارة عن تنازلات خطيرة جدا، حيث في بعض من هذه البنود ساوت بين العثمانيين والفرنسيين في المعاملة [3].

يتضح لنا مما سبق أن الأسباب التي حفزت الدولتين على عقد هذه المعاهدة لم تكن على وفاق تام مع طبيعة بنود المعاهدة، على أساس أن النواحي السياسية التي ربما كانت العنصر الهام في سبب إبرامها، لم تظهر بوضوح في بنود المعاهدة قدمت لرعايا الفرنسيين أمورا ايجابية لم تكن على نفس المستوى بالنسبة للعثمانيين.

فمثلا حصل الفرنسيين عام 1740م امتيازات مفتوحة حيث أن هذه المعاهدات أمنت للأجانب حقوقهم والأمن لاقتصادهم ومواطنيهم ونرى أن هذه الدول الأوروبية تصرفت من أجل تحقيق هذه الأهداف بشكل أساليب سيئة استغلت بشكل قاسي [4].

---

[1] فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 42.

[2] محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 115.

[3] فاطمة بوجلطي، نفس المرجع، ص 42.

[4] محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 115.

حيث هذه المرحلة أخذت في تغيير وانهيار، بحيث أصبحت البنية الاقتصادية لدولة العثمانية على طاقة الانهيار، ونرى أن هذه الامتيازات المحكمة والقوية شبه مستعمرة وسوق للدول التجارية والصناعية القوية لأن الدولة العثمانية تعد بمثابة سوق لاستخراج المواد الخام الخاصة بالصناعة النسيج والصلب والمواد الغذائية والفحم وغيرها[1].

خاصة أن المحاكم والقضاة المحليين غير المعتادين على القضايا الجنائية أهم من القضايا التي تعلق بالأجانب، وذلك من خلال توضيح ذلك، فإنه طبقا للقانون العثماني في القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر الميلادي، كانت القضايا لغير المسلمين تحال "للباب العالي" أو لمكتب رئيس الوزراء لسببين :

- السبب الأول : هو أنه بداخل نظام المحاكم العثمانية العادية كانت القضايا الجنايات تظل إلى حد كبير خارج نطاق السلطات القانونية للقاضي.
- السبب الثاني : هو أن القضاة المحليين يحكمون وفقا للشريعة الإسلامية في حين أن "الباب العالي" أو رئيس الوزراء يضاف إلى المهام عملهم اتخاذ القرارات لبعض الأحكام غير الشرعية نظرا لوجود أقليات غير إسلامية في بلادهم[2].

حيث تضمنت الشروط الدينية في اعتبار في البند السادس تمتع الرعايا الفرنسيين بحق الممارسة دينهم أو أن يصبحوا مسلمين إذا رغبوا في ذلك، هذا ليس غريبا بالنسبة للرعايا الغير مسلمين القاطنين بالإمبراطورية العثمانية، حيث كان الحق موجودا منذ إصدار قانون الملل عام 1459م إذ لكل قلة من الأقليات[3].

---

(1) وليد العريض، المرجع السابق، ص 149.

(2) سهيلة أحمد سرير وفتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص ص 30-35.

(3) إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص ص 219-222.

05 ـ مراحل تطور الامتيازات الفرنسية :

بعد فتح القسطنطينية على يد "محمد الفاتح"، سعت الدولة العثمانية إلى عقد اتفاق ومعاهدات حسب كل مرحلة ومع بداية القرن السادس عشر ميلادي أصبحت الدولة العثمانية في ذروة القوة و ضيعت مكانتها بين دول العالم حيث أصبحت هذه الفترة تلقب بالعصر الذهبي حيث شهدت هذه الفترة حكم "السلطان سليمان" حيثي عرفت توسعا كبيرا لا يسبق له مثيل وأصبحت الدولة المنتشرة في ثلاث قارات وكان لهذا أثره على أروب التي كانت تعيش انقسامات سياسية [1]

أ ـ المرحلة الأولى : (1535-1740م)

تمكنت فرنسا من هذه المرحلة من الحصول على أول معاهدة للامتيازات (1535م) من طرف السلطان " سليمان القانوني" الذي خطاه خطوة جديدة في الدولة العثمانية في التعامل مع الغرب خاصة في علاقتها مع فرنسا حيث وقعت عدة تحالفات خاصة بالجانب العسكري خاصة بعد موقعة "بافيا" 1525م بين ملك فرنسا وشارل الخامس لذلك فإن مصلحة "فرنسوا الأول" التحالف مع الدولة العثمانية [2] ضده وضد أعماله التوسعية لكن شارل هزمه في تلك الموقعة وألقى القبض عليه وقام بسجنه بإحدى بمديريد وبعدها أرسلت أمه "لويزسافوا" الكونت "جون فرنجباني" الى السلطان سليمان القانوني لمساعدتها في تخليص ابنها من " شارل الخامس" ولكن " شارل كوين " أجبر " فرانسوا على توقيع معاهدة مدريد جون 1526م [3] لإطلاق سراحه [1].

---

[1] إياد ناظم جاسم، المرجع السابق.

[2] عمر لطفي بك، المرجع السابق، ص45-46.

[3] معاهدة مدريد جون 1526م: معاهدة بين الامبراطورها ميسورغ شارل الخامس وسجينة فرانسيس الأول ملك فرنسا الذي تم القبض عليه من خلال معركة "بافيا" فبراير 1525م واحتجز سجينا في ابرام المعاهدة التي لم يتم التصديق عليها مطلقا تنازل ملك فرنسا عن أراضيه في ايطاليا وفلاندرزو أرتوا وتورناي وكذلك اجزاء من فرنسا إلى شارل الخامس، وعقد

ب ـ المرحلة الثانية (1536-1740م) :

امتثلت هذه المرحلة بسيطرة الفرنسيين من خلال هذه الامتيازات التي منحت لهم كما سبق لنا ذكرها عام 1536م، يتحكم في التجارة الشرق وأصبحوا مسيطرين عليها، مع العلم أن الدولة العثمانية قد وصلت إلى ذروة القوة في عهد القانوني كما سبق لنا ذكره.

حيث كانت الصراعات شديدة في أوروبا عرفت بالحرب الإيطالية أو التنافس الدولي بين فرنسا وإسبانيا (1449-1559م) كما ذكرنا سابقا.

ورغم صدور قرار البابا " ليو العاشر" [2] بتحريم مثل هذه العلاقات وكانت نتيجة هذه العلاقات السرية أن منح "السلطان سليمان" الفرنسيين كثيرا من الامتيازات حققت لهم السيطرة الكبيرة على تجارة الشرق، بل استطاعت أن تصبح حامية لجميع المواطنين الأجانب الموجودين في المنطقة الشرقية، وبموجب هذه المعاهدة مع فرنسا فتحت للبابا للحصول على امتيازات من طرف الدولة العثمانية بنفس الشرط[3]

سعت فرنسا جاهدة للحصول على معاهدة امتيازات ثانية وهذا من خلال هذه المرحلة في عام 1740م في عهد السلطان " محمود الأول"[4] وتحمل هذه المعاهدة في طياتها 37 بندا

زواج أخته من شارلز وقع التوقيع النهائي على معاهدة مدريد في 14 يناير 1526م للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق ص ص 241-242.

[1] إياد ناظم جاسم، المرجع السابق.

[2] بابا ليوا العاشر : (11 ديسمبر 1475- 1 ديسمبر 1521) ولد بأمم جوفاني في دي لورنزوده مديشتي، كان بابا من 1513 حتى وفاته في عام 1521، وكان آخر بابا منتخب لم يكن كاهنا (كانا فقط شماسا).ولقد عين وصيا على بعض أملاك الكنسية، على أن يكون له فائض من ربعها، بعدها رئيسا لدير فو ندوس بعدها اختاره جيوفني للجلوس على عرش البابوية، للمزيد أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمان، **معالم التاريخ الأوروبي الحديث**، د ط، جامعة بيروت العربية، د ت ن، ص 43.

[3] خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر : محمد الأرناؤوط، ط01، دار المدار الإسلامي، بيروت،2002م، ص 93.

[4] محمود الأول : هو ابن السلطان الثاني ولد 04 محرم سنة 1108، (3 أغسطس سنة 1696م) ولما تولى لم يكن له إلا الاسم فقط وكان النفوذ لبرونا خليل، يولي من يشاء ويعزل من يشاء تبعا للأهواء والأغراض حتى عيل صبر السلطان

لا يتعرض أحد إلى الطائفة الفرنجة ولا لرهبانهم في زيارة القدس وكنيسة القيامة[1]، ولا لرهبان المقيمين وأن ينشروا الشمع والحصا واللبان بدراهم، فإن المرحوم السلطان سليمان القانوني طيب الله ثراه، كان قد أعطى إلى سلطان الفرنجة أمر شريفا سلطانيا بذلك لكون أن ليس من الوضع يغيير الخلل معهم الكمال الإخلاص والاختصاص وتثبيت ذلك كما كان قديما[2]

منع الجهات الرسمية العثمانية التحاليل على التجار الفرنسيين ويطلب من رؤساء البحر العثمانيين ليسر على هذا البند سمح كسر السفن إذ كانت لقراصنة بحر الذين يتعرضون مراكب المسلمين في البحر ، ولعل هذا البند يتقيد به جميع السفن بما فيها الفرنسية إذا عملت بالقرصنة أو مساندة من هم القراصنة[3]

ج ـ المرحلة الثالثة (1740-1839م) :

عند تطلعنا لهذه الامتيازات ومناقشتها من خلال المعاهدات نرى بأنها أخذت شكلا ثالثا جعلها تصنف في خانة التصنيفات الإمبريالية [4].

حيث تميزت هذه المرحلة بالامتيازات التجارية وتميزت كل معاهدة بامتياز خاص فيها كما اختلفت عن سابقتها، من خلال الحصول على امتيازات سياسية وتوطين للأجانب في الإمبراطورية كما اختلفت عن المرحلتين السابقتين في أن الامتيازات السابقة كما سبق لنا

من استبه أدى وتجمهر حوله رؤساء الإنكشارية لتعدي هذا الزعيم على حقوقهم واتفقوا على الغدر به تخلصا من شره فقتلوه، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 320

[1] كنسية القيامة : أو كنيسة القبر المقدس هي كنيسة داخل أسوار البلدة القديمة في القدس ،بين الكنيسة فوق جلجثة أو الجلجثة وهي مكان الصخرة التي يعتقد أن يسوع صلب عليها، وتعتبر أقدس الكنائس المسحية، للمزيد أنظر: محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ت ن ، ص83.

[2] عمر لطفي بك، المرجع السابق، ص 45.

[3] عمر لطفي، نفس المرجع السابق، ص 47-48.

[4] محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 233.

ذكره أن الامتيازات كانت تمنح عن طريق السلطان، ويبقى الامتياز ساري المفعول مادام السلطان المانح على كرسي الحكم

أما الاختلاف في هذه المرحلة، ألا وهي المرحلة الثالثة فقد تميزت بالاستمرارية بغض النظر عن وفاة السلطان الذي منحها وعزل فمثلا منح الفرنسيون عام 1740 امتيازات مفتوحة، حيث اعتبر هذه الامتيازات بالأحادية الجانب، حيث أمنت للأجانب حقوقهم والأمن لاقتصادهم ومواضنهم[1].

ورأى المحامي فريد بك [2] أن البنية الاقتصادية لدولة العثمانية قد أخذت في تغير وانهيار بحيث أصبحت من خلال الامتيازات المحكمة والقوية شبه مستعمرة وسوقا لدول التجارية والصناعية القوية، لكن الإمبراطورية العثمانية بمثابة سوق لاستخراج المواد الخام الخاصة بصناعات النسيج والصلب والمواد الغذائية والفحم وغيرها[3].

د ـ المرحلة الرابعة (1839-1914م) :

بدأت الدول الأوروبية تنافس وتستفيد بشكل مضاعف من خلال الحقوق التي منحت لها أو انتزعتها في السابق ، من خلال حركة " التجديد والإصلاح وحركة العربنة" التي بدأت في الإمبراطورية منذ بدايات القرن التاسع عشر، وأصبحت شرعية وقانونية عام 1839م وظهرت جليا في معاهدة باريس 1856م إلى جانب بعض المعاهدات التجارية الثنائية[4]

---

[1] محمود قاري ياسر بن عبد العزيز ، المرجع السابق، ص 11.

[2] المحامي : هو محمد فريد بك مؤلف كتاب تاريخ الدولة العلية فري دبك المحامي 4364 والمؤلف لـ 18 كتب أخرى محام ومؤرخ معروف وأخذ كبار الزعماء الوطنيين بمصر وله تمثال في الميدان باسمه بالقاهرة تجليدا للذاكرة، ترأس الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل، أنفق ثروته في سبيل القضية المصرية من أشهر ما كتب "تاريخ الدولة العثمانية" للمزيد أنظر، الدكتور إحسان حقي.

[3] محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 233.

[4] معاهدات مجموعة سي المجلدات الثاني والثالث.

وتميزت هذه المرحلة عن سابقتها، باتخاذ معاهداتها سمة الدولية المشتركة ويقصد بها الاشتراك، مجموعة من الدول وتمثل طرف واحدا في معاهدة واحدة مع الطرف الثاني وهو الدولة العثمانية بعد أن كانت ثنائية الطرف في السابق، كما تميزت معاهدات هذه الفترة بالشمولية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والدينية والعسكرية وحقوق الملكيات الخاصة، والحريات العامة، والنواحي القضائية والعدلية، وأصبحت شروطها تناسب ظروف العصر الجديد والمصالح الجديدة[1]

المطلب الثاني: التعاون العثماني البريطاني.

تعود بداية العلاقات العثمانية البريطانية إلى القرن 10هـ/16م وذلك عندما قام ملك بريطانيا بالانضمام للمعاهدة بعد دعوته التي جمعت كل من فرنسا،والدولة العثمانية 941هـ/1535م وذلك بغرض تحويل هذه المعاهدة ثنائية تجمع بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلى عقد معاهدة جماعية تجمع الثلاثي المذكور .

لكن الملك البريطاني لم يستجيب هذه الدعوة وظلت السفن البريطانية تبحر في المياه العثمانية تحت الراية الفرنسية، طبقا لقرارات الدولة العثمانية، حيث أخذت هذه العلاقات أو التقارب البريطاني العثماني مسارا جديدا، حيث دخلت انجلترا حيز التنافس الاقتصادي منذ عهد ميكرا خاصة في المجال التجاري عن طريق حصولها على الامتيازات.

01 ـ طبيعة المعاهدة: (987هـ/1580م) :

لقد سعت بريطانيا من خلال هذه المعاهدة تأسيس هيكل إداري تنظم من خلاله أمور التجارة في الشرق، فهذه المعاهدة ذات طابع تجاري، فلقد تحصلت بموجب هذه المعاهدة إلى

(1) uzuncarsili,osmanlitarihi,4,450-451

امتيازات كبيرة وبالغة الأهمية تتضمن معظمها بالحركة البحرية للسفن الإنجليزية في الموانئ العثمانية تحت الأعلام الإنجليزية، حيث كانت سابقا تبحر تحت الراية الفرنسية.

حيث طلبت "الملكة إليزابيث [1] من السلطان عقد معاهدة الامتيازات لتنظيم الهيكل التجاري الخاص بالتجارة في الشرق، ولهذا أصبح المشرق سوقا مفتوحا أمام التجارة الأوروبية، كما قاموا رجال الدولة بتشجيع على تجارة من خلال استيراد وتصدير السلع الجاهزة [2]، كما ربطت علاقات مع الحكام في مصر وذلك لتأمين سلامة طريق الهند ، وعلى ذلك وقعت معاهدة 1794م منحت بموجبها امتيازات مهمة في مصر والبحر الأحمر، فهذا ما أثار حفيظة الفرنسيين وجعلهم يفكرون جديا لضرب مصالح بريطانيا [3]

حرصت انجلترا على الحصول على امتيازات مماثلة لما حصلت عليه فرنسا عام 1535م وظلت تسعى، حيث تحقق لها ذلك 1553م عندما حصل التاجر الإنجليزي أنطوني "جينكسون"(Anthony jenkeinson) من السلطان سليمان القانوني على الامتيازات تجاري تتعلق بحرية التجارة والدخول إلى الموانئ العثمانية بالسفن الانجليزية لكن تحت الراية الفرنسية، في مايو 1580 حصلت إنجلترا على اتفاقية امتيازات تجارية، وعلى حقها في فتح قنصلية تابعة لها في الأستانة، وهو ما أسهم في ترسيخ النفوذ الانجليزي وتعزيزه وحجل الأمير يستوجب تأسيس شركة اليفانت الانجيليزية(the english bvant company) في الحادي عشر من أيلول عام 1581م،بهدف تنمية التجارة الانجليزية في الشرق المتوسط[4].

---

[1] الملكة إليزابيث: تولت الحكم بعد شقيقها ماري الأول والتي كانت كاثوليكية المذهب فيما تبنت هيا المذهب البروتستانتي المعتدل، عرفت بحيويتها الدائمة كما تميز حكمها بالطابع الاستبدادي كان لها الفضل في ترسيخ العقيدة الوطنية في انجلترا، للمزيد أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمان، المرجع السابق، ص54.

[2] فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 28.

[3] إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 119.

[4] وليد العريض، المرجع السابق، ص 169.

1583 حصلت بريطانيا على امتيازات مشابهة للامتياز الفرنسي وقد وصلت الدولة العثمانية، منع تلك الامتيازات حتى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر والشام عام 1798م-1811م حيث تسابقت كل فرنسا وبريطانيا، وتنافست حتى حصلت كما سبق وذكرنا على نفس الامتياز، حيث تضمنت هذه المعاهدات بنودا[1]

فقاموا بتوجيه حملتهم على مصر سنة 1798م ، ومن هنا تراجع نفوذ الفرنسيين في الدولة العثمانية مقابل ذلك زاد نفوذ بريطانيا فيها التي عملت كل ما في وسعها للمحافظة على الدولة العثمانية وظلت كذلك إلى غاية نهاية القرن 19 م[2]

حيث تضمنت كل معاهدة بنود قامت بترصيص الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة العثمانية نحوى لبريطانيا[3]

02 ـ مراحل المعاهدات البريطانية

أ ـ المرحلة الأولى : (1580م-1687م)

وتم تجديد الامتيازات الأجنبية في عهد السلطان "أحمد الأول"[4] (1603-1616) ففي عام 1604م، سمح للسفن الانجليزية في بداية التجارة، الهولندية وبعد عامين توسعت لتشمل جميع، السفن الأوروبية، باستثناء التجار،الفرنسيين والبنادقة، وجددت في عهد "مراد

---

(1) حسام الحفناوي، **الحلف الفرنسي وظهور الامتيازات الأوروبية في المنطقة**، www.alukah.net ، 2013م، 13م/06/ 2022م.

(2) وليد العريض، المرجع السابق، ص 169.

(3) أنظر ملحق الوثائق رقم 03.

(4) السلطان أحمد الأول : (1603-1616م) ولد في 12 جمادى الثانية 998 هـ (18 أبريل سنة 1590م) فتولى الملك ولا يتجاوز سنه الرابع عشر إلا بقليل لم يأمر بقفل أخيه مصطفى بل اكتفى بحجزه بين الخدم والجواري، وكانت أركان الدولة غير ثابتة في كافة بلاد آسيا ونار الحرب مستمرة مع العجم شرق والنمسا غرب، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 271.

الرابع"[1](1623-1640) ثم جددت عام 1641 في عهد السلطان "إبراهيم الأول"[2] (1640-1648) كما جددت في عهد السلطان "محمد الرابع"[3] (1648-1687) 1675م، وسميت المعاهدة الجديدة بالمعاهدة النهائية للامتيازات بين الإمبراطورية العثمانية وانجلترا[4].

ب ـ المرحلة الثانية : (1687م-1799م) :

وعقدت معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية تتعلق بالتسهيلات الممنوحة للتجار الانجليز في البحر الأسود في 30 أكتوبر 1799 وفي كانون الثاني 1809، تم توقيع "معاهدة الدردنيل"، معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري.

وفي هذه المعاهدة تؤكد في مادتها الرابعة الالتزام بجميع الامتيازات التي سبق إقرارها في معاهدة 1675م، والمعاهدات التي سبقتها، واستغلت بريطانيا العظمى الأزمة بين السلطان العثماني ومحمد على خاصة عندما طلبت الدولة العثمانية النجدة والمساندة من بريطانيا مقابل منحها جميع الامتيازات التي تطلبها، حيث وقعت معاهدة تجارية في 16اب 1838م.

---

(1) مراد الرابع: هو ابن السلطان احمد الأول ابن السلطان محمد الثالث ولد 28 جمادى الأول سنة 1018 (29 أغسطس سنة 1609م) و ولاه الانكشارية بعد عزل عمه السلطان مصطفى الأول ابن السلطان محمد الثالث مع حداثة منه كي لا يكون معارضا لهم في أعمالهم الاستبدادية ولا مضعفا لنفوذهم الذي اكتسبوه بقتل سلطان وعز له غيره ، واستمروا مدة العشر سنين الأولى من حكمه على غيرهم وطغيانهم، للمزيد: أنظر محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 280.

(2) إبراهيم الأول : هو ابن السلطان أحمد الأول ولد 12 شوال سنة 1024هـ ل 4 نوفمبر سنة 1615م وكان غير ميال لمحاربة النمسا فاطمأن خاطرها، وأوعز لأمير نسلافينيا بكف العدوان عنها، لكن كان من جهة أخرى محافظا على كرامة الدولة غير متراخ في معاقبة من يمسها بسوء او يتعدى حدودها ولذلك افتح حروبه الخارجية بإرسال جيش جرار إلى بلاد القوم لمحاربة القوزاق الذين احتلوا مدينة آزاق فحاربهم العثمانيون وأبلوا بلاءا حسنا واستردوا المدينة للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر ، ص 286.

(3) السلطان محمد الرابع: انفرد بالحكم أو بالملك ولصغر سنه وقعت المملكة في الفوضى وصارت الجنود لا ترحم صغيرا ولا توقر كبيرا وسعوا في الأرض فسادا ورجعت الحالة إلى ما وصلت إليه قبل تولي السلطان مراد الرابع بل أتعس منها ، وسرى عدم النظام إلى الجنود المعاصرة (كنديا) بكيفية اضطرت قائدهم السر عسكر حسين باشا الرفع الحصار عنها، وكذلك كان سريان هذا الداء العضال إلى الجنود البحرية سبب انهزام الدونانمة، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص289.

(4) صونية غول وياسمين دزيري ياسمين، المرجع السابق، ص 63.

وقد خضرت هذه المعاهدة جميع الاحتكارات، وفرضت ضرائب بنسبة 3%، على الواردات 12% على الصادرات و 3 % على التجارة العابرة (الترانزين) يضاف إليها 2% بدلا من الرسوم الأخرى التي يدفعها المستوردون وتسري هذه المعاهدة على جميع أنحاء الإمبراطورية ومصر على وجه الخصوص [1]

بحيث انضمت الدول العظمى إلى هذه الاتفاقية،[2] ومن الواضح أن هذه المعاهدة قد خفضت الرسوم الجمركية إلى حد يجعل الضرائب على البضائع المنتجة محليا والمتداولة بين المناطق الداخلية تعادل أضعاف المفروضة على البضائع المستورة، وهو مما عطل الفعاليات الاقتصادية المحلية [3].

ج ـ المرحلة الثالثة (1799م-1861م) :

وقد أفادت بريطانيا من مجموعة المعاهدات الدولية المشتركة التي عقدتها القوى الأوروبية مع الدولة العثمانية، ونالت من خلالها مزيدا من الامتيازات، كما حدث في معاهدات لندن [4] 1840م [5]ولندن 1841م [6]وباريس1865م[7] ، ومعاهدة 1861م[1].

---

(1) بسام عبد السلام البطوش، **الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية**، حوليات آداب عين الشمس، مج 37، جامعة عين الشمس، 2009م، ص 167.

(2) شارل عيساوي، **تاريخ إقتصادي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تر صليب بطرس، د ط، مكتبة الوعي العربي، د م ن، د ت ن، ص 43-44.

(3) عبد الكريم رافق، **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث دمشق 1985**، بدون دار نشر أو سنة، ص ، ب .

(4) عبد الكريم رافق، نفس المرجع، ص ، ب

(5) أنظر النص في :Harevitz :p.271 .

(6) أنظر النص في :Harevitz :p.279

(7) أنظر النص في :Harevitz :p.319 .

(1) أنظر النص في :Harevitz :p.345 : شارل عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،ص 46.

المطلب الثالث: التعاون العثماني الروسي والهولندي

أ ـ الامتيازات الممنوحة لروسيا :

ترجع العلاقات أو البدايات الأولى للعلاقات الروسية العثمانية إلى العهد الأمير الكبير إيفيان الثالث (1462–1505م) بعث بأول وفد رسمي يحمل هدايا ورسالة إلى اسطنبول عام 1492م، وتبعها بأول سفارة روسية (عام 1496–1497م) وفي عام 1500 م وصلت بعثة روسية برئاسة السفير إلكسندر كولو خفاسوف،ظهرت مجموعة من التجار، حملوا معهم البضائع الروسية منذ بداية علاقتها مع الدولة العثمانية لن تستطيع إخفاء أطماعها التوسعية في الدولة العثمانية على الرغم من مسعاها الودية ويضع ذلك من الأوامر التي وصلت إلى المبعوث الروسي إلى اسطنبول فاسيلي أندر يفيج كوروف في عام (1515–1516م) إذا أكدت ضرورة معرفة الأشخاص المقربين إلى السلطان العثماني سليم الأول (1512–1520م) وعلاقته بالقوات الإنكشارية وطموحاته التوسعية.

01 ـ طبيعة المعاهدة :

سعت روسيا آخر القرن الخامس عشر إلى بناء علاقات قوية مع الدولة العثمانية خاصة في المجالات التجارية ففي عام 1492م فشلت في نيل موافقة الدولة العثمانية على افتتاح سفارة روسية في استانبول، لكنها حصلت عام (1515م) على الموافقة بالسماح لتجار الروس بحرية التجارة على سواحل البحر الأسود وقد عملت على التغلغل في البوسفور في بداية القرن السابع عشر.

وفي عهد القيصر "إيفيان الرابع"[1] (الرهيب) (1533–1584م) وهو أول لقب يلقب القيصر في روسيا عام 1547م، بدأت روسيا بتوظيف التجار لتجسس لصالح بلادهم

[1] إيفيان الرابع : (1530–1584) المعروف باسم ايفيان الرهيب أمير موسكو العظيم وقيصر عموم روسيا الأول، توج أمير الموسكو عام 1533م في سن الثلاث سنوات وتوج كأول قياصرة روسيا في عام 1547 وهو في السادسة عشرة من

ومعرفة الأوضاع الداخلية لدولة العثمانية،[1] قبل أن تبدأ روسيا سياستها التوسعية نحو الجنوب باتجاه آسيا الوسطى والقفقاس وبحر قزوين والبحر الأسود، وقد اشتبكت مع الدولة العثمانية في عدة حروب [2]

وبما أن نهضة روسيا لا تكتمل إلا بالوصول إلى المياه الدافئة لتتمكن من الوصول إلى العالم الخارجي بسهولة تمكنت روسيا من الحصول على اتفاقية في عام 1700م تركز على الجوانب التجارية ومسألة حماية الرعايا المسحيين لكن الفشل ظل حليفهم في الحصول على المعاهدة سلم وتجارة تعترف لها بحرية التجارة في البحر الأسود[3]

في القرن الثامن عشر عمدت روسيا إلى استغلال بشع للمعاهدات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية في نهاية كل حرب تنشب بين الطرفين فكانت في كل معاهدة تحصل على امتيازات جديدة ، علما بأن البلدين كانت تجمعهما علاقات تجارية قديمة[4] .

أ ـ المرحلة الأولى (1700-1806م) :

إن اعتلاء "كاترين الثانية"[5] عرش روسيا في عام 1762م شكل قوة دافعة جديدة لسياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية تجاه الدولة العثمانية واتبعت روسيا سياسة التغلغل لتهيئة النصارى الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية، وإعدادهم للثورة في حالة وقوع هجوم روسي عليها.

عمره مما جعله حاكما من عام 1533م وحتى وفاته للمزيد أنظر ، أنصار عبد الجبار الدوري، **العلاقات العثمانية الروسية (1828-1841م)**، ط1، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2017م ص ص 28-29.

[1] أنصار عبد الجبار الدوري، نفس المرجع، ص 20.

[2] بسام عبد السلام البطوش، المرجع السابق، ص 186.

[3] أنصار عبد الجبار الدوري، نفس المرجع، ص 20.

[4] بسام عبد السلام البطوش، نفس المرجع ، ص 186.

[5] كاترين الثانية : أشهر امرأة حكمت روسيا وأطولهن عهدا، حكمت من (1762-1796م) تقلدت المحكم في أعقاب انقلاب، عندما اغتيل زوجها بطرس الثالث في عهدها شهدت روسيا بعثة جديدة وأصبحت أكبر وأكثر قوة عما سبق واشتهرت كواحدة من القوى العظمى في أوروبا ، للمزيد أنظر ، محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 364.

في تشرين الثاني 1766م، وصل عدد من القساوسة الروس إلى أراضي الدولة العثمانية، وأخذوا يثيرون شعوب اليونان والجبل الأسود باسم الدين للقيام بانتفاضات ضد الحكم العثماني، فلما رأت الدولة العثمانية ذلك، ووقفت على الفضائح التي جرت في بولندا بعد أن تدخلت روسيا فيها بحجة مشكلة تولي العرش البولندي بعد وفاة ملكها سنة 1760م [1]أذرت روسيا بالخروج فرضته عندها أعلنت الدولة العثمانية الحرب دون انتظار، فكانت كل معاهدات الدولة العثمانية والروسية عبارة عن معاهدات صلح تستطيع من خلالها روسيا انتزاع امتيازات جديدة[2].

حيث انتزعت في معاهدة "كوتشك قينارجه" [4] 1744م امتيازات اقتصادية ودينية وقانونية إلى جانب التنازلات بخصوص السيادة العثمانية على البحر الأسود والمضايق، إضافة إلى عدد من الشروط العسكرية والتمتع بها رعاية الدول الأكثر رعاية، مثل فرنسا وبريطانيا وإنشاء قنصليات روسية في أرجاء الدولة والسماح بإقامة كنيسة أرثوذكسية في الأستانة، بإشراف أساقفة روس، حيث نصت على عليه المعاهدات حيث سمحت للقساوسة المذاهب الأرثوذوكسي نفس الحقوق التي تتمتع بها قساوسة المذاهب الأخرى [5].

وما يؤيد ذلك إن القساوسة الذين والزوار الذين يسكنون، أو يسيحون في الممالك العثمانية في الروملي والأناضول من أتباع روسيا سينالون الحقوق و الامتيازات التي نالها القساوسة كحماية الرهبان وأرواحهم و مؤسساتهم الدينية خصوصا الموجودة في الأماكن المقدسة [1]

ب ـ المرحلة الثانية (1806-1878م):

---

[1] فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 30.

[2] محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 360.

[4] كوجك قينارجه: هي عبارة عن معاهدة قد تمت بين كل من روسيا والدولة العثمانية في عام 1774م وتمت في معسكر يقع بالقرب من منطقة كوجك كاينارجا في منطقة تقع في بلغاريا، أيضا من مسميات هذه المعاهدة إسم كينشوك كاينارجي، ولقد تلك المعاهدة في 28 مادة، للمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي، نفس المصدر، ص 362.

[5] بسام عبد السلام البطوش، المرجع السابق، ص ص 187-188.

[1] فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 30.

توقفت الامتيازات الممنوحة للتجار الروس بموجب معاهدة حزيران 1806م، ولكن استغلت روسيا وكعادتها معاهدة "سان ستيفانو" عام 1878م [2] لتنزع امتيازات جديدة من الدولة العثمانية وهو مما أثار غيرة الدول الأوروبية الأخرى وغيظتها، وفي مقدمة هذه الدول إنجلترا التي طالبت بامتيازات شعبية لصالحها، فكان لها ذلك، عندما تنازل السلطان العثماني لها عن قبرص مقابل تعهدها بمساعدة على مواجهة التهديدات الروسية [3].

بحيث وقعت هذه المعاهدة في آذار 1878م وتضمنت تسعة وعشرين بندا، وكانت هذه المعاهدة كتصديق على إجراءات كانت متبعة من قبل كما سبق لنا وذكرناه، أغلبها في الشق المتعلق بالدين وخاصة المذهب الأرثوذوكسي وحقوق المساواة مع المذاهب الأخرى، وإعادة الأوضاع الاقتصادية خاصة التجارية والقضائية [4].

03 ـ مضامين البنود :

حيث تضمنت بنود عدة مود كانت أغلبيتها في الجانب التجاري والديني والوصول إلى المياه الدافئة وتوسع الرقع الجغرافية بنسبة لروسيا حيث جاء في نصوص هذه المواد التي ذكرها المحامي فريد بك في كتابه تاريخ الدولة العلية [1].

---

[2] سان ستيفانو: 1878م: معاهدة تم توقيعها بين روسيا والدولة العثمانية (3 مارس 1878م) في سان ستيفانو، ضاحية قرب اسطنبول، حيث العديد من الترتيبات الجيوسياسية المتعلقة بالبلقان التي نصت عليها المعاهدة فلقد منحت ولاية البوسنة حكما ذاتيا، وأدت هذه المعاهدة إلى ظهور دولة بلغارية أكبر من اللازم، وقد فرضت هذه المعاهدة على العثمانيين المنهزمين أمام روسيا إدخال إصلاحات جوهرية على الأوضاع المسحيين في الدولة العثمانية، أنظر أنصار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص 38.

[3] أنصار عبد الجبار الدوري، نفس المرجع، ص ص 37-39.

[4] فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 30.

[1] محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 364-367.

حيث تضمن البند 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10،11،12 بقيام الهدنة في المناوشات والعداوات التي طفت على سطح وتوعد بالتوقف للأبد، وأن يكون السلام دائم ومستمر وغير مخروق على الأرض وفي البحر ،ولا يسمح لأي شخص ارتكاب جريمة تمرد أو القيام بعمل عدائي بالحصول على الحماية أو الاختفاء في أي من أراضي الطرفين بعد توقيع المعاهدة ويجب تسليمه فورا أو نفيه بعيدا تعترف الدولتين باستقلال شعب التتار القرم، بحيث لا يجوز لها تميم القلاع والحصون والمدن والمساكن في محيطها وتخوميها دون قيود و بحرية مطلقة كما يراه كل من الطرف المناسب له ، إبرام السلام وتجديد صداقة وحسن الجوار وتعيين وزراء من الدرجة الثانية من طرف الروسي أو مبعوث ذو صلاحيات مطلقة وعلى الباب العالي إبداء الاحترام والتقدير له، حماية الدين النصراني وكنائسه بقوة وباستمرار مع حرية السفر للكهنة والعوام إلى القدس الشريف والأماكن الجديدة بالاهتمام دون أية ضرائب أو رسوم أو جوازات[1]

أما البنود[3] 13،14،15،16،17،18،19،20،21،22،23 تعلقت بالتجارة حيث تضمنت مصلحة وملائمة الدولتين فإنه يسمح لسفن التجارية بحرية الملاحة في كل البحار التي تطلان عليها كما يسمح الباب العالي لسفن روسيا التجارية بحرية العبور من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط وبالعكس أسوة بالقوى الصديقة مثل فرنسا وبريطانيا وكذلك التجارة في الأراضي الدولة والمرافئ والموانئ في البحار أو الممرات المائية وحصولهم على امتيازات التي حصلت عليها تماما كلمة بكلمة وفي كل بقاع وتحت كل الظروف، مع حرية الاستيراد والتصدير، وفي حال أرادت السلطة الروسية الامبريالية [2] إبرام معاهدات

---

[1] محمد فريد دبك المحامي، نفس المصدر، ص 364-367.

[3] أنظر ملحق الوثائق رقم 04.

[2] الإمبريالية : هي سياسة أو إيديولوجية لتوسع نطاق الحكم على الشعوب والدول الأخرى لتوسيع الوصول السياسي والاقتصادي، والسلطة والسيطرة غالبا من خلال استخدام السلطة الصارمة وخاصة القوة العسكرية، للمزيد أنظر ، محمد عاكف أوكور، **إعادة التفكير في الإمبراطورية**، مجلة الشؤون الدولية، مج 12، شتاء 2007م، ص ص 61-93.

تجارية مع طرابلس الغرب وتونس والجزائر فإن الباب العالي [1] يستثمر قوته ونفوذه في تحقيق ذلك.

إن معاهدات تختلف في دوافعها ومضامينها عن تلك المبرمة في زمن السلم وليست ذلك سرا أو اكتشافا، كمعاهدة "كوتشك قينارجه " تعد أهم الوثائق السياسية التي أثرت في مصير الدولة العثمانية نظرا للمساحة الجغرافية والمكتسبات السياسية المتشعبة التي شملتها بالإضافة إلى الأراضي المتنازل عنها [2].

ب ـ الامتيازات الممنوحة لهولندا :

ظلت هولندا تمارس التجارة مع البلاد العثمانية تحت الراية الفرضية وبدون اتفاق خاص إلى أن حصلت على أول اتفاقية امتيازات عام 1612م [3].

منذ القرن الثالث عشر أخذت هولندا تلعب دورا تجاريا وصناعيا هاما في أوروبا [4].

01 ـ معاهدة (1068هـ-1662م) :

تحصلت هولندا على أول اتفاقية امتيازات عام 1612م على غرار البندقية وفرنسا وانجلترا، التي خشيت هذه الدول منها خاصة وأنها عرفت نمو في الحركة التجارية حيث أصبحت سوقا ومخزنا ضخما، في التبادلات التجارية العالمية ، حيث أصبحت تنافس إنجلترا وحصلت على عدة اتفاقيات وامتيازات من خلال التجديد في الاتفاق الممنوح لها أعوام 1624،1639،1641،1645 م خاصة في التجارة نحوى الشرق.

---

(1) الباب العالي : كان الاسم الأول بقصر الخلافة العثمانية هو ديوان الهمايوني وأحيانا كان يطلق عليه الديوان الهمايوني وأحيانا كان بطلق عليه الديوان السلطاني، وقد قام السلطان محمد الرابع باتخاذه كمقر حكم الدولة العثمانية وأطلق عليه اسم الباب العالي، ثم بعد ذلك قام السلطان محمد الفاتح بإعادة افتتاحه وتغير اسمه إلى الباب العالي العثماني.

(2) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 368-371.

(3) بسام عبد السلام البطوش، المرجع السابق، ص 169-170.

(4) صونية غول وياسمين دزري، المرجع السابق، ص 64.

وفي عهد السلطان محمد الرابع(1648-1687م) وفي عام 1678 وقعت معاهدة مع هولندا جمهورية الولايات المتحدة للبلاد المنخفضة مكونة من ستة عشر بندا.

كان ذلك في عام 1668م عن حرية التجارة في استانبول وأزمير وحلب والتمتع بتعريفة الجمركية منخفضة، وافتتاح وكالات تجارية في الموانئ التركية تمنحها امتيازات مماثلة لما تتمتع به فرنسا وانجلترا، إضافة إلى تعهد السلطان بحماية رعاياها، وجددت عدة مرات[1].

02 ـ مضامين بنودها :

من أهم بنودها 6،14،15 ،لا يسمح لأي سفينة من مدينة الجزائر أو التابعة لها بالارتياد لموانئ وشواطئ الأراضي المنخفضة، التزود بالذخائر الحربية وبالمواد التنموية كما لا يسمح لها بالقرصنة[2] ومهاجمة رعايا هذه الدولة، ولا برعايا الملوك والأمراء المجاورين لها أو حلفائها، وفي حالة فرار أي من الأسرى، ومن أي جنسية يكون والتجأ إلى إحدى السفن التابعة لهولندا الراسية في إحدى الموانئ التابعة للجزائر فإنه على ربان السفينة إخطار قنصل الأمة المعتمد بالحدث، كما على رعايا الدولة الهولندية الذين يؤسرون على ظهر السفن المعادية للجزائر سواء كانوا أجراد أو مجرد مسافرين فإنه يطلق سراحهم إذا على ظهر سفينة تجارية أما إذا كانت سفينة حربية فإنهم يؤسرون ويستشرقون [3].

---

(1) بسام عبد السلام البطوش، المرجع السابق، ص ص 169-170.

(2) القرصنة : إن عبارة القرصان مشتقة من اللفظ اللاتيني كورسارو (corsaro)والذي يطلق في الأصل على كل سفينة مسلحة رخص لملاحيها بأن يجوبوا البحار ويقاتلوا سفن الأعداد، ولقد تطور مفهوم القرصنة لدى الطرف المسيحي لتجدد في مجموعة المعاني، والألفاظ تدخل في دائرة النهب البحري piractorie والنشاط ألقرصاني والقرصنة البربرية الإسلامية، التي كانت كردة فعل ضد التحرش الصليبي الأوروبي على السواحل المغرب الإسلامي، للمزيد أنظر: خلف الله سمير، **النشاط البحري للجزائر في العهد العثماني حروب بحرية مشروعة ام قرصنة ولصوصية** www.algeriagate.info ، 2016، 2022/06/13م.

(3) صول غونية وياسمين دزيري، المرجع السابق، ص 64.

المطلب الرابع : التعاون العثماني الألماني.

حصلت بروسيا على اتفاق امتيازات تجارية في عام 1761م ، وجدد في الامتياز مشترك مع اسبانيا في عامي 1779 و1782م، وتوصلت ألمانيا إلى امتيازات تجارية في البلاد العثمانية عندما وقعت المعاهدة تجارية بينهم أي بين الدولة العثمانية والإتحاد الجمركي الألماني عام 1841، وأفادت ألمانيا من المعاهدة الجماعية التي عقدت عام 1862 بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وبروسيا وإتحاد الجمارك الألماني والسويد والنرويج والدانمرك والنمسا وأفادت كذلك من المعاهدات ثنائية عقدتها مع الدولة العثمانية في 1877 و 1890 م.

01 ـ طبيعة المعاهدة :

بعد اعتلاء السلطان "عبد الحميد الثاني " عرش الخلافة العثمانية وهي في أسوء حالاتها وأصعب مراحلها بعد أن اتفقت كل الدول الأوروبية الكبرى اتفقت على القضاء والاستحواذ على ما أسموه بتركة الرجل المريض، بالإضافة إلى التمردات كتمرد البوسنة والهرسك وإعلان الصرب الحرب بقوات منظمة وخاصة وخطيرة وانفجار الحرب الروسية العثمانية سنة 1877م، فلقد كان لكل من الدولة العثمانية وألمانيا أسباب خاصة جعلتها يميلان إلى بعضهما البعض، فهناك أسباب عديدة جعلت السلطان عبد الحميد الثاني يميل نحو ألمانيا

حيث يعتبر إعجاب عبد الحميد بشخصية القيصر الألماني "غليوم الثاني"[1] أحد أهم العوامل التي جعلت الدولة العثمانية تتقرب من ألمانيا وحتى التحالف معها وإعطائها أهم اتفاقيات تخص الامتيازات كمعاهدة، كما استطاعت ألمانيا المشاركة في المنافسات الأوروبية

(1) القيصر "غليوم الثاني": 1859-1841م، ملك بروسيا إمبراطور ألمانيا ابن الإمبراطور فريدبك الثالث وحفيد غليوم الأول حققت ألمانيا في عهده تقدما صناعيا، واقتصاديا وانتهج سياسية التسليح لتقوية الجيش الألماني، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 4، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د ت ن، ص 3750.

في ميدان الأقليات الدينية فنالت ذلك في عهد عبد الحميد الثاني في حق حماية الكاثوليك التابعين للكنيسة الألمانية في فلسطين [1].

02 ـ الامتيازات الممنوحة لألمانيا :

وظهرت ألمانيا بعد مؤتمر برلين 1878 [2]وصفها قوة كبرى تريد النفاذ إلى الشرق بحثا عن مجاملات واسعة للاستثمار المالي والأسواق، وبحثا عن المواد الأولية والغذائية وللتوسع الاقتصادي بصورة وأشكاله كافة [3].

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر تعززت العلاقات العثمانية الألمانية وتزايد التغلغل الاقتصادي الألماني في أرجاء البلاد العثمانية خاصة السكك الحديدية، وإنشاء البنوك، كالبنك الألماني– الفلسطيني، وبنك المشرق عام 1904، وبنك الشرق الأدنى وشركة العثمانية للخطوط الحديدية الأناضولية، وشركة حديد أزمير – قصبة[4]

وهذه المؤسسات كانت تستثمر في مجالات التجارة والصناعة والسكك الحديدية كسنة بغداد ومشاريع الري الكبرى ، وتقديم القروض للدولة العثمانية[5]

(1) صليحة بغزو، المرجع السابق، ص 32.

(2) بطرس أنطوان لبكي ، المرجع السابق، ص 44

(3) وليد العريض، المرجع السابق، ص 151.

(4) بسام عبد السلام البطوش، المرجع السابق، ص 171–172.

(5) وليد العريض، نفس المرجع، ص 151.

تعتبر الامتيازات التي أعطتها الدولة العثمانية لدول الأوروبية سواء فرنسا أو انجلترا ، هولندا، النمسا، روسيا، اسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية شكلت تقاربات بينها وبين الدول الأوروبية بحيث اعتبرت هذه الامتيازات عبارة عن اتفاقيات أو معاهدات تعهدت بموجبها دولة العثمانية بضمان بعض الحقوق الاستثنائية على الأراضي التابعة لها وكل امتياز منها كان يشكل موضوع اتفاقية عرف بامتياز والحقوق التي منحتها السلاطين العثمانيين إلى الأمة الأجنبية لم تقتصر على مستوى التجارة والجمارك وهذه الحقوق كانت قابلة للمفاوضة، ورغم ذلك لمل تشكل الامتيازات اتفاقية بكل معنى الكلمة وكان تمديدها وتنفيذها يتعلقان بوضع العلاقات بين كل من هذه الدول والدولة العثمانية.

المبحث الثالث :

انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية.

- المطلب الأول : التحول في توظيف الامتيازات الأجنبية.
- المطلب الثاني : الآثار الناجمة عن الامتيازات الأجنبية.
- المطلب الثالث: محاولة الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية.

إن الامتيازات التي ظهرت منذ العصور القديمة كان لها تأثير على الإمبراطورية العثمانية طوال ستة قرون في كافة النواحي الاجتماعية منها والاقتصادية، وكانت امتيازات الدولة في الأولى تنظم العلاقات مع الأجانب، وكان لها تأثير ايجابي على الإمبراطورية العثمانية التي سعت من خلالها إلى بعث الفرقة بين الدول الأوروبية حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها في الفتح، إضافة إلى تنشيط الحركة التجارية وصولا لنشر الدين الإسلامي في تلك الأقاليم من خلال انتهاجها لسياسة الانفتاح على الخارج، لكن ذلك بدأ بالتغير مع الزمن نتيجة الضعف السياسي الذي بدأت تمر به الدولة العثمانية، وأصبحت تتحول من دولة متوازنة ومتكافئة إلى دولة شبه مستعمرة من طرف القوى الأجنبية.

المطلب الأول : التحول في توظيف الامتيازات الأجنبية.

برز خلال القرن الثامن عشر ميلادي التحول في سياق وكيفية وأهداف توظيف الامتيازات العثمانية، بالمقارنة بمرحلة تعثر الفتوحات (القرن السابع عشر ميلادي) ومن قبلها مرحلة القوة والهيمنة العالمية العثمانية (القرن السادس عشر ميلادي)؛ فلقد أضحت هذه الامتيازات . منذ 1718م . اما نتيجة ضغط أوروبي أي لتعبئة مساندة حليف أوروبي ومن هنا قمة المغزى السياسي السلمي لهذه الامتيازات على عكس الأبعاد الايجابية السابقة لهذا المغزى، فبعد أن كانت الامتيازات عملا فرديا إراديا من جانب السلطان العثماني يعرب به عن صداقته لطرف، وبعد أن كانت موافقة السلطان ضرورة على تجديد الامتيازات أو الإضافة إليها، وبعد أن كانت هذه الامتيازات تعكس الرؤية الإسلامية للعثمانيين لتفوقهم ولعدم المساواة مع الغير أضحت القوى الأوروبية تطلب بنفسها هذه الامتيازات بل وتفرض شروطها، كما أضحت هذه الامتيازات قائمة لا تتطلب تجديدا بل وتتم في وثيقة تبادلية ثنائية وليس في وثيقة من طرف واحد، ولم ينقضي القرن الثامن عشر ميلادي حتى كانت قد امتدت إلى كل الدول الأوروبية، وأضحت الامتيازات منذ ذلك الحين أداة أساسية للاستغلال الاقتصادي الأوروبي كما أضحت سبيلا لدمج الإمبراطورية العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية [1].

لقد أصبحت الدولة العثمانية التي أخفقت سياساتها الداخلية والخارجية منذ نهايات القرن السابع عشر، ميدانا للتنافس الدولي أو ما عرف بالمسألة الشرقية، وكانت الأهداف واضحة في تقسيم الدولة العثمانية فيما بينها إما باحتلال أجزاء من أراضيها، أو منح الحكم الذاتي لبعض ولاياتها، أو العمل على منع انهيارها والإبقاء على وحدة هيكلها وتقويتها بين الحين و الآخر من أجل الحصول على امتيازات أوسع وأكثر فائدة، ولهذا توسعت دائرة التنافس بين

[1] نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط01، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997م، ص86.

معظم دول أوروبا بشكل أكثر شدة وقوة، وقد تميزت هذه المعاهدات مع جميع الدول . دون استثناء . بأن ظاهرها تجاري وروحها امتيازات متعددة الأغراض كالضغوط السياسية والاقتصادية التي استمرت حتى إلغائها[1].

حيث استغلت الدول الأوروبية الوهن الذي أصاب سلاطين آل عثمان لتلوح لهم كلما تهيأت الظروف بحقها المكتسب في الامتيازات، بل تعرضت الدولة العثمانية للتهديد المباشر من الخارج عسكريا ومن الداخل في عقر دارها بواسطة مواطنيها الذين خضعوا للوصاية الأجنبية وارتبطت مصالحهم الاقتصادية بها[2].

وبالتالي فإن هذه الامتيازات لم تعد تتضمن بنود اقتصادية ولكن أضحت تعكس تغيرات أساسية في مفاهيم ومسلك الدبلوماسية العثمانية، كما أضحت مؤشرا على العداوات بين الدول الأوروبية وعلى التحالفات بينها وبين الدولة العثمانية حيث كانت هذه الأخيرة في حاجة للمساندة الدبلوماسية من اجل الدفاع عن مصالحها[3].

المطلب الثاني : الآثار الناجمة عن الامتيازات الأجنبية.

يتفق معظم المؤرخين الذين اهتموا بدراسة تاريخ الدولة العثمانية على تعدد أسباب سقوط الأخيرة، إلا أن أهم هذه الأسباب في نظرهم كانت تحت ما يسمى بنظام الامتيازات الأجنبية، هذه الامتيازات التي كان لها العديد من الآثار والانعكاسات على الدولة العثمانية في مختلف الجوانب، سواء كانت سياسة أو اقتصادية أو دينية.

---

[1] وليد العريض، المرجع السابق، ص151.

[2] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 2625.

[3] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص86.

01 ـ الآثار السياسية

يتفق الدارسون لتاريخ الدولة العثمانية انه لم يكن هناك خطر على الدولة من هذا النوع من الاتفاقات حينما كانت الدولة قوية وفي أوج ازدهارها، لكن مع حلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي بدأ الأجانب يسيئون استعمال الامتيازات والتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية لهم، فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة وكانت بداية عملية إضعاف الدولة وإنهاكها وذلك من خلال العمل على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان على السلطة العثمانية، ويتفق نفس الدارسين على أن نقطة الضعف في نظام الامتيازات أن الدولة لم تضع الحدود والمقاييس التي تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها، وكانت هذه هي المنفذ الذي بواسطته تسرب النفوذ الأجنبي، وهذه الثغرة أو الفجوة كانت بمثابة الحجة والذريعة التي استخدمتها الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها التجارية والدينية والثقافية والسياسية في ربوع الدولة العثمانية[1].

فالامتيازات الأجنبية من التسهيلات التي يمكن أن تعد من الأخطاء التي ارتكبتها الدولة العثمانية نظرا لنتائجها التي ظهرت بعد حين، وقد منحت تلك الحقوق للأجانب أولا ثم لبعض السكان المحليين فيما بعد، حيث أراد السلطان سليمان القانوني أن يعيد الطريق التجاري إلى البحر المتوسط بعد أن تحولت إلى رأس الرجاء الصالح؛ وذلك بإعطاء امتيازات وعقد معاهدات مع الايطاليين ثم الفرنسيين والانجليز ليشجعهم على الإبحار في هذه الطريق، ولكن أولئك النصارى كانوا يبدون للسلطان رغبتهم في التحول ويكيدون له في الخفاء، هذه الاتفاقيات ظنها السلطان سليمان القانوني لا قيمة لها ما دامت القوة بيده حيث يلغيها متى شاء ويمنحها متى أراد، إلا أن الضعف الذي أصاب الدولة قد جعل من هذه الاتفاقيات قوة لهؤلاء الأجانب ورعاياهم النصارى من سكان ومواطني الدولة العثمانية ثانيا،

---

(1) الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288.1916م**، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص 204.

فقد كانت الامتيازات في البدء بسيطة ولكن نجم عنها تعقيدات كثيرة فيما بعد، وقد تحولت الامتيازات إلى اتفاقات ثنائية، فأصبح بإمكان السفن الفرنسية دخول الموانئ تحت حماية العلم الفرنسي، ومنح الزوار حرية زيارة الأماكن المقدسة والإشراف عليها وحرية ممارسة الطقوس الدينية هناك، ثم أصبحت مع مرور الزمن وكأنها حقوق مكتسبة ثم توسعت وشملت بعض السكان المحليين الذين نالوا حقوقا كالإعفاء من الضرائب والاستثناء من سلطة المحاكم الشرعية العثمانية والتقاضي في محاكم خاصة سموها المحاكم المختلطة والتي لعبت دورا كبيرا فيما بعد[1] .

فمن أخطر ما تضمنته اتفاقيات الامتيازات الأجنبية التي عقدتها الدولة العثمانية مسألة استثناء رعايا الدول الأجنبية المتمتعة بالامتيازات من الخضوع للقانون العثماني، وهذا انتقاص واضح من مقومات السيادة خاصة انه امتد ليشمل جزءا من رعايا الدولة العثمانية المتمتعين بحماية القناصل، ونشأت في هذا السياق المحاكم القنصلية ثم المحاكم المختلطة، فكان القنصل هو القاضي وكانت كل قنصلية تطبق قوانينها الخاصة وتعطي حق الاستئناف لجهات قضائية خارجية[2] ، وبذلك لم يعد الأجانب خاضعين لسلطة الحكام المحليين وأضحى الرعايا الأوربيون في الدولة يتمتعون بحصانة أعفتهم من الخضوع للسلطات العثمانية، وجعلتهم طبقة مستقلة ترى نفسها فوق القوانين المرعية وأصبحوا يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية[3] .

كما يبرز لنا خطر الامتيازات أيضا، في التدخل السافر في السيادة العثمانية، فقد استغلت الدول الأوروبية ذلك الحق الذي منحته هذه الاتفاقيات للقناصل في فرض إرادتها وحماية مصالحها على حساب الدولة العثمانية نفسها، ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، يذكر المؤرخ أسد رستم أن القناصل الأجانب اعتادوا على فرض حمايتهم على الأهالي الذين

---

(1) علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط03، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994م، ص 106.

(2) غول صونية ودريزي ياسمين، المرجع السابق، ص 67.

(3) محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 580.

يطلبونها، فمثلا رفع القنصل الانجليزي في بيروت إلى محافظ المدينة قائمة بأسماء بعض الأشخاص الذين يرغبون في الدخول تحت حماية الدولة الانجليزية وكانت هذه القائمة تضم مسيحيين ومسلمين[1] ، كما عمل الكثير من قناصل الدول الأجنبية الذين كانوا في القسطنطينية أو في الولايات . الذين لعبوا دورا مهما في تسهيل وتحقيق هذه الامتيازات . على التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجج واهية وأوقعوا مسؤوليها في مواقف محرجة[2] .

وأدرك الباحث الفرنسي المعاصر روبير مانتران تلك الحقيقة منها إلى أن الانجليز والهولنديون والفرنسيين كانوا يتدخلون كوسطاء في مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية وأعدائها وبالتالي يحصلون على تجديدات لامتيازاتهم وتعديلات تتعلق بأنشطتهم التجارية في الأراضي العثمانية.

ولكن انحدار الدولة العثمانية تجسد بصورة أكبر في النفوذ الذي مارسه على سياستها سفراء كل من فرنسا و النمسا، إذ كانوا يقدمون المشورات السياسية للصدور العظام [3] في تلك الحقبة، وذلك عبر لقاءات ليلية وسرية كانت تعقد في ضاحية كيوسكس المطلة على خليج البسفور، كما تمكن السفراء من خلال تلك الاجتماعات من حماية بعض التجار الأثرياء والوجهاء من الأقليات[4] مُضعفين بذلك سيطرة السلطان على رعيته[1] .

---

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 205.

(2) وليد العريض، المرجع السابق، ص 152.

(3) الصدر الأعظم : مرتبة بعد السلطان وهي بمثابة الوزير الأول، ظهر هذا المصطلح لأول مرة في عهد السلطان محمد الرابع سنة 1654م، للمزيد أنظر : محمد التوجي، **بلاد الشام إبان العهد العثماني**، ط01، دار المعرفة، بيروت، 2004م، ص73.

(4) الأقليات : هي مجموعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة معينة نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية، تعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع، للمزيد أنظر: حمزة تومي، **الإصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية و الضغوط الأوروبية (1792-1924م)**، مذكرة مقدمة بنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015م، ص 31.

وبذلك تحولت القنصليات الأجنبية إلى أوكار دس وتآمر على الحكم العثماني والعمل على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان والوقوف إلى جانبها بل و مساعدتها على ذلك، مع بث الشائعات التي تقلق بال الولاة فينصرفون عن إدارة شؤون الولاية[2] ، ولعل الفتنة الطائفية التي شهدها جبل لبنان في سنة 1860م لأكبر دليل على ذلك، فهذه الفتنة تعود جذورها إلى سنة 1845م على اثر الصراع الذي نشب بين طائفتي المارونية[3] والدروز[4]، فقد وجدت الدول الأوروبية في هذا الصراع فرصة سانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، حيث طالبت فرنسا وبريطانيا الدولة العثمانية منح جبل لبنان الحكم الذاتي، وقد رضخت الدولة العثمانية لهذه المطالب وعلى إثر ذلك هدأت الأوضاع في لبنان، غير أن هذا الهدوء لم يدم طويلا ففي سنة 1860م تجدد الصراع بين الموارنة و الدروز، وقد أخذت الأحداث بعدا خطيرا حيث تدخلت الدول الأوروبية وقامت بتسليح الطرف الذي تؤيده، ففرنسا أيدت الموارنة أما بريطانيا فقد ساندت الدروز، لينتج عن تلك المجازر التي ارتكبها الدروز في حق الموارنة تدخل فرنسا . خاصة وأنها حامية للطائفة المارونية . حيث اقترح وزير خارجيتها إرسال حملة عسكرية إلى لبنان، غير أن بريطانيا أبدت معارضتها لهذه الحملة وسعت جاهدة للحيلولة دون حدوثها، وفي هذا الإطار بذلت مساعي حثيثة لعقد مؤتمر دولي وبالفعل تم عقد مؤتمر في فرنسا سنة 1860م وكان من

---

(1) محمود قاري ياسر بن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية**، ج02، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، مكة، 2001م، ص ص 407.408.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 205.206.

(3) المارونية : أو الموارنة وهي طائفة مسيحية كاثوليكية، أسسها القديس " مارون " استقرت في جبل لبنان في وقت مبكر، اندمجت في المجتمع العربي وكان لها نشاط ثقافي ملحوظ، قامت فرنسا بحماية هذه الطائفة في ظل الصراعات المتجددة بينها وبين الدروز، للمزيد أنظر : حسين محمد نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج 01، ط03، دار المعرفة، بيروت، 1981م، ص ص 3254.3255.

(4) الدروز : فرقة إسلامية في سوريا ولبنان تؤمن بإمامة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أسسها حمزة بن علي في القرن الحادي عشر ميلادي، اشتهروا عبر تاريخهم بالنخوة وهم ينتسبون إلى الداعية الفاطمي محمد بن إسماعيل الدرزي المتوفى سنة 1019م، للمزيد أنظر : عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ لبنان الحديث 1515.1915م**، ط01، دار النهضة العربية، لبنان،2004م، ص14.

أبرز نتائجه اتفاق الدول المجتمعة على منح لبنان نظاما خاصا فأصبح سنجقا [1] تابعا لاسطنبول، وتم أيضا تعيين متصرف مسيحي للإشراف عليه وبهذا أصبح لبنان يعرف بمتصرفية جبل لبنان[2] .

ويكون للباب العالي حامية مؤلفة من 300 جندي فقط ترابط على الطريق الموصل بين دمشق وبيروت، وبذلك تشجعت أقليات أخرى وطالب النصارى في البوسنة بتحريض أجنبي بالحصول على امتيازات فقاومتهم الدولة، ولكنهم لم يركنوا للهدوء وزادوا من عصيانهم بدعم أوروبا لهم، لقد ساعدت الامتيازات على إشعال بؤر الفتن وأربكت الدولة وشغلتها عهودا طويلة، وأُتخذت ذريعة لتدخل الدول بحجة حماية الرعايا وبالتالي الاحتلال والعدوان[3] .

ولما كان للأقليات المسيحية دور مهم في ترسيخ النفوذ الأوروبي نظرا لعلاقاتها المتينة معهم، تنافست الدول الأوروبية فيما بينها لكسب ولاء الأقليات[4] ، وأصبح لروسيا بموجب معاهدة كوجك كينارجي حق بناء كنيسة باسطنبول وحق حماية النصارى التابعين لمذهبها الأرثوذوكسي[5] من رعايا الدولة[1] .

---

[1] السنجق : هو الحاكم المدني لمركز إداري هو دون الولاية وفوق القضاء، والسنجق مركز إداري كان يسمى متصرفية أيضا، فقد كان العثمانيون يقسمون المراكز الإدارية المدنية إلى أربع مراتب الأولى هي رتبة الوالي ومركزه الولاية، والثانية هي رتبة المتصرف ومركزه المتصرفية أو السنجق والثالثة هي رتبة القائم مقام ومركزه القضاء، والربعة هي رتبة مدير مركز الناحية ومركزه الناحية وهؤلاء الموظفون الإداريون يرتبط الأصغر منهم بالأكبر بحسب الترتيب المذكور ويرتبط الوالي بوزير الداخلية، للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 225،226.

[2] سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 56.

[3] علي حسون، المرجع السابق، ص 106.

[4] أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، نفس المرجع، ص57.

[5] الأرثوذكس : (الروم الأرثوذكس) نظمها السلطان محمد الفاتح بعد سقوط القسطنطينية في سنة 1453م وأخضعها لسلطة البطريك، وسمي أتباعها (روم ملتى) أي ملة أو طائفة الروم ومارس البطريك سلطة تامة على أتباع كنيسته باستثناء السلطة المدنية، اتبع القسم الأعظم من مسيحي ولاية الشام الكنيسة الأرثوذكسية ووجد لهم بطريركيتان، الأولى في القدس وتشرف على الكنائس الروم الأرثوذكس في فلسطين، والثانية في دمشق وتشرف على مصالح الكنائس الشرقية من صور حتى الأناضول ويلحق بها أسقفيات الشام، بعلبك وحلب، جب هاملتون وهارولد وباوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد إيبش، ج02، ط01، إصدارات دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012م، ص ص 305،308.

أما فرنسا فقط بسطت حمايتها على أصحاب المذهب الكاثوليكي في الدولة العثمانية، وحتى انجلترا برز دورها في هذا التنافس على حماية الأقليات؛ فهي الأخرى فرضت حمايتها على طائفة الدروز في جبل لبنان، وبالتالي كانت هذه الأقليات حجة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية بذريعة حماية رعاياها، وفي نفس الوقت العمل على تحطيم وإضعاف الدولة العثمانية في ظل توافر العوامل المساعدة على ذلك؛ كالحصول على الامتيازات التي فتحت لها أبواب الولوج إلى حيث شاءت في الولايات العثمانية، ليؤدي كل ذلك في الأخير إلى التمهيد للاستعمار وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[2].

02 ـ الآثار الاقتصادية.

لقد كانت السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر ميلادي وعلى الأخص في عهد سليمان القانوني تعيش في حالة رخاء واستقرار اقتصادي، فالنظام الاقتصادي المعتمد كان مُوَجَهًا نحو الاستهلاك أكثر منه نحو الربح وقد كان يسير سيرا عاديا بدون أزمات كبيرة ولا صدمات خطيرة باستثناء تلك التي كانت ملازمة لتركيبته الطبيعية، ولكنه في نفس الوقت لم يكن بمنأى عن الرجات الواردة من الخارج فالنظام الاقتصادي العثماني ظل متماسكا حتى عهد سليمان القانوني مدعوما بالنفوذ السياسي العتيد الذي كان دائما يتلافى الصعوبات الاقتصادية ويحد من تفاقمها.

فالسلطنة العثمانية التي كانت تبسط نفوذها على كامل البحر المتوسط تقريبا والبحر الأسود الذي يعد بحيرة عثمانية كذلك، فإن استيلاءها على كل من سوريا ومصر أنعش اقتصادها وجعلهما يدران عليها المداخيل الهائلة الحاصلة من الفلاحة والتجارة والضرائب المجباة منهما، إلا أن هذه الحالة الاقتصادية لم تدم طويلا فسرعان ما واجه الاقتصاد العثماني عدة صدمات هزت كيانه وخاصة القادمة من أوروبا، وأولى هذه الأزمات تدني

---

(1) علي حسون، المرجع السابق، ص 106.

(2) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص ص 58.57.

دخل التجارة الخارجية خاصة بعد تحول طرق التجارة العالمية عبر رأس الرجاء الصالح مما حدا بالسلطنة العثمانية إلى منح الامتيازات للدول الأوروبية قصد تنشيط طرق التجارة التقليدية التي تمر عبر أراضيها[1].

ومنه لإعادة فتح باب التجارة في الشرق وأيضا تحسين علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية من خلال تقديم تسهيلات لهم كحرية ممارسة التجارة والتنقل داخل الدولة العثمانية إلى جانب تخفيض قيمة الضرائب[2]، من خلال كل هذا استطاعت الدولة العثمانية أن تحقق جذبا كبيرا للعديد من الدول الأوروبية من أجل طلب عقد معاهدات تجارية تقوي الصلة بين الطرفين المتعاقدين، وتحقق أرباحا تجارية لكلا الجانبين مستفيدين من تلك العلاقة التي أقاموها[3].

وبواسطة إيجاد علاقات تجارية جديدة مع دول أوروبا استطاعت ولايات الدولة العثمانية تنشيط تجارتها بعدما كانت تعانيه من تراجع وانحطاط، كما أن معاهدات الامتيازات التجارية مع فرنسا وانجلترا وهولندا لم تعد تربط الدولة العثمانية وولاياتها مع البحر الأبيض المتوسط الذي فقد أهميته جراء اكتشاف رأس الرجاء الصالح فحسب، وإنما ربطتها بغرب أوروبا وأصبحت تجارة العثمانيين تمثل مركز الثقل الاقتصادي العالمي، كما عرفت الولايات العثمانية أيضا انتعاشا كبيرا في مجال التبادل التجاري عندما استغل السلاطين العثمانيين مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري وأوفدوا تجارا يعملون لحسابهم مُعفون من الضرائب ويتمتعون بحماية خاصة، كل هذا ساهم في تنويع البضائع ومصادر الدخل[4].

لقد استطاعت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي أن تتمتع باقتصاد متين وصلت فيه تجارتها إلى تصدر التجارة العالمية النشطة، وفي نفس الوقت مثلت مركز

---

(1) إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص333.

(2) غول صونية ودريزي ياسمين، المرجع السابق، ص71.

(3) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 44.

(4) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، نفس المرجع، ص ص45.44.

تبادل تجاري كبير تتنافس عليه الدول الأوروبية من أجل إيجاد مكان لها فيه ولا يتم دخول ذلك التنافس إلا عن طريق حصولها على امتيازات من قبل الدولة العثمانية[1] .

غير أن سياسة الامتيازات التي تمادت فيها الحكومات العثمانية في القرن السادس عشر ميلادي لم تنعش الاقتصاد العثماني بقدر ما خلقت فيه من أزمات خطيرة لاحت بوادرها في النصف الثاني من القرن السادس عشر و القرون التي تلته[2] .

ففي حين عرفت الدول الأوروبية قفزة نوعية في المجال الاقتصادي مستغلة في ذلك تلك الامتيازات التي منحتها لهم الدولة العثمانية والتي زادتهم دعما للولوج أكثر إلى الاقتصاد العثماني من أجل اختراقه وتحطيمه[3] ، شهدت الدولة العثمانية أزمات مالية خانقة بفعل تحول ولاياتها إلى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، وما ترتب عن ذلك من تبعيتها شبه الدائمة لهذه الدول التي أحكمت سيطرتها على الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية مستغلة حصولها على تلك الامتيازات، وتمكنت من احتكار التجارة الخارجية للعثمانيين بما يوافق مصالحها، الأمر الذي أدى إلى تخلي الكثير من التجار المحليين عن ممارسة هذا النشاط وبالتالي تراجع المداخيل المالية للدولة العثمانية الناجمة عن ذلك النشاط[4]

فمن الناحية التجارية ركزت هذه الامتيازات على حركتي التصدير والاستيراد الحرتين للأجانب سواء في التجارة الداخلية أو الخارجية[5] ؛ فكان المصدر والمستورد على السواء هو الأوروبي ما مكنه من التحكم في الأسعار وممارسة الاحتكار الكامل لصالحه وحرمان تجار البلد والمستهلكين أنفسهم منها، يضاف إلى ذلك سيطرة الأجنبي على وسيلة التعامل

(1) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 59.

(2) إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص333.

(3) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، نفس المرجع، ص59.

(4) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، نفس المرجع، ص60.

(5) وليد العريض، المرجع السابق، ص155

التجاري وهي النقد، فقد أغرق البلاد بنقده ولاسيما المزيف منه، فكان سببا في خفض قيمة النقد المحلي ..... في أزمات مالية في جميع أجزاء الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، وبذلك كانت الامتيازات وراء خروج التجارة الداخلية والخارجية في الدولة العثمانية من أيدي أصحابها لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأوروبية كيف تشاء مصالحها.

إضافة إلى أنه ليس من حق الدولة العثمانية آنذاك أن تجبي أي ضريبة مباشرة من الأجانب فقد كانت متاجرهم ومصانعهم ومصارفهم تعمل في البلاد العثمانية بكل حرية وتتصرف في أرباحها كما تشاء دون أن تدفع ضريبة عن تلك الأرباح للحكومة مما حرم هذه الأخيرة من أموال طائلة[1].

إن حصول التجار الأجانب على الكثير من الإعفاءات الضريبية، وإلحاحهم على وجوب الحصول على كثير من الامتيازات تحت حماية دولهم، جعلهم يفكرون في أن الدولة العثمانية أصبحت نصف مستعمرة لهم، وأصبحوا يتصرفون على هذا الأساس، وبطبيعة الحال فإن جميع أعباء الدولة العثمانية من الضرائب وغيرها كانت على حساب موظفي الدولة ورعاياها، كما أن فقدان الدولة لسيطرتها على جماركها وماليتها أعاقها عن تنظيم خطة لتطوير اقتصادها وصناعاتها[2].

إضافة إلى ضعف الصناعات العثمانية نتيجة الثورة الصناعية[3] التي شهدتها أوروبا في ذلك الحين، وما أحدثته من تغيرات جذرية في مجال الصناعة من إدخال طرق ووسائل

---

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 205.204.

(2) وليد العريض، المرجع السابق، ص 152.

(3) الثورة الصناعية : عملية تغير جذري عاشته أوروبا انطلاقا من بريطانيا حولت المجتمعات الزراعية إلى صناعية وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بظهور عدة اختراعات تم استخدامها في الإنتاج في القرن التاسع عشر وهي لا تزال مستمرة في تطورها حتى عصرنا هذا، للمزيد أنظر: خطاب فطوم، **التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية1830/1800م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرون، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014م، ، ص15.

جديدة عكس تلك الصناعة العثمانية المحافظة، الأمر الذي مكنها من منافستها والتفوق عليها[1].

من خلال كل ما سبق يتضح لنا أن نظام الامتيازات الأجنبية الذي انتهجته الدولة العثمانية في القرن السادس عشر كوسيلة كان الهدف الأول منها هو تنشيط الحركة التجارية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، قد نتج عنها أثار أخرى سلبية هزت مكانة الاقتصاد العثماني وحولته من عنصر فعال في التجارة العالمية آنذاك إلى نقطة ضعف وعامل تدخل استغلته الدول الأوروبية لتحطيم الدولة العثمانية[2] ؛ حيث كانت الشروط التي يبحث عنها التجار الأجانب عند الحصول على امتيازاتهم قد أورثتهم فوقية زائدة عن العثمانيين، سواء كانت دينية أو سياسية أو حقوقية وكانت سببا في إضعاف جذور الاقتصاد العثماني[3]

فنجد أن الأوروبيين أضحوا المستفيد الأول من التجارة العثمانية وتدهورت القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثماني كوسيط في تجارة الغرب مع الشرق، وأضحى الميزان التجاري لصالح الغرب، بعبارة أخرى جعلت الامتيازات من الإمبراطورية سوقا كبيرا لمنتجات الغرب، وفي نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة إلى أقصى حد، فتتقلص قاعدة قوة الإمبراطورية[4].

03 ـ الآثار الدينية.

إن الامتيازات الأجنبية التي سمحت للجاليات الدينية الأوروبية بالاستقرار في الدولة العثمانية كان لها تأثير هام في الميدان الفكري[5] ، فقد نالت الدول الأوروبية من خلال

---

(1) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 62.

(2) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، نفس المرجع، ص ص 6259.

(3) وليد العريض، المرجع السابق، ص155.

(4) نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي منظور حضاري مقارن**، ج 01، ط 01، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015م، ص 255.

(5) فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 125.

معاهدات الامتيازات الفرصة الذهبية لمنازعة الدولة العثمانية في أدق تفاصيل السيادة، وقد استغلت الدول الأوروبية مسألة رعاية المقدسات والطوائف الدينية لتكون ورقة ضغط تخدم أطماعها الاستعمارية[1].

لقد حدث تقارب كبير بين السفراء الأجانب والأقليات النصرانية من رعايا الدولة العثمانية في مجال العلاقات التجارية والاجتماعية والدينية، إذ عملت فئات من نصارى الدولة في الترجمة والوساطة التجارية، وكانوا عيونا للسفراء والتجار الأجانب يتعرفون من خلالها على عادات أهل البلاد وتقاليدهم، وقد انحازت كل طائفة إلى دولة بعينها، فالروم والأرمن[2] اتصلوا بالانجليز، أما فرنسا والبندقية فإنها توددت إلى الموارنة في الشام ووثقت صلتها بهم وتدخلت لحمايتهم والدفاع عنهم في مناسبات عديدة، من جهة أخرى حدث تطور خطير ونقلة نوعية في الفكر والنشاط الصليبي لدى أبرز قوتين سياسيتين في عصر ضعف الدولة العثمانية، إذ تحولت كل من فرنسا وانجلترا من الاعتماد على التنصير[3] وموروث القرون الوسطى إلى التسلط التجاري والسياسي، وخلفتهما في ذلك الدور روسيا القيصرية في أعقاب الحروب النابليونية، لكنها عادت لتصبح من أكثر الدول الأوروبية تركيزا على الحروب الصليبية، نظرا للرواج الذي كانت تلقاه تلك الروح بين الشعوب الأوروبية عموما والبلقانية خصوصا.

---

(1) غول صونية ودريزي ياسمين، المرجع السابق، ص 73.

(2) الأرمن : هم السكان الذين قطنوا هضبة أرمينيا شمال شرق تركيا يدينون بالديانة المسيحية،عانوا من الاهوال وتعرضوا لمذابح كثيرة على يد الحكومة التركية (1894-1915م)، للمزيد أنظر : محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج01، ط01، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص 123-124 .

(3) التنصير : لغة نصَّر الشخص تنصيرا: جعله نصرانيا،واصطلاحا يعرف أيضا بالتبشير وهو حركة دينية سياسية استعمارية، بدأت بالظهور إثر فشل فالحروب الصليبية، بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة، وفي دول العالم الثالث عامة وبين المسلمين خاصة، بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب، للمزيد أنظر : عسلي أحمد و دهماس بشرى، **التنصير** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليصانص تخصص عقيدة ومقارنة الأديان، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2019-2020م، ص 12-13.

ونتيجة لذلك فإن الدول الثلاث توزعت الأدوار في ما بينها؛ بحيث تكفلت روسيا بالجانب الوحيد واللغة التي تحسنها وهي الحرب، بينما آثرت بريطانيا وفرنسا اللعب بورقة العلم في ثياب الإستشراق[1] والتنصير، اللذين اتخذتهما الدول الأوروبية مركبا فتاكا ومزيجا مدمرا لتفتيت وحدة المسلمين وإفساد ديانتهم[2].

إن امتيازات الحماية كانت السبب المباشر للتدخل الأوروبي في شؤون الدولة، فصار لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا نفوذ كبير من خلال رعاية الكاثوليك والبروتستانت والدروز والارواام الأرثوذكس على التوالي، وغدت قيودا طوقت عنق الدولة، فقد استغل الأوروبيون تساهل الدولة العثمانية في نظام الامتيازات الأجنبية للتمكين للكنائس النصرانية بشتى مشاربها وكذلك الجمعيات التنصيرية في أراضي الدولة، بل تطور الحال إلى أبعد من ذلك إذ سعت الدول الأجنبية لبسط حمايتها على منصريها في بلاد المشرق الإسلامي ليس لأنهم وسطاء لتجارتها وحسب بل لكونهم رسل ثقافتها وأفكارها إلى تلك البلاد، حيث كان من أبرز أنشطة أولئك المنصرين السعي من خلال التعليم على تهيئة شخصيات في المنطقة الإسلامية لا تقاوم الهيمنة الأجنبية[3].

إن البعثات التبشيرية التي أولت عناية كبيرة بالتعليم قد أدركت مدى فاعليته في نشر حضارتها، وخلق فئة من أبناء البلاد مثقفة ثقافة غربية خاصة لما أقدمت على بناء جامعات على النمط الأوروبي، وغيرت فيها لغة التدريس من اللغة العربية إلى لغتها الوطنية تمهيدا

---

(1) الاستشراق : (Orientalisme) نشاط فكري نشأ في الغرب أي في أوروبا اتخذ الشرق مادة وموضوعا، أما لغة مشتقة من كلمة شروق الشمس والسين في الكلمة تفيد طلب دراسة ماضي الشرق، واصطلاحا هو علم يدرس لغات شعوب الشرق وتراثهم وحضارتهم ومجتمعاتهم وماضيهم وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في إنجلترا سنة 1779م ثم في فرنسا 1799م ليشمل باقي دول أوروبا فيما بعد، في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت النهضة الاستشراقية وهي نفس الفترة التي عرفت موجة استعمارية واسعة، للمزيد أنظر : الطيب بن إبراهيم، **الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه**، ط01، المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2009م، ص 57.

(2) محمود قاري ياسر بن عبد العزيز، المرجع السابق، ج02، ص ص 445.440.

(3) محمود قاري ياسر بن عبد العزيز، المرجع السابق، ج01، ص ص18.17.

لربط المنطقة بالغرب لتدعيم نفوذها وتقويته بغية تحقيق أهداف استعمارية بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن الإرساليات أولت نشر التعليم في أوساط الملل [1] خاصة المسيحية منها، لتكون هذه الفئة في المرحلة اللاحقة السند الذي ترتكز عليه القوى الاستعمارية في إقامة مشروعها الاستعماري، وكان الموارنة أكثر الطوائف الدينية في الشرق اتصالا بالحضارة الغربية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، كما أدى انتشار المدارس التبشيرية إلى ظهور ازدواجية في ثقافة المجتمع العثماني، فنجد فئة ذات ثقافة عربية وفئة ذات ثقافة غربية، كما أنها ساهمت إلى حد كبير في ظهور تعليم ديني علماني[2].

وخلاصة القول عن ذلك الدور الذي قامت به الإرساليات التبشيرية [3]هي أنها كانت بمثابة الوسيلة التي أدت إلى غزو الثقافة العثمانية، ومزجها بالثقافة الأوروبية الغربية التي كانت تحمل في طياتها كل الثقافات التي تتنافى مع دين الإسلامي، وهذا ما أدى إلى تشويه كل تلك العادات التي كانت تحافظ عليها الدولة العثمانية، حيث ساهمت تلك الإرساليات من خلال المدارس التي أقامتها في بعث أفكار جديدة تحمل معاني التفتح على حضارة الغرب، وهذا ما جعل السكان المحليين بالدولة العثمانية يتبنونها مما نتج عنه خروج من تعاليم الدين الإسلامي، وليس هذا فحسب بل ساهمت أيضا تلك المدارس التبشيرية والجمعيات الأدبية في نشر أفكار تدعو إلى القومية[4] خاصة العربية من خلال التخلص من الحكم العثماني وإقامة حكم عربي، وهذا ما أدى إلى حدوث انفصالات عن الدولة العثمانية، ضف إلى ذلك

---

(1) الملل : مفردها الملة، تعني لفظة الملة في الدولة العثمانية الطوائف الدينية من غير المسلين، وهي طوائف الروم الأرثوذكس، والأرمن واليهود وغيرها من الطوائف غير المسلمة، وفي مصادر أخرى تعني لفظ طائفة من الناس تذهب مذهبا خاصا في عقائدها الدينية، للمزيد أنظر : باهرة عادل هادي الجبوري، المرجع السابق، ص206.

(2) فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص ص 129.128.

(3) الإرساليات التبشيرية : اسم يطلق على منظمات دينية تستهدف تعليم الدين المسيحي ونشره في دولة ما أو في خارجها، كان تاريخ الكنيسة منذ البداية تاريخا لهذه الإرساليات التي قامت بنشر الدين المسيحي في الدولة العثمانية عبر آسيا الصغرى، وعن طريق بلاد اليونان وروما، للمزيد أنظر : غانية بعيو، المرجع السابق، ص60.

(4) القومية : مشتقة هي عبارة عن حركة سياسية تنادي بحق كل أمة بتكوين وحدة مستقلة تشترك في اللغة والأصل والعقيدة ، للمزيد أنظر: محمود محمد محفوظ، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج03، ط02، دار الجيل، القاهرة، 2001م، ص1891.

إثارتها للفتن الطائفية من خلال تلك الأفكار التبشيرية التي كانت تسعى إلى نشرها، ومن الأمثلة عن ذلك الفتنة التي شهدها جبل لبنان 1860م بين الموارنة والدروز[1].

وثمة أراء أخرى تربط بين الامتيازات الأجنبية كأحد أسباب سقوط الدولة العثمانية من جهة، وبين الدراسات الاستشراقية التي استفادت من التسهيلات التي منحتها الامتيازات لدعاة الاستشراق وجنوده بالحركة والعمل في الأراضي العثمانية من جهة أخرى، إذ أشار كثير من الباحثين إلى الاستشراق كمعول هدم في الكيان العثماني؛ حيث أن غالبية العاملين فيه كانوا من الرهبان والقسس المنصرين الذين تحولت اهتماماتهم من إرضاء الكنيسة إلى تذليل الصعاب والمساهمة في الاستعمار، وتسهيل مهمته في القضاء على الإسلام وكذلك من خلال أعمال الجاسوسية وتدبير المؤامرات التخريبية، وتلك الحرية في الحركة والعمل في أراضي الدولة كانت مما كفلته الامتيازات[2].

لقد مارس المستشرقون نشاطهم تحت غطاء البحث العلمي إلا أن أهدافهم الخفية تمثلت في ارتكاز معظم تلك الدراسات الاستشراقية على تشويه التاريخ الإسلامي، بالإضافة إلى مساهمتها في إثارة الفتن والاضطرابات في أقاليم الدولة العثمانية، وفي إطار تشجيع الدراسات الاستشراقية دأبت الدول الأوروبية على إنشاء الجمعيات العلمية من معاهد وكليات، وكان من أشهر هذه الجمعيات التي أسستها الدول الأجنبية لبعث حركة الاستشراق نذكر "مدرسة اللغات الشرقية الحية" التي تأسست في فرنسا 1795م، وقد ارتكز نشاط هذه المدرسة على اللغة العربية إضافة إلى عدة تخصصات أخرى تشمل التاريخ والجغرافيا، كما أُسس قسم للغة العربية في جامعه ليون، وقد كانت أغلب المدارس التي تم إنشاؤها من أجل

(1) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص ص66.65.

(2) محمود قاري ياسر بن عبد العزيز، المرجع السابق، ج01، ص 20.

خدمة الاستشراق مدعمة من طرف الكنيسة البابوية وهو ما دل على مدى اهتمام الأوروبيين بمباركة البابا وتركيزهم على تشويه الإسلام خدمة للأغراض التنصيرية والاستعمارية[1].

المطلب الثالث: محاولة الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية.

أدركت الدولة العثمانية خطورة الامتيازات وخاصة تلك التي فرضت عليها بعد هزائمها في الحروب، فكانت كالقيد الذي يحد من حركتها وسلطتها لذا لابد من القيام بعدة محاولات لإلغائها، ورغم أن الظروف التي أوجدت الامتيازات في الدولة العثمانية قد تغيرت أو زالت إلا أن التغييرات التي طرأت وضغط على حياة الشعب العثماني السياسية والاقتصادية كانت أقوى من فك قيودها، كما أن الدولة نفسها لم تستطيع الاستمرار في إبقاء هذه الامتيازات لأن حقوق الأجانب في الدولة العثمانية أصبحت أكثر بكثير من حقوق المواطنين العثمانيين أنفسهم، إضافة إلى أن الفكر الأوروبي في هذه المعاهدات ركز على استمرارية الامتيازات بالقول : " نحن نقبل بتجديد هذه المعاهدات وسريانها إلى أجل غير مسمى"، لذا وجدت الدولة العثمانية من كل ما سبق من انعكاسات تبريرات كافية لإلغاء هذه الامتيازات، فهي لم تعد تتحمل تبعاتها ولذا كانت جادة وصاحبة قرار في اقتلاعها من جذورها، كما نص عليه فرمان كلخانة[2] عام 1839م في وجوب خلق إدارة جديدة تتضمن حماية حياة الناس وأموالهم وحقوقهم ومساواة المواطنين المسلمين مع غير المسلمين في هذه الحقوق[3].

---

(1) سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص ص 66.67.

(2) فرمان كلخانة : نسبة إلى قصر كلخانة (قصر الورود) الذي قرأ فيه مصطفى رشيد باشا فرمان السلطان عبد المجيد (1839.1861م) المشهور الذي أعلن فيه رسميا البدء بإجراءات جذرية في جميع مؤسسات الدولة وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق دون النظر في أديانهم ومذاهبهم وانتمائهم وذلك بحضور السلطان والوزراء وكبار علماء الدين والإدارة والجيش كما حضره بطاركة وحاخامات اليهود ورؤساء الطوائف وممثلو الدول الأجنبية، للمزيد أنظر: سهيل صابان المرجع السابق، ص 102.

(3) وليد العريض، المرجع السابق، ص ص 151.152.

ولقد كان مؤتمر باريس[1] المنعقد سنه 1856م يشكل أول خطوة جدية انتهجتها الدولة العثمانية لإلغاء نظام الامتيازات، حيث طلب الصدر الأعظم من الدول الأوروبية وجوب إلغاء هذا النظام الذي كانت تداعياته خطيرة على الدولة العثمانية وولاياتها، فأبدت هذه الدول موافقتها على القرار غير أنها اشترطت مقابل ذلك قيام السلطان العثماني بإصلاحات داخليه تخدم رعاياها[2] ، ورغم أن الدولة العثمانية ركزت في خطة الإصلاح التي أقرتها التنظيمات عام 1856م على تنفيذ بعض الإصلاحات الحقوقية والعدلية، إلا أن سفراء الدول الأجنبية اعترضوا على القرارات الخاصة بمحاكمة الأجانب والمحاكم التي تشكلت لهذا الغرض، كما طالبوا الدولة العثمانية بضرورة ترجمة جميع محاضر المحاكمات إلى اللغات الأوروبية، أو إحضار مترجم لحضور الجلسات وترجمتها والتصديق على محاضرها وإلا فإن جميع القرارات غير المصدقة من طرفه تعتبر ملغاة، وفي الواقع يعتبر هذا حقا وامتيازا جديدا حصلت عليه الدول الأجنبية التي وقفت ضد قرارات المحاكم العثمانية.

وجرت المحاولة الثانية لإلغاء الامتيازات في سنتي 1869. 1871 م لكنها لم تحصل على نتائج فعلية بسبب وقوع الدولة العثمانية تحت طائلة الديون والقروض الأجنبية، وحاول أعضاء جمعية الاتحاد والترقي[3] في عام 1908م عقب الانقلاب على حكم السلطان عبد الحميد الثاني[4] إلغاء الامتيازات ولكنهم فشلوا أمام تصلب الدول الأوروبية المعارضة[1] .

---

[1] مؤتمر باريس : هو المؤتمر الذي عقد في باريس وتم فيه عقد معاهدة باريس في الفترة من 25 شباط 1856م إلى 30 مارس 1856م وأنهت الحرب القائمة بين بين الدولة العثمانية وروسيا التي استمرت 1853.1856م اشتملت على 34 مادة، لتنظيم العلاقات بين الدولتين، للمزيد أنظر : سهيل صابان، المرجع السابق، ص 211.

[2] سهيلة أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص67.

[3] جمعية الاتحاد والترقي : هيمنت هذه الجمعية على قرارات السلطة العثمانية في الفترة الممتدة ما بين 1908.1918م، وكان للاتحاديين دور كبير في إدخال الأفكار الغربية وتكريس مبدأ العلمنة وذلك لتشبع أعضائها بالفكر الأوروبي الحديث، ولعبوا دورا كبيرا في إسقاط السلطان عبد الحميد ومن بعده الدولة العثمانية، للمزيد أنظر: حمزة تومي، المرجع السابق، ص09.

[4] عبد الحميد الثاني : ولد في 21سبتمبر 1842م، والده عبد المجيد وأمه تيرميزكان قادين أفندي، اعتلى العرش في أواخر أغسطس عام 1876م عقب خلع أخيه مراد الخامس، واستمر في حكم الدولة العثمانية مدة بلغت ثلاثة وثلاثون

وعلى إثر قيام الحرب العالمية الأولى في عام 1914م أرسلت الدولة العثمانية منشورا في 09 أيلول إلى سفراء الدول في اسطنبول تبلغهم أنها قررت إلغاء الامتيازات الأجنبية، ورد السفراء بمذكرة يحتجون فيها على قرار الحكومة ويعلنون تمسك حكوماتهم ببقاء ذلك النظام ساريا.

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى وخسرت الدولة العثمانية الحرب قررت بريطانيا وحليفاتها في معاهدة سيفر[2] التي فرضتها عليها الإبقاء على نظام الامتيازات الأجنبية عقابا لها، وبفضل نجاح الحركة الكمالية [3] استبدلت معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان[4] في 24 تموز 1923م وتقرر فيها إلغاء الامتيازات الأجنبية وبذلك تخلصت تركيا من هذا النظام الضاغط [5].

عاما ليتم خلعه في 27أفريل 1909م، للمزيد أنظر : عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر : صالح سعداوي، ط01، دار البشير،عمان، 1991م، ص 11، وأنظر أيضا :عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية (1891.1908م) خلافته (1876.1909م)**، تر : مؤسسة الرسالة، ط 02، بيروت، 1979م، ص ص 11.15.

[1] وليد العريض، المرجع السابق، ص152.

[2] معاهدة سيفر : نسبة إلى المدينة التي عقدت فيها في 1920م بين السلطان محمد السادس والحلفاء (دون روسيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وفيها صفيت الإمبراطورية العثمانية فاقتصرت على الأناضول في آسيا، والقسطنطينية وما حولها في أوروبا وفصلت أرمينيا وأصبحت جمهورية، ووضعت أزمير تحت الإدارة اليونانية، حتى يجري استفتاء حول وضعها، ودولت منطقة المضايق وأصبح للحلفاء الإشراف الفعلي على اقتصاديات تركيا، رفض كمال أتاتورك المعاهدة مما اضطر الحلفاء لعقد أخرى، حسين محمد نصار، المرجع السابق، ص 1967.

[3] الحركة الكمالية: نسبة إلى كمال أتاتورك، الذي رفض ما أقرته معاهدة سيفر فألف جيشا في الأناضول، وحارب اليونانيين الذين كانوا قد توغلوا من أزمير إلى الداخل فهزمهم كمال وطالب بإبرام معاهدة أخرى.

[4] معاهدة لوزان : (1922م) بعد الشروط المجحفة التي أقرتها معاهدة سيفر في حق تركيا، ثار الأتراك بقيادة كمال أتاتورك وبعد نجاحهم عقد مؤتمر في لوزان ، تمكن الأتراك من خلاله من الحصول على امتيازات جديدة، من أهمها استرجاع تراقيا الشرقية، والسيطرة على منطقة الدردنيل على أن تبقى منزوعة السلاح، وبعض الجزر في بحر إيجة وإقليم أزمير، وألغى الأتراك الامتيازات الأجنبية ومناطق النفوذ، ولم يطالبوا بدفع تعويضات واتفقت تركيا مع اليونان على تبادل رعاياهم، حسين محمد نصار، المرجع السابق، ص2897.

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص581.

لقد كانت الامتيازات الأجنبية وبالاً على السلطنة في كل نواحي الحياة ويكفي أنها جعلت الشعب العثماني غريبا في وطنه، بينما أصبح الغرباء فيه يمشون تيهًا واختيالا لا يطالهم القانون ويحمون من يشاؤون، وبذلك كانت الامتيازات الأجنبية إحدى الأسباب التي أدت إلى إضعاف الدولة[1] .

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص582.

عرفت الامتيازات الأجنبية في الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية تباينا واختلافا واضحا في شكلها ومضمونها عن تلك التي منحتها الدولة وهي في أوج قوتها، بل وكانت بمثابة معول هدم وتحطيم للدولة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي، وذلك لما نتج عنها من انعكاسات مست مختلف الجوانب سواء السياسية التي تمثلت في تدخل الأجانب في السياسة الداخلية والخارجية للدولة، أو الاقتصادية من خلال السيطرة والاحتكار التجاري الذي مارسه الأجانب في الدولة، إضافة لتأثيرها على الميدان الفكري من خلال الإرساليات التبشيرية والدراسات الاستشراقية التي كان لها دور مباشر في خدمة الاستعمار.

الخاتمة

الخاتمة

- لقد بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها وازدهارها في عهد سليمان القانوني خلال القرن السادس عشر ميلادي، لكن ما لبثت أن تلاشت هذه القوة بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية.
- لعبت الامتيازات الأجنبية التي منحها السلاطين العثمانيون بسخاء أيام قوة الدولة أحد أهم العوامل التي أدت إلى تحطيم الإمبراطورية العثمانية وانهيارها.
- تعتبر الامتيازات الأجنبية توضيحا للقواعد التي تضبط إقامة الأجانب ومعاملاتهم الدينية والتجارية في الدولة العثمانية وفق أحكام أهل الذمة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، أي بمثابة عهود أمان لغير المسلمين، وهي تعبير عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة بما يتوافق ومعطيات العصر آنذاك.
- كانت أولى الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني مقدمة إلى ملك فرنسا سنة 1536م، ثم ما لبث أن حصل التجار الانجليز والهولنديون وغيرهم من تجار الدول الأخرى على امتيازات مشابهة للامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون.
- تباينت آراء المؤرخين حول أصول نظام الامتيازات الأجنبية فرأى البعض بأنه يستمد أصوله من النظام البيزنطي في حين يرى البعض الأخر بأن روح المعاهدات التي عقدها العثمانيون مع غيرهم من الدول إنما هي مستقاة من التاريخ الإسلامي.
- تنوعت الدوافع التي أدت بالدولة العثمانية إلى منح امتيازات للدول الأوروبية بين سياسة تمثلت في عرقلة الحلف المقدس وبث التفرقة بين تلك الدول وأسباب اقتصادية تجسدت في العمل على تنشيط الدورة الاقتصادية في أراضيها، وعسكرية بحكم أن العلاقات الوطيدة مع فرنسا سوف يسمح للعثمانيين بالمزيد من التأثير في شؤون

أوروبا الغربية، وعوامل دينية تظهر في تطبيقها للشريعة و رغبتها في نشر الدين الإسلامي.

- بعد أن منحت الدولة العثمانية امتيازات مختلفة للدول الأجنبية وهي في ذروة قوتها برز خلال القرن الثامن عشر ميلادي التحول في سياق وكيفية وأهداف توظيف الامتيازات العثمانية، حيث أصبحت أداة فعالة بأيدي الأجانب لخدمة مصالحهم لا مصلحة العثمانيين.
- بدأت آثار وانعكاسات الامتيازات الأجنبية تظهر ابتداءً من سنوات ضعف الإمبراطورية العثمانية، وقد مست كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية.
- بدا تأثير الامتيازات الأجنبية على الصعيد السياسي بكونها شكلت الفجوة أو الثغرة التي تسرب من خلالها النفوذ الأجنبي إلى الدولة العثمانية، فكانت بمثابة الحجة والذريعة التي استخدمتها الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها التجارية والدينية والثقافية والسياسية في ربوع الدولة العثمانية.
- على الصعيد الاقتصادي شهدت الدولة العثمانية أزمات مالية خانقة بفعل تحول ولاياتها إلى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، وما ترتب عن ذلك من تبعيتها شبه الدائمة لهذه الدول التي أحكمت سيطرتها على الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية مستغلة حصولها على تلك الامتيازات.
- أما من الناحية الدينية فبرزت آثارها في جانبين، الأول تمثل في البعثات التبشيرية التي كانت بمثابة الوسيلة التي أدت إلى غزو الثقافة العثمانية، ومزجها بالثقافة الأوروبية الغربية التي كانت تحمل في طياتها كل الثقافات التي تتنافى مع دين الإسلامي، أما الثاني فتمثل في الدراسات الاستشراقية التي ارتكز معظمها على تشويه التاريخ الإسلامي، بالإضافة إلى مساهمتها في إثارة الفتن والاضطرابات في أقاليم الدولة العثمانية.

- تعددت محاولات الدولة العثمانية في إلغاء هذا النظام بعد ما نجم عنه من آثار سلبية، إلا أنها باءت بالفشل كلها إلى غاية نجاح الثورة الكمالية سنة 1923م وتقرر فيها إلغاء الامتيازات الأجنبية وبذلك تخلصت تركيا من هذا النظام الضاغط.

قائمة

الملاحق

الملاحق الخاصة بالوثائق

الملحق رقم 01

يمثل انموذجا عن المعاهدة العثمانية –الفرنسية عام(942هـ/1535م)

البند الأول : قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرانسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدّة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانىء والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيمابعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم .

البند الثاني : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى .

البند الثالث : كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيرا[٣] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الاسكندرية

محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 224.

يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي)[1] أو أيّ موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً .

البند الرابع :لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضدّ التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدّعين سندات بخط المدّعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدّمها إلا بحضور ترجمان القنصل .

البند الخامس :ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي .

وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الاستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما .

البند السادس :لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق[2]بيك " أو الصوباشي أو غيرهم

محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 225.

ملحق رقم 02

يمثل انموذجا عن المعاهدة العثمانية –الفرنسية عام(942هـ/1536م)

البند الأول:

لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك – الحاكم الإداري – أو الصوباشي (مسؤول الأمن) أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، من جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

البند الثاني:

يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى مع دفع الفوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في بلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى.

البند الثالث:

أن الالجي (السفير) الإفرنجي المقيم الآن بالعتبة العلية من سلسلة سلطان الفرنجة المشار إليه المشهود في ميان القرال [الملك]، مقدم في الحكومة مقلد ومسلم ومفوض من زمان أبائنا وأجدادنا، وفي عدالة قبودانا(قبطان البحر) جملة القرال في زيادة الخلوص لم يحصل منهم نكث ميثاق ولا نقض أيمان، وهو إلى الآن ثابت القدم، راسخ الذمة على العهد والميثاق في باب عتبتنا العلية، وديوان آبائنا وأجدادنا، ويشير أننا نتقدم ونتصدر على سائر الإسبانية كما كان سابقاً، وأنه إذا جاءوا بدراهم لأجل هداياهم ومأكولاتهم ومشروباتهم فلا يؤخذ منهم كمرك، ولا يطلب منهم شيء في ذلك، وأن الباسيلوس الذي هو في المدائن على ما هو جاري في عتبتنا العلية، يتقدم ويتصدر على سائر باسيلوس سائر القرال [القرال، أي الملوك]، وإذا وقع بينهم دم أو شناعة يفصل بينهم الالجي وقونسلاسهم على عادتهم، ولا أحد من الضابطين يتعرض إليهم، وإذا وقعت دعوة على أحد من التجار فنحبسه ليفصل المنصوب عليهم ولا يحكم يعمل به بينه، وإذا وقعت دعوة بين القناصل فلا تسمع إلا بالآستانة العلية، وإذا أبرز أحد منهم أمراً شريفاً سلطانياً مقدماً أو مؤخراً فلا يسمع، ويعمل بكتاب عهدنا السلطاني

البند الرابع

لا يجوز سماع الدعاوي المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرها من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليه أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند الخامس

لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوة جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعوا المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي. وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة العثمانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

البند السادس

قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند السابع

لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزماً بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن

لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو (قواربهم) أو ما يوجد بها من اللوازم أو المدافع أو الذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع

يكون التجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية، فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوصي فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود، أما لو كانت الوفاة في جهة فيها قنصل فلا يكون أو مأمور بيت المال أو غيرها حق في ضبط التركة مطلقا ولو بقي ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله، وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر

بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب يصير إخراجهم فورا من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعا لإطلاق سراحه. ومن الآن فصاعدا لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات – قبطان – البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لمثل ذلك سواء في بالبر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسرى الحرب بصفة أرقاء لو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ

الملحق رقم 03

يمثل انموذجا عن المعاهدة العثمانية البريطانية عام(987هـ/1580م)

البند الأول : في ظل احترام الطرف الأول – ملكة انجلترا – لشروط الاتفاقية وشيوع السلم والأمن ، فانه من حمتنا أي السلطان ندعو إلى عدم التحرش أو التسبب في إشكاليات لرعايا الذين يأتون بممتلكاتهم و بضائعهم و سلعهم سواء بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر ، وكذلك رعاياها المسافرين عبر أراضي الدولة و دوايم وبضائعهم و ممتلكاتهم ، وفي المقابل فانه يتعين عليهم الاشتغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط .

البند الثاني : اذا سافر أو قدم رعاياها للأراضي الخاضعة لسيادتنا وأمننا أو غيرها من المقاطعات التابعة لنا ، فانه لايمكن احتجازهم تحت أي ظرف طالما أنهم يقومون بعملهم بصورة سلمية وعليه فانه يجب إطلاق سراحهم فائية .

البند الثالث : تحظى جميع السفن والمراكب الانجليزية القادمة و المغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا وتبعية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن .

البند الرابع : يجب على طاقم الأسطول العثماني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا ، أو في أي لحظة يحتاجون فيها ليد العون ،وكذلك فانه لا يجوز لاح دان يمنعهم او يضيق عليهم للحصول على احتياجاتهم من المؤونة و الغذاء مقابل الماء.

البند الخامس :في حالة طرح البحر سفنهم على الشاطئ ، فانه يتعين على القضاة والعمال وغيرهم تقديم المعونة ، ويجب إعادة الممتلكات والبضائع الناجية إليهم دون أي أذى

البند السادس : لايجوز إعاقة الانجليزيين المسافرين برا وبحرا طالما انهم يلتزمون بعملهم ، ولا التحرش بهم او إيجاد المشكلات لهم .

البند السابع : يسمح للتجار والمترجمين المرافقين لهم بالدخول لأراضينا الآمنة برا وبحرا ، والقيام بالبيع والشراء والتبادل التجاري ، ولا يجوز لأيّ شخص من أمراء البحار و العسكر إعاقة التجار الانجليز في قدومهم و مغادرتهم او التحرش بهم هم وعمالهم وبضائعهم ودوابهم ، وذلك بعد دفعهم للضرائب بموجب القانون الخاص .

البند العاشر : في حالة ممارسة التجار والتراجمة والقناصل التابعين لانجلترا وكذلك رعايا الأراضي التابعة لها لعمليات البيع والشراء والمتاجرة وتقديم الضمانات وغيرها من الأنشطة الشاملة لقانون الشريعة في أملاكنا الآمنة ، فانه يجب عليهم تسجيل أنشطتهم لدى القاضي في السجلات أو الحصول على حجة أو شهادة منه ، وعند نشوب أي خلاف يجب التثبت من سجلات القاضي و التصرف في ضوء محتوياتها ، أما في حالة فقدان أو غياب احد هاذين البرهانين – السجل والحجة - وادعاء التجار بخلاف القانون المقدس وبصورة باطلة ، فانه يرفض دعواهم ويتم منعهم من الاستمرار في عملية المخادعة .

البند الحادي عشر : إذا إدّعى شخص على احد الانجليز النصارى بأنّه أهان العقيدة والدين الإسلامي ، فلا يجب قبول أي شهادة كاذبة بغرض الترويع والإيذاء مما يخالف قانون الشريعة ويتعين منعه من تحقيق ذلك .

ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ج 1، ص 300.

البند الثالث عشر : إذا عثر على عبيد تابعين للرعايا الانجليز وبعد التأكد من كونهم انجليز فإنهم يسلمون لهم شريطة ان يتم ذلك من خلال القنصل .

البند الخامس عشر: لا يسمح بوضع العراقيل أمام القناصل المعينين في الإسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها في حالة استبدالهم بآخرين من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع .

البند السادس عشر :إذا انشغل التراجمة فانه يجب تأخير الإعمال المهمة مثل المرافعات القانونية حتى وصولهم وتفرغهم . وفي المقابل فانه لا يجوز استخدام الحجج الواهية للتغيب عن المحكمة . ويجب استخدام الحث التراجمة على الاستعداد التام .

البند السابع عشر :في حالة حدوث خلاف بين الانجليز أنفسهم فان السفير المذكور او القنصل هو الذي يتولى الفصل بينهم بموجب أعرافهم . ولا يجوز لأحد منعهم من ذلك .

البند الثامن عشر : إذا أسرت بعض القوارب الشاذة بعض الانجليز بعد توقيع هذه المعاهدة عهد تامة وتم جلبهم إلى الروملي أو الاناضول بغرض بيعهم . ففي هذه الحالة يجب القيام بالتحقيق أولا بكل حرص ومحارة . ثم معرفة من قام ببيعهم . وبعد ذلك فان تحول الأسير إلى الإسلام فعلى المالك تحصيل ماله من البائع مع إطلاق سراح الأسير فورا .

البند التاسع عشر : إذا التقت السفن والمراكب و الأساطيل التابعة لنا بنظيرتها البريطانية في عرض البحر فيجب إظهار الصداقة لبعضهم البعض وعدم القيام بأي عمل ضار أو مدمر .

البند العشرون :تمنح بريطانيا جميع البنود المكتوبة و المسجلة التي حصلت عليها فرنسا والبندقية و الملوك الآخرين من أصدقاء الدولة بموجب المعاهدات المبرمة معهم . ولا يسمح لأحد بوضع العراقيل أمامهم او التحرش بهم مما يخالف قانون الشريعة ومعاهدتنا المكتوبة .

البند الحادي والعشرين : يجب حماية وصيانة السفن والمراكب الانجليزية في أراضينا حتى تغادر بالسلامة .

البند الثاني والعشرين : إذا تهيت بضائعهم وممتلكاتهم فيجب القيام بمحاولات واجتهادات للبحث عن طاقم السفينة وتقديم الجناة للعقاب المناسب . وعلى تابعي السلطان جميعا من البلر بيك وأمراء البحار السنجق بيك و القضاة والمحافظين و المتطوعين الالتزام بمغزى هذه الاتفاقية وعدم السماح بمخالفتها . وأخيرا فإننا سنلتزم بشروط هذه الاتفاقية وتطبيقها طالما التزموا – أي الانجليز – بالصدق و الإخلاص ولن نسمح بخلاف ذلك أبدا .

ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ج 1، ص 303.

الملحق رقم 04

يمثل انموذجا عن المعاهدة الروسية عام(1700-1774م)

المادة الأولى : كل ما سبق وقوعه بين الدولة العلية ودولة الروسيا من عداوة

(١) قينارجه Kajnarja وتقع الى الجنوب الشرقي من سيلستريا في بلغاريا .
(٢) بسارابيا Basarabi تقع الى الغرب من مدينة كونستنزا الرومانية على البحر الاسود.
(٣) قوبان : اقليم في القفقاس يحده من الغرب بحر آزوف ومن الجنوب البحر الاسود.
(٤) الكرج ومنكريل في جزيرة القرم .
(٥) قبرطه : هي الاقليم الواقع في شمال شرق البحر الأسود من بلاد القفقاس .

٣٤٢

ومخاصمة قد مُحي وأزيل من الآن الى الأبد ،وكل الأضرار والتعدّيات التي صار الشروع في استعمالها وإجرائها من الطرفين بالآلات الحربية وبغيرها صارت نسياً منسياً الى الأبد ولا يجري بعد الآن ولا في وقت ما انتقام بل صار الصلح براً وبحراً عوضاً عن العدوان بوجه لا يعتريه التغير،بل يراعى ويصان من طرفي الهمايوني ومن طرف خلفائي الأماجد.وكذلك يحفظ ويصان ما جرى تمهيده مع ملكة الروسيا المشار إليها وحلفائها من الاتفاق والموالاة الصافية المؤبدة والسالمة من التغيير .وتستمرّ هذه المواد جارية ومعتبرة بكمال الدقة والاهتمام.وتكون قضية الموالاة مرعية بهذه الصورة بين الدولتين وفي أملاكهما وبين رعايا الطرفين، بحيث لا تقع فيما بعد ضدّية بين الفريقين لا سراً ولا جهراً ولا نوع من أنواع البغضاء والأضرار. وبحسب الموالاة والمصافاة المتجدّدتين تكون جرائم جميع الرعايا المتهمين لدى الدولتين وكيفما كانت تهمتهم بلا استثناء نسياً منسياً ويعرض عنها بالكلية من الجهتين.والذين أخذوا منهم ووضعوا في السجون يطلق سبيلهم وتعطى الرخصة برجوع الأشخاص الذين نفوا الى الجهات وبعد إمضاء المصالحة يردّ إليهم ما كانوا أحرزوه من الرتب والأموال والذين استحقوا منهم عقاباً من أيّ نوع كان لا يتعرّض لهم بسبب ما أصلا أو بوسيلة ما أصلا ولا بضرر وتأديب، واذا تصدّى أحد لضررهم والتعرّض لهم يصير تأديبه.وكل من المذكورين يكون تحت حماية ومحافظة القوانين ومن الواجب معاشرتهم بحسب عادات الولايات قياساً على الولايات المتاخمة .

المادة الثانية : بعد تنقيح هذه العهدة المباركة ومبادلة صكوك التصديق اذا ظهر من بعض رعايا الدولتين عدم الطاعة أو خيانة أو اتهموا بتهمة أخرى ووجدوا في بلاد إحدى الدولتين لقصد الاختفاء أو الالتجاء فهؤلاء،ما عدا الذين دخلوا منهم في الدين الاسلامي في دولتي العلية والذين تنصروا في دولة الروسيا،لا يقبلون أصلاً ولا تجري لهم الحماية بل بالحال يردّون الى بلادهم أو يطردون من بلاد الدولة التي التجأوا اليها وذلك حتى لا يحصل بين الدولتين بسبب أشخاص لا نفع فيهم أمر يفضي الى البرودة بين الطرفين أو يكون باعثاً لبحث لا طائل تحته .كذلك اذا حصل من أحد رعايا الطرفين، سواء كان من الاسلام أو من زمرة المسيحيين

محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص332-333.

ذنب أو تقصير وعلى أيّ ملاحظة كانت، التجأ لاحدى الدولتين فانه ينبغي ردّه عند طلبه بلا تأخير .

المادة الثالثة : جميع قبائل القريم وطوائف بوجاق وقوبان وبديسان وجانبويق وبديجكول التاتارية يصير قبولها والاعتراف بحريتها بلا استثناء من طرف الدولتين بشرط أن لا تكون تلك القبائل تابعة لدولة أجنبية بوجه ما .والخانات [1] المنتخبون من نسل آل جنكيز المستقلون في حكوماتهم باتفاق جميع طوائف التاتار يبقون على ما هم عليه يحكمون في الطوائف المرقومة بحسب قانونهم وعاداتهم القديمة، بشرط أن لا يؤدّوا ضريبة من مادة ما لدولة من الدول الأخرى. ودولتنا العلية ودولة الروسيا لا يتدخلان في أمر انتخاب الخانات المومأ إليهم ونصبهم ولا فيما يحدث من أمورهم المخصوصة في أمور حكومتهم بوجه ما بل يكون حكمهم نافذاً في حكومتهم وفي الأمور الخارجية كدولة مستقلة مثل سائر الدول المستقلة. وطائفة التاتار المرقومة تكون مقبولة ومعترفاً بكونها غير تابعة لأحد سوى الحق سبحانه وتعالى، وحيث أن الطائفة المذكورة هي من أهل الاسلام، وكون ذاتي السلطانية الموسومة بالعدالة هي إمام المسلمين وخليفة الموحدين، فانها توجب على الطائفة المرقومة أن لا تلقى خللاً في الحرية الممنوحة لدولتهم وبلادهم بل يجب أن تنظم أمورها المذهبية من طرفي الهمايوني بمقتضى الشريعة الاسلامية. وأراضي كرش وأراضي القلعة المسماة بالقلعة الجديدة التي خصصت لدولة الروسيا والقصبة الواقعة بجانب قريم وقوبان ما عدا ثغورها والقلاع والأماكن والأراضي التي وقع الاستيلاء عليها وجميع الأراضي الواقعة بين مياه برادونسكي ودي دادزي ومياه نهري آقصو [2] وطور له حتى حدود مملكة (له)، فهذه جميعها تردّللطوائف

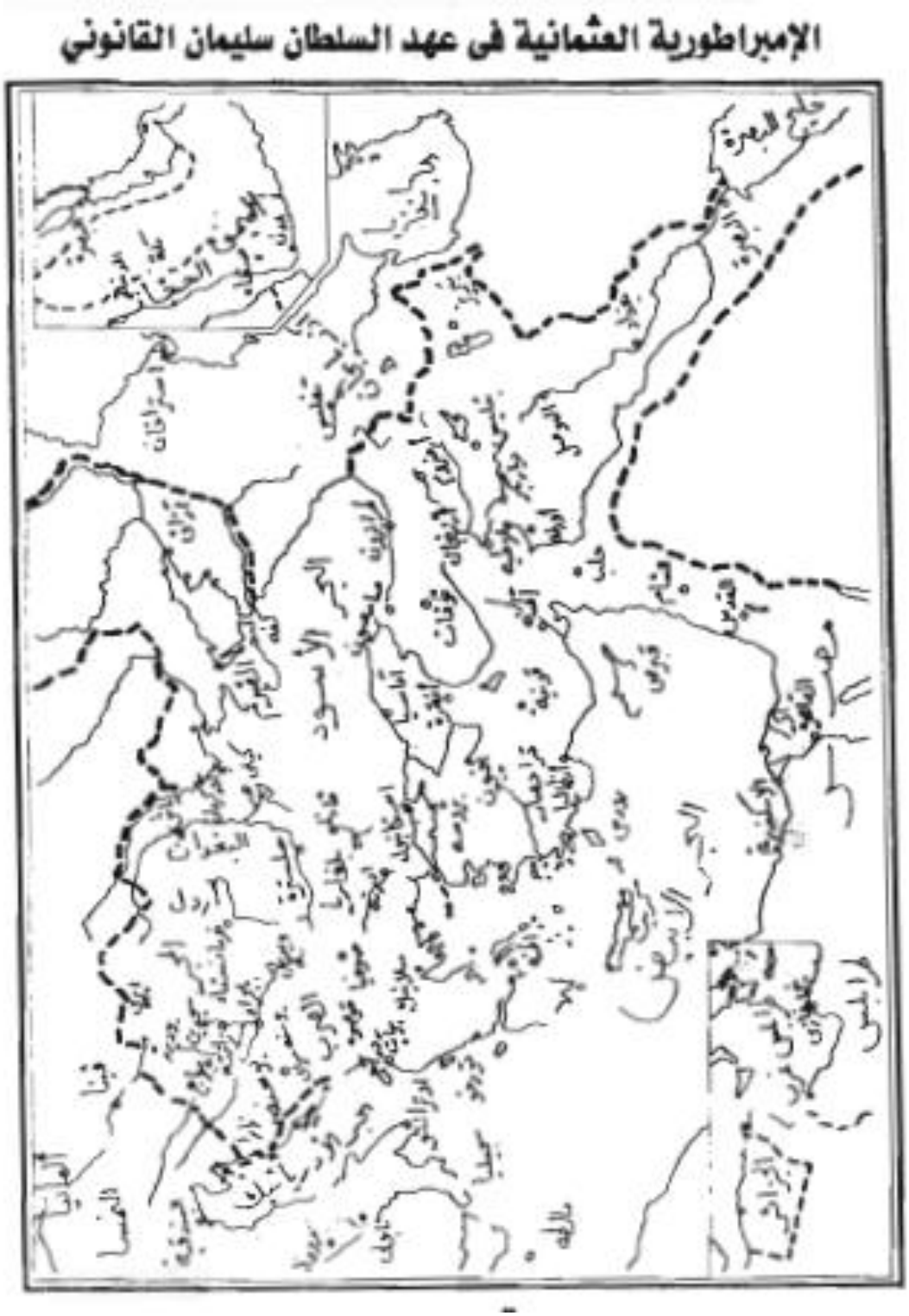
(١) الخانات جمع خان وهم أمراء التتر والتركمان وكل الامارات الكائنة أو التي كانت في الاتحاد السوفييتي .

(٢) نهر آقصو أي الماء الأبيض يسمى بوگ Bug ، وهو في أوكرانيا ويصب في البحر الاسود ونهر(طور له)هو نهر دينستر ويمر بشمال رومانيا ويصب في البحر الأسود . ولم أهتد الى النهرين الأولين لاختلاف اسمهما بين التسمية التركية والتسمية الروسية وهما لا شك من أنهار أوكرانيا .

محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص333-334.

الملاحق الخاصة بالخرائط

الملحق رقم 01



أحمد فؤاد متولي ، المرجع السابق، ص 308.

الملحق رقم 02



أحمد فؤاد متولي، المرجع السابق، ص 309.

الملاحق الخاصة بالصور

الملحق رقم 01

صورة للسلطان سليمان القانوني



محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 198.

قائمة

المصادر

والمراجع

01 ـ المصادر :

أ . المصادر الشرعية

1) القرآن الكريم، سورة يس، الآية 59.
2) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 37.

ب ـ الكتب

1) أوغلي عائشة عثمان ، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر : صالح سعداوي، ط01، دار البشير،عمان، 1991م.
2) عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية (1908.1891م) خلافته (1909.1876م)**، تر : مؤسسة الرسالة، ط 02، بيروت، 1979م.
3) فريد بك محمد المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط01، دار النفائس، لبنان،1981م.
4) هاملتون جب وباوون هارولد ، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد إيبش، ج02، ط01، إصدارات دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012م.

02 ـ المراجع :

1) آق أحمد كوندز و أوزتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية)**، ط01، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008م
2) أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914م**، د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ت ن.
3) أوغلي إكمال الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي،ج1، ط1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة باسطنبول الإسلامية إرسيكا،استانبول، 1999م

4) اينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر : محمد الأرناؤوط، ط01، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.

5) بن إبراهيم الطيب، **الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه**، ط01، المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 1009

6) بيضون جميل وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط01، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، 1992م.

7) التوجي محمد، **بلاد الشام إبان العهد العثماني**، ط01، دار المعرفة، بيروت، 2004م

8) جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية 1280.1924م**،ط1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015م

9) حسون علي، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط03، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994م،

10) رافق عبد الكريم، **العرب والعثمانيون**، 1516 ـ 1916م، ط01، مطابع ألف باء، دمشق، 1974م

11) رافق عبد الكريم، **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث دمشق 1985**، بدون دار نشر أو سنة.

12) رائسي إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ط 01، دار الهادي، لبنان، 2007م

13) شلبي أحمد، **مقارنة الأديان المسيحية**، ج02، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م

14) الصلابي علي محمد محمد ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط01، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م

15) طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط 03، دار النفائس، بيروت، 2013م

16) عبد الجبار أنصار الدوري، **العلاقات العثمانية الروسية (1828-1841م)**، ط1، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2017م.

17) عبد الرحيم عبد الرحمان، **معالم التاريخ الأوروبي الحديث**، د ط، جامعة بيروت العربية، بيروت، د ت ن.

18) العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط 02، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2003م

19) عمر عمر عبد العزيز ، **تاريخ لبنان الحديث 1515.1915م**، ط01، دار النهضة العربية، لبنان، 2004م

20) عيساوي شارل، **تاريخ اقتصادي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تر صليب بطرس، د ط، مكتبة الوعي العربي، د م ن، د ت ن.

21) غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288.1916م**، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م

22) الكوثراني وجيه، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط03، بيروت، 2013م

23) لطفي بك عمر، **تاريخ الامتيازات الأجنبية**، ط1، مطبعة الشعب، مصر، 1322هـ

24) متولي أحمد فؤاد، **تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي**، ط01، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2002م

25) مصطفى نادية محمود ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط01، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997م

26) مصطفى نادية محمود، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي منظور حضاري مقارن**، ج 01، ط 01، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015م

27) ياغي إسماعيل أحمد ، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط01، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م

28) ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط01، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م.

المقالات العلمية :

1) أوكور محمد عاكف، **إعادة التفكير في الإمبراطورية**، مجلة الشؤون الدولية، مج 12، شتاء 2007م.

2) البطوش بسام عبد السلام، **الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية**، حوليات آداب عين الشمس، مج 37، جامعة عين الشمس، 2009م.

3) الثقفي يوسف علي رابع ، **معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ . 1535م**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد 06، جامعة أم القرى، السعودية، 1986م، ص ص145 ـ 177.

4) عادل باهرة و الجبوري هادي ، **البعثات التبشيرية البروتستانتية ودورها الثقافي في جبل لبنان (1831.1861م)**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 75، العراق، حزيران 2020م، ص ص199 ـ 208.

5) العريض وليد، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، الأردن،1997م، ص ص 145 ـ174.

الأطروحات والرسائل الجامعية :

1) أحمد سرير سهيلة و حاج بن فطيمة فتيحة ، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية 13.10هـ/ 19.16م** ، مذكرة تخرج لنيل

شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015/2014م

2) بعيو غانية ، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839.1876م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008م

3) بغزو صليحة ، **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين بغداد أنموذجا 1817.1914م**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.2019م

4) بوجلطي فاطمة ، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر ميلادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر02، 2010.2011م

5) تركي أحلام، **الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018م.

6) تومي حمزة، **الإصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية و الضغوط الأوروبية (1792.1924م)**، مذكرة مقدمة بنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015م

7) جريبي نسيبة و مانع عائشة، **مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية (1881ـ1938م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2017/2016م

8) خطاب فطوم، **التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية1800/1830م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ

الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرون، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014م

9) عسلي أحمد و دهماس بشرى، **التنصير** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليصانص تخصص عقيدة ومقارنة الأديان، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2019.2020م

10) غول صونية و دريزي ياسمين ، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية1535. 1671م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017م

11) قاري محمود ياسر بن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية**، ج01، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، السعودية، 2001م

12) قاري محمود ياسر بن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية**، ج02، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، السعودية، 2001م

المعاجم والموسوعات :

1) البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد**، موسوعة التراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت، 1992م.

2) الشويخات أحمد مهدي محمد وآخرون ، **الموسوعة العربية العالمية**، ج 05، ط 02، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م،

3) الشويخات أحمد مهدي محمد وآخرون ، **الموسوعة العربية العالمية**، ج 26، ط 02، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م

4) صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط01، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م

5) غربال محمد شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج01، ط01، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م

6) الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج 4، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د ت ن.

7) محفوظ محمود محمد ، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج03، ط02، دار الجيل، القاهرة، 2001م

8) نصار حسين محمد ، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج 01، ط03، دار المعرفة، بيروت، 1981م، ص1502.

المواقع الإلكترونية :

1) الحفناوي حسام، الحلف الفرنسي وظهور الامتيازات الأوروبية في المنطقة، www.alukah.net ، 2013م، 13م/06/ 2022م.

2) خلف الله سمير، **النشاط البحري للجزائر في العهد العثماني حروب بحرية مشروعة ام قرصنة ولصوصية** www.algeriagate.info ، 2016، 2022/06/13م.

3) ناظم جاسم إياد، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، **www.uoanbar.edu.iq**، **د ت ن**، 05/06/ 2022م.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان 5
الإهداء 6
الإهداء 7
قائمة المختصرات..... 8
المقدمة 9
مدخل تمهيدي : 7
أسباب انهيار الدولة العثمانية. 7
أولا :عوامل ضعف الدولة العثمانية..... 8
أ ـ العوامل الداخلية 8
ب ـ عوامل خارجية..... 11
ثانيا: مفهوم الامتيازات الأجنبية 13
أ . لغة 13
ب . اصطلاحا 13
المبحث الأول : 16
بوادر قيام نظام الامتيازات الأجنبية..... 16
المطلب الأول : ظروف إبرام اتفاقية الامتيازات الأجنبية. 18
المطلب الثاني : دوافع منح الامتيازات في الدولة العثمانية 23
01 . الدوافع السياسية 24

02 . الدوافع الاقتصادية 25
03 . الدوافع العسكرية 26
04 . الدوافع الدينية..... 27
المطلب الثالث : طبيعة الامتيازات الأجنبية 28
أولا : الجانب السياسي..... 32
ثانيا : الجانب الاقتصادي 33
المبحث الثاني :..... 37
التقارب العثماني الأوروبي ودوره في تثبيت الامتيازات. 37
المطلب الأول : التعاون العثماني الفرنسي..... 39
01 ـ طبيعة المعاهدة..... 39
02 ـ أسباب المعاهدة 40
03 ـ المعاهدة العثمانية الفرنسية (معاهدة 1535م) 42
04 ـ مضامين البنود 43
05 ـ مراحل تطور الامتيازات الفرنسية..... 47
المطلب الثاني: التعاون العثماني البريطاني..... 51
01 ـ طبيعة المعاهدة: (987هـ/1580م)..... 51
02 ـ مراحل المعاهدات البريطانية 53
المطلب الثالث: التعاون العثماني الروسي والهولندي 56
أ ـ الامتيازات الممنوحة لروسيا..... 56
ب ـ الامتيازات الممنوحة لهولندا 61

المطلب الرابع : التعاون العثماني الألماني.....63
01 ـ طبيعة المعاهدة.....63
02 ـ الامتيازات الممنوحة لألمانيا.....64
المبحث الثالث :.....66
انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية.....66
المطلب الأول : التحول في توظيف الامتيازات الأجنبية.....68
المطلب الثاني : الآثار الناجمة عن الامتيازات الأجنبية.....69
01 ـ الآثار السياسية.....70
02 ـ الآثار الاقتصادية.....75
03 ـ الآثار الدينية 79
المطلب الثالث: محاولة الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية.....84
قائمة الملاحق.....93
قائمة المصادر والمراجع 106
الفهرس.....114

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
	الملاحق الخاصة بالوثائق
01	يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية –الفرنسية عام(942هـ/1535م).
02	يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية –الفرنسية عام (942هـ/1536م).
03	يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية البريطانية عام(987هـ/1580م).
04	يمثل أنموذجا عن المعاهدة الروسية عام(1700-1774م).
	الملاحق الخاصة بالخرائط
01	الإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني.
02	الإمبراطورية العثمانية في أقصى اتساعها
	الملاحق الخاصة بالصور
01	صورة للسلطان سليمان القانوني.